

بدايةً، أقدم اعتذاري لكل إنسان أو مسؤول أو أي جهة فهمت كلامي بطريقة أشعرتهم بأنني أبالغ أو أتحدث بطريقة غير مناسبة، فأنا لا أقصد الإساءة لأحد؛ بل وضعت في هذه الصفحات إيجازاً لرأي تكوّن لديّ منذ أن بدأت العمل في قطاع التربية والتعليم عام ١٩٩٦ ولغاية الآن، حيث تشرفت بأن كنت معلماً ومنسقاً أكاديمياً، في العديد من الأنظمة التعليمية الدولية والوطنية، ومديراً عاماً ومالكاً لمدارس، ومؤسساً للعديد من المدارس، في أكثر من دولة، ومديراً وخبيراً ومستشاراً للعشرات من المشاريع التطويرية في مجال التربية والتعليم، مع منظمات دولية وجهات مانحة عالمية مختلفة، ومقيماً ومطوّراً للعديد من المدارس في الوطن العربي، بمختلف أصنافها وأنواعها وأشكالها، وأشرفت على مجموعة من الدراسات، التي من شأنها أن توضح الحقائق المتعلقة بهذا المجال.

ورأيت أنّ لزاماً عليّ، بعد أكثر من سبعة وعشرين عاماً من العمل في هذا الميدان المشرف، أن أسطر هذه الصفحات، لأتكلم فيها عن الواقع التعليمي والتربوي في مدارسنا في الوطن العربي خاصة، وفي مدارس العالم عامة، وأخرج بتصور عملي لبعض المقترحات التطويرية، التي تحيي المدرسة من جديد وتنتهي موتها؛ المتمثل بعدم كفاءتها في تقديم أفضل نوعيات التربية والتعلم لأبنائنا وبناتنا الذين، يعتبرون أهم عامل في الاستمرار النوعي في بناء أوطاننا.

وبلا شك، فإن هناك نقاط قوة حقيقية في التعليم العربي بشكل عام، وفي التعليم الأردني بشكل خاص، والتي سأحدث عنها في الصفحات القادمة، حيث تعتبر هذه النقاط أحد أهم ركائز فكرة الكتاب لعودة المدرسة إلى القوة والتفوق الذي نريد.

وأعلم تمام العلم بأن كلامي يحتمل الصواب، كما أنه يحتمل الخطأ، وأنه قابل للنقد والتصحيح، وأحترم كل رأي يصلني سواء من أبنائي وبناتي الطلبة، أو من الكوادر المدرسية، أو من أولياء الأمور، أو من المسؤولين، حول آرائي في هذا الكتاب، سواء بالمعارضة، أو الموافقة، أو التعديل والتصحيح.

ويشرفني أن يكون بريدي الإلكتروني بين أيديكم:

yazanabdo@gmail.com

لنكن واضحين منذ البداية؛ ونصرّح بالأسئلة التي تخطر ببالنا جميعاً؛ سواء أ كنا كوادِر تعليمية، أم كنا أولياء أمور، أو طلاباً وطالبات، أو مسؤولين، أو حتى خبراء في مجال التعليم، ونبحث سوية عن إجابة حقيقية لهذه الأسئلة:

- هل المدرسة، بشكلها الحالي، مناسبة لبناء جيل قادر -في القرن الحادي والعشرين- على صناعة النجاح في الحياة، وهل يمكن ذلك أبنائنا وبناتنا من مهارات الحياة، التي تُعدّهم للنجاح في الحياة من: اتصال وتواصل، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، والعمل الجماعي، والتفكير المبدع، وإدارة الوقت، أم أن المدرسة على امتداد عمرهم فيها، والذي يتجاوز الإثني عشر عاماً، هي عبارة عن ضياع لوقتهم وطاقاتهم؟

- وهل تراعى المدرسة المعارف الحديثة التي انتشرت في كل مكان، وأصبح لزاماً على أبنائنا تعلّمها؛ مثل البرمجة، والتعلم المهني، وريادة الأعمال، وغيرها الكثير؟ أم أنها متفوقة حول نفسها بمعارفها القديمة، وتمارس التمدّرس الإجباري على أبنائنا وبناتنا؟ وبالتالي؛ تخرج رجال ونساء كهف، ما أن يخرجوا من كهف المدرسة القاسي البارد الفارغ، حتى يُصدموا بالتطور الذي ملأ الحياة، وهم عنه في غياهب الجب يقبعون.

- لماذا فقد المعلمون شغفهم، في تطوير ذاتهم وتحديث قدراتهم وبناء مهاراتهم، بما يناسب التطور التقني والمعرفي والمهاري في العالم؟
- هل يُقبل الطالب على التعلّم بمتعة ويرى العودة إلى المدرسة سعادة؟ أم أنها أصبحت تعني لنا ولأبنائنا مصدر إزعاج؟
- لماذا فقد المعلم في العقد الأخير رمزيته ومكانته وقدوته في أعين طلبته؟ لماذا أصبح المنهج الدراسي لا يعني للطلبة شيئاً سوى أنه يثقل كاهلهم ويزيدهم ألماً ووجعاً؟
- ما السبب الذي يجعل الكثير من مواهب أبنائنا وبناتنا تضيع بين جنبات الصفوف وفي أروقة المدارس؟
- لماذا زاد التعليم بالتلقين في المدارس، في عصر توجه فيه العالم إلى استخدام طرق مختلفة في التعلم، تناسب قدرات هذه الأجيال، من تعلم المشاريع وتعزيز النقاش مع الطلبة، والتعلم الجمعي، والتعلم خارج الغرف الصفية، واعتبار الطالب محور العملية التعليمية وغيرها وغيرها الكثير؟
- كيف ينظر أولياء الأمور إلى مدارس أبنائهم؟ هل بعين الرضا؟ أم بعين السخط؟ ولماذا نسمع اعتراضات متكررة من أولياء الأمور عن مدى سوء مدارسنا وضعف مخرجاتها؟

- لماذا تنفق وزارات التربية والتعليم ملايين الدولارات سنوياً على تطوير التعلم والتعليم، والمخرج لا يكاد يرى في عين المجهر؟
- لماذا نعتبر المدارس في الكثير من الأحيان بؤر فساد أخلاقي وضياع سلوكي؟
- لماذا ما زال التكدر في الصفوف وفي المدرسة الواحدة بأعداد كبيرة جداً يفوق الخيال؟ وما أثر ذلك على قدرات المعلم والاستفادة الحقيقية للطالب؟ وما أثر ذلك على اكتساب الطلبة سلوكيات غير مرغوبة وسط هذه الأعداد الغفيرة من الطلبة؟ وكيف سيتم اكتشاف ميول ومواهب وقدرات الأبناء وسط هذا السيل الجارف من الأعداد داخل الفصل الواحد؟
- كيف يتخرج ابني من المدرسة بعد أن يقضي فيها أكثر من اثنتي عشرة سنة وهو محشوّ حشواً قهرياً، من خلال التلقين، دون أن يكتسب مهارة حياتية واحدة؟
- ماذا تفعل المدارس بأبنائنا وبناتنا لإعدادهم للعقد القادم؟ وما خطة وزارات التربية والتعليم للحاق بما فاتها، وتدارك تراجعها على المستوى الإقليمي والعالمي، سواء في الجانب المعرفي أو الأخلاقي؟

- هل تعتبر المدرسة جاذبة أم طاردة لأبنائنا، وحتى للكوادر التي تعمل فيها؟
- هل المناهج في مختلف التخصصات والمواد التعليمية توقد في الطلبة روح الإبداع والاكتشاف، وهل تُفسح أمام عقولهم المجال الواسع الرحب في التفكير، فتطلق العنان لذهنه في التركيب والتحليل والاستنتاج؟
- هل يشعر أبنائنا وبناتنا بالأمان مع معلميهـم؟ ومع زملائهـم، ومع إداراتهـم؟ أم المدرسة تعتبر -لبعضهـم- مصدراً للخوف من التمر والمتمنـرين من الطلبة الآخريـن ومن المعلمين والكوادر المدرسية الأخرى؟
- هل المباني المدرسية آمنة؟ ومجهزة؟ وهل الغرف الصفية كافية؟
- هل يعاني أبنائنا وهم يذهبون إلى مدارسهم؟
- هل تستطيع وزارات التربية والتعليم أن تكتفي ذاتياً من الناحية المالية؟ أم أنها ستبقى عبئاً ثقيلاً على موازنة الدول؟
- هل يشعر الطلبة فيها بالطمأنينة والقدرة على تحقيق الذات؟ هل تنمي فيهم التعاون والحب والألفة وتقبّل الآخرين؟ هل يشعرون بالتواصل الحقيقي الآمن؟

- هل تشعر قمة الهرم في وزارات التربية والتعليم بحقيقة ما يوجد في الميدان؟ أم أنهم منفصلون عنه؟ وهل يملكون المعرفة الحقيقية فيما يخص هذا القطاع؟ أم أنهم جاءونا من قطاعات أخرى؛ وبالتالي لا يملكون مقومات عمليات الإصلاح والتجويد المطلوبة في قطاع يعتبر من أهم قطاعات بناء الأوطان؟

- هل نحن مدركون لمدى الهدر المالي والاجتماعي والنفسي، وهدر الطاقات والإمكانات والمواهب والقدرات التي تتم في كل لحظة في مدراسنا؟

- من قال إن شكل المدرسة الحالي هو كتاب منزل؟ أليست كل الصناعات تتطور وتتقدم، وكل يوم فيها جديد، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة؟ حسناً، ولماذا المدرسة يطبق عليها مقولة: «مكانك سر» بحيث لا تبارح مكانها ولا تتطور، وتدور حول الرحي التقليدية؟

- نعم هناك مجموعة من دول الوطن العربي قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، لكنني أعتقد بأنه لم يصل للآن لب التغيير المطلوب، فالاهتمام بالمباني وجمال الغرف الصفية ما زال مسيطراً، ودول أخرى، للأسف، لم تخطو خطوة واحدة للأمام،

فبقيت كما هي، ودول أخرى قد تراجعت وكدّست أكوام الغبار على خطط التغيير والتطوير.

- لماذا ما زال أسلوب العنف بأشكاله المختلفة موجوداً داخل مدارسنا؟ لماذا ما زالت نبرة التحدي، خاصة مع اليافعين، تسمع في أروقة المدرسة؟ لماذا لا يعلم المعلم عن علم النفس التربوي وطرق التعلم الحديثة إلا النذر اليسير منها، وإذا علم فإنه لا يطبق منها شيئاً، إلا من رحم ربي؟

لماذا ولماذا ولماذا؟؟ مئات ومئات من الأسئلة التي يتداولها الناس حول جدوى المدارس في الوطن العربي، لكنها ما زالت عالقة دون وجود إجابات، ولعلي في هذا الكتاب -وبعد خبرة أكثر من (٢٧) سنة في مجال التربية والتعليم، مررت فيها بتجارب التدريس والإدارة المدرسية وامتلاك المدارس وإنشائها في عدة دول، وكذلك في مجال إعداد وإدارة العديد من المشاريع الكبرى مع وزارات التربية وبإشراف منظمات دولية في دول الإقليم وبمختلف أنواع المدارس- أن أضع بين أيديكم كأولياء أمور وطلبة وكمسؤولين وخبراء عرب في التربية والتعليم بعض الإجابات التي أعتبرها في غاية الأهمية؛ لتبدأ مسيرة حقيقية في الوطن العربي، تهدف إلى تطوير التعليم وتجويد مخرجاته.



ولا تتحدث أسطر هذا الكتاب عن وصف الداء فقط؛ بل هناك اهتمام بالغ فيه بوصف الدواء والعلاج، من خلال طرح أفكار استراتيجية عملية لحل ما نعاني من مشكلات وتحديات في قطاع التربية والتعليم

ولم أقصد بعنوان هذا الكتاب «عندما تموت المدرسة» بأن المدارس في الوطن العربي لا تؤدي دورها المطلوب منها فحسب -فكانها غير موجودة أصلاً-؛ بل قصدت كذلك أن يكون هناك تغيير كامل وجذري، وبطرق عملية مدروسة وحكيمة وخطط عمل واستراتيجيات توصلنا إلى تغير شكل المدرسة الحالي إلى شكل مختلف يمكننا من أداء الأمانة لأبنائنا وبناتنا ولوطننا العربي في أقرب وقت ممكن، وأن نقدّم لها عمليات الإنعاش المطلوبة حتى ترجع للحياة من جديد.

كما تذكرون وفي العام ٢٠٢١ وبعد أن بدأ وباء كورونا يحطّ رحاله وأوزاره بعيداً عن العالم، كانت وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي تفخر بإنجازاتها في مجال التعلم عن بعد، وتتغنى بما قدمته للطلبة من تعليم.

بينما كان لأولياء الأمور وللعديد من خبراء التعليم رأي آخر، ليس فقط في الوطن العربي؛ بل حول آليات واستراتيجيات التعلم عن بعد في كل دول العالم. المهم أنني قمت بنشر مقطع فيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان: «فشل تجربة التعلم عن بعد في الوطن العربي» وخلال الساعات التي تلت نشر الفيديو، اتصل بي مجموعة من الأصدقاء وخبراء ومسؤولين في مجال التربية والتعليم من العديد من الدول العربية يعبرون -تقريباً- عن رأي واحد هو: «لم تنشر مثل هذه الفيديوهات»؟ ألم تقدم الوزارات كل ما تستطيع من إمكانيات لتفادي مشاكل التعلم في زمن كورونا؟ الوقت ليس مناسباً لذلك، خاصة أن الفيديو الذي قمت بنشره قد شاهده آلاف الناس خلال دقائق، وهذا قد يسبب إزعاجاً ليس وقته الآن، فنحن نحاول أن نتدارك آثار كورونا السيئة على التربية والتعليم، نحن نحتاج دعمكم، ولسنا بحاجة لجلد الذات».

وجلهم كانوا ينهون مكالماتهم العتابية بعبارات متشابهة؛ كانت

بمثابة الفتيل الذي أشعل في ذهني فكرة أن أبدأ بكتابة هذا الكتاب؛ فكانت فكرتهم تتمحور حول «بدلاً من أن تنتقد؛ قم وتحدث بآليات وأدوات ممكنة لتطوير التعليم، لا تضع العصا في العجلة».

الحقيقة الأولى: كان كلامهم صحيحاً وخاطئاً في نفس الوقت، فوزارات التربية والتعليم في الوطن العربي -مشكورة- ومن خلال كوادرها قد سخرت جميع إمكانياتها من أجل سد فجوة التعليم بعد أن أغلقت المدارس أبوابها، وهجر المعلمون صفوفهم، وترك الطلبة مقاعدهم وساحاتهم وملاعبهم، ونحن جميعاً نقدر لها ذلك، لكنها للأسف لم تكن كافية، فكنت أشعر أحياناً كثيرة بأن البوصلة تائهة، وأنه عمل غير منظم، وأقرب إلى الدعاية وآليات التسويق منه إلى الحقائق في الميدان، فالمنصات غير جاهزة، ولم يتم تطويرها بالشكل الكافي خلال تلك الفترة وبعدها، والمعلمون غير مهئيين، مع أنه كان يمكن تهيئتهم خلال وقت قصير، والمشكلة الكبرى أننا؛ لم نتطور بعد انتهاء هذا الوباء البشع، وعدنا بخفي حنين إلى سيرتنا الأولى، ولم تدرك العديد من الوزارات في الوطن العربي حقيقة التبدل والتغير والتطور الذي لحق بعالم المدارس في العالم، ولم تنطق ببنت شفة في تجويد التعلم.

ناهيكم عن جاهزية أولياء الأمور على الإحلال محل المعلم

في التدريس أو في حقيقة الأمر: التلقين، أو على استخدام التقنيات الحديثة، ومتابعة الأبناء، وخاصة في المرحلة التأسيسية، وعن وعن وعن.

ثم لا ننسى البنية التحتية التقنية في دولنا العربية لنجاح تجربة التعلم عن بعد، ومدى ضعف جهوزيتها في تصديقنا للدعاية الإعلامية التي هتفت بها أبواق وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي، والتي وصل بها الأمر إلى «أن دول العالم تعلمت من تجارب بعض الدول العربية».

والحقيقة الثانية: أن الانتقاد لا يُؤتي أكله؛ بل لا بد من وضع حلول عملية واقعية قابلة للتطبيق عبر خطة استراتيجية، بحيث نصل كخبراء في التربية والتعليم في الوطن العربي إلى المدرسة التي نريد عالمياً.

فبدأت منذ ذاك الحين أخط أسطر هذا الكتاب الذي أهدف من خلاله إلى أن نُخلّص الوطن العربي من وضع تعليمي مرير؛ والمتمثل بالأثر القاتل لموت المدرسة على الأبناء وطاقاتهم وعلى الأوطان بحرمانها من تلك الطاقات، وأن ننهض بتلك المؤسسة التربوية التي لا يختلف اثنان على أهميتها سواء في إيجاد التوازن في البناء الرباعي عند الطلبة من بناء عقلي، وانفعالي، واجتماعي، وبناء جسدي،

وتعمل على إيجاد التوازن المطلوب في منظومة العلاقات لديهم من: علاقة بالذات، وبالخالق، وبالآخرين، وبالأشياء، وأن تمتن فيهم سداسية المهارات الحياتية الأساسية من: اتصال وتواصل، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، وإدارة الوقت، والعمل الجماعي، والتفكير المبدع، لنوجد بالتالي نواة صحية للتربية والتعلم، تقوم على تمكين المعلمين والكوادر المدرسية من تطبيق أفضل الطرق والرسائل التعليمية، كي نسير بأبنائنا وبناتنا وبالوطن إلى الموضع الذي نستحقه، وذلك من خلال توصيف الواقع المرير، ومن ثم الحديث عن حلول استراتيجية فاعلة وعملية حقيقة واقعية ممكنة التطبيق.

فعملية التعلم لها آثار خطيرة وكبيرة في آن واحد، لأنها ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية وبقائية...، بالإضافة إلى كونها عملية مستمرة؛ ليس لها ارتباط بزمان أو مكان أو جيل معين، وعملية تطوير الواقع التعليمي لا تقتصر على فئة دون فئة، بل هي متلازمة يشترك فيها المخطط والخبير والمعلم والإدارة والطالب والبيت والمجتمع بأفراده كافة.

وحاولت في هذا الكتاب أن أذكركم؛ بأننا لسنا بحاجة إلى أساليب وبرامج تعليمية قهرية تنتج أفراداً يمتلكون كمّاً هائلاً من

المعلومات، لكنهم لا يملكون القدرة على التفكير فيها. ويفترض أن يكون التعليم خبرة حرة يعبر فيها الفرد عن نفسه، ويستخرج قدراته الإبداعية، ويطلق العنان لمواهبه إلى أقصى الحدود بصورة حرة، بعيداً عن القوالب النمطية وأشكال التحكم والسيطرة والضوابط والقيود على التفكير، مع أهمية عدم إغفال التوجيه الإيجابي والنصح الذكي في توجيههم، بما لا يخالف موروثاتنا القيمية السليمة ومبادئنا الصحيحة.

من ناحية أخرى نجد أن الطالب قد يكتسب -إن فقدت المراقبة- عادات وسلوكيات سيئة من مجتمع الرفقاء في المدرسة، لكن أسوأ ما قد يكتسبه الطالب في المدرسة الخضوع لأفكار وآراء وأهواء المعلمين الجبرية؛ فيقتل هذا النموذج من المعلمين في طلابه كل استعداداتهم الفكرية من خلال تفرده بالرأي، وتحديثه باسم الحقيقة المطلقة، ورفضه للحوار والجدل من قبل الطلبة، ليخرج للمجتمع مجموعة من الطلبة المستعدين للفكر المنحرف بكافة أشكاله، مجموعة من الأبناء والبنات الذين يفتقدون للانتماء، ويفتقدون حتى لحب التعلم والتعليم، لأنهم طوال الاثنتي عشرة سنة قد تألموا ولم يتأملوا، حُفظوا ولم يفهموا، غالبهم الشعور بالخوف أكثر من شعورهم بالأمان، يعتبرون المدرسة مكاناً طارداً وليس جاذباً.

ويجب ألا ننسى أن عملية التغيير والتطور في المجتمعات حتمية، وهي تحدث -في الآونة الأخيرة- بصورة سريعة، وبالتالي؛ فإن عملية فهم هذا التغيير والإعداد له يتطلب خططاً تربوية جديدة ومرنة ومواكبة لروح العصر ومتجاوزة للخطط والأساليب التقليدية.

لذلك علينا أن نستبدل الواقع في المؤسسة التعليمية من الملل إلى المتعة، ومن التلقين إلى الحوار والتفكير، ومن القهر الفكري إلى الحرية المنضبطة بالمصلحة واحترام الآخرين، ومن التقليد والتكرار إلى الابتكار والتجديد، ومن وحدانية المنهج إلى تعدد المناهج، ومن الخوف للأمان، ومن التقييم الأوحـد إلى التقييم المتكامل المتعدد، ومن التركيز على أن الطالب المميز هو الذي يحصل على أعلى العلامات، إلى أن كل طالب موهوب ومميز، ومن التعليم بالأساليب التقليدية، إلى التعلم بالطرق الحديثة التي تناسب تطور هذا الجيل، ومن الاهتمام بإنهاء صفحات الكتاب، إلى التركيز على أهم ما في المنهاج من مدى وتتابع، علينا تغيير وجهة نظرنا عن المدرسة؛ من أنها مكان للمعرفة، إلى كونها مكاناً لتنمية ثلاثية الحاجات النمائية، ورباعية العلاقات، وسداسية مهارات الحياة، فنكون بهذا؛ قد هدمنا بمعول المدرسة الحديثة تلك المدرسة الخبرة التي تتراجع بالعملية التعليمية بدلاً من أن تتقدم بها.

وليس ذلك بالمستحيل.. لو استطعنا أن نوجد مدرّساً مؤمناً بأهمية ما يقوم به، ويشعر بعظيم الأمانة التي يحملها، ويطرد الكثير من الممارسات والثقافات التي تعزز السلبية في التعليم، وأن نوجد طالباً فاعلاً وجاداً في تعلمه، وأولياء أمور يدركون أهمية التعليم وثمرته، وأن يكون التعلم بهدف الإعداد للحياة وخوض غمارها بحب من خلال مهارات حياتية حقيقية، وليس بهدف تلقين المعارف فقط.



من قال بأن المدرسة بشكلها الحالي هي كتاب مُنزل لا يمكن  
تغيره؟ من قال بأن التعلم يجب أن يكون لمدة تتجاوز الإثنتي عشرة  
سنة؟ من قال بأن التعلم محصور في الكتاب المدرسي؟ من قال بأن  
المعلم هو مصدر المعلومة الوحيد؟ من قال بأن التعلم يجب أن يكون  
محصوراً داخل أسوار المدرسة؟ من الذي أقنعنا بأن الامتحانات  
الشهرية والفصلية والسنوية هي أساس تحديد قدرات الطالب؟ من يقول  
بأن المدرسة بشكلها الحالي مناسبة لإعداد أبنائنا للنجاح في الحياة؟

إنه العقل البشري الذي يخشى التغيير، وضعف الهمة التي  
تخاف من مشقة العمل، وانعدام الثقة بالنفس التي تولد التردد في  
الوصول للحلول، والشخصية الضعيفة التي تقول: «إنا وجدنا آباءنا  
على أمة وإنا على آثارهم مهتدون»، وانعدام الإدارة الحكيمة  
والحوكمة السليمة التي تعطل العمل

فحتى لو كان في هذا التغيير المصلحة الفضلى لأبنائنا  
ومستقبل أوطاننا؛ فإن طرق إدارتنا، وعقولنا الخائفة، وهمتنا الخافتة،  
وثقتنا المعدومة بأنفسنا، وشخصيتنا الضعيفة، قد حوّلت هذه  
الفرضيات البائسة في هذا الزمان إلى حقائق لا يجب الحياد عنها،  
وجعلت منها أمراً واقعاً مفروضاً، وكرست بالتالي؛ ضياع قدرات  
أبنائنا وبناتنا، ومحت كل فرصة للتطوير الحقيقي فيهم.

فبعد أن كانت سياسات التعلم والتعليم في الكثير من الدول العربية يشار لها بالبنان، وبعد أن صُنِع المعلم صناعة نفاخر بها دول العالم، وتم تدريب وتمكين مئات الآلاف من المعلمين والمعلمات على امتداد الوطن العربي، وطوّرت منظومات التربية والتعليم في الدول العربية؛ بدأ التراجع في هذه الأنظمة والوزارات منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وأصبح عجوزاً مترهلاً هرمًا، لا يقوى على مجارات قدرات الأبناء والبنات، وبعيداً كل البعد عن تحقيق أمالهم وتطلعاتهم، وأصيب بانتكاسات كبيرة في مجارات المعارف والمهارات التي تتطلبها مجريات الحياة في هذا القرن الجديد.

إننا في الوطن العربي؛ وفي العديد من المجالات؛ نعاني من نفس الثقب الأسود الذي يلتهم فينا كل تميّز، ويقف حائلاً بيننا وبين النجاح الذي يسلتزم التغيير، هذا الثقب الأسود اسمه الخوف؛ الخوف من مجرد التفكير بالتغيير، فتصلب خلف القديم، ونقدسه، ولا نسمح لأحد بمساسه أبداً، هذا الخوف يمثل منطقة الراحة بالنسبة لنا، تلك المنطقة البلهاء التي تجعلنا نشعر بالأمان، لكنها تدمرنا رويداً رويداً، حتى وصل بنا الحال إلى أن نفقد أعظم ما خلق الله في أوطاننا؛ قدرات الأبناء، ففسير كالأحياء الأموات خلف طرق التلقين، والامتحانات المدرسية، والمقررات الكتابية التي أكل الدهر عليها وشرب، وأصبحت

معلوماتها كالورقة الصفراء التي عُثر عليها في أحد مدافن الفراعنة من قدمها وعدم حداثتها، نسير كالأموات الأحياء خلف طرق التعليم القديمة التي تهدم ولا تبني، والتي تخرّج أفواجاً كهفية قد أكل الدهر عليها وشرب، لا لقدم هذه الأفواج العربية؛ بل هي شابة واعدة، لكنها تعرضت طوال اثنتي عشر سنة إلى مناهج وبرامج وطرائق تعليم لا تنفعهم أبداً.

ويأتي الخوف من التغيير ليرغم أنوفنا، ويتمترس بنا حول مدرسة ماتت منذ بداية القرن الحادي والعشرون. يأتي هذا الخوف ليقنعنا بكل صلافة ومن خلال الأبواق هنا وهناك، بأننا بخير، وعلى خير، وفي خير، يُحدث هذا الخوف من التغيير أكبر عملية سرقة وكذب في التاريخ البشري، فهو يسرق من الأوطان أعز ما فيها،، تميز فتيانها وفتياتها، ويكذب على الوطن بأنه يقوم بواجبه خير قيام.

كفانا خوفاً من الاعتراف بأن المدرسة قد ماتت، وأصبحت غير صالحة للحياة بشكلها الحالي، وأنه لا بد من التغيير الفوري لشكلها ومدخلاتها وطرقها واستراتيجياتها وكل ما فيها، حتى نعيد الحياة لأبنائنا وبناتنا، ويكونوا قادرين على مشاركة سكان الأرض صناعة النجاح لهم وللعالمين.

إنني أو من إيماناً راسخاً كاملاً بأن الوطن العربي قادر على أن يخرج بنموذج تعليمي عالمي جديد -وهذا ما سأحدث عنه من حلول في الصفحات القادمة-، هذا الإيمان الراسخ يأتي من ثلاثة محاور أساسية:

**أولها:** دعم ملوك ورؤساء الوطن العربي لعمليات التحول والتطوير في جميع مجالات التربية والتعليم؛ ودعونا نأخذ الأردن مثلاً على ذلك -مع أن الأمثلة تمتد في جميع الدول العربية دون استثناء- حيث دعم جلالة الملك عبد الله الثاني -وجميع ملوك ورؤساء الوطن العربي- عملية التطوير والتحديث في التعليم، فقد تحدث الملك بصراحة تامة وتوجيه واضح في الورقة النقاشية السابعة التي حملت عنوان: «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية، جوهر نهضة الأمة» حيث قال: «ولا يمكننا في ظل هذا الواقع، أن نغفل عن التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع التعليم، بدءاً من الاعتراف بها، ومن ثم بذل الجهود لتجاوزها، وابتكار الحلول الناجعة لها، وصولاً إلى نظام تعليمي حديث، يشكل مرتكزاً أساسياً في بناء المستقبل المزدهر الذي نسعى إليه»، واصفاً حقوق الأبناء والبنات في التعليم المزدهر في قوله: «إنني أو من كل الإيمان بأن كل أردني يستحق الفرصة التي تمكنه من أن يتعلم ويبدع، وأن

ينجح ويتفوق ويبلغ أسمى المراتب، بإيمان وإقدام واتزان، لا يرى للمعرفة حدًا، ولا للعطاء نهاية، منفتحا على كل الثقافات، يأخذ منها ويدع؛ الحكمة ضالته، والحقيقة مبتغاه، يطمح دومًا إلى التميز والإنجاز، ويرنو أبدًا إلى العلياء»

موجهًا جميع قطاعات المجتمع إلى ذلك بقوله: «لكن شيئًا من ذلك لن يتحقق ما لم تتكاتف جهود الجميع، شعبًا وحكومة ومؤسسات خاصة وعامة، لتوفير البيئة الحاضنة، وتأمين الاحتياجات الضرورية من أجل بناء قدراتنا البشرية من خلال منظومة تعليمية سليمة وناجعة، تؤتي أكلها كل حين بجهد أبناء وبنات هذا الوطن، على اختلاف مشاربهم ومسالكهم في الحياة»

موضحًا إيمانه بقدرات وطاقات أبنائنا وبناتنا وموجهًا الجميع نحو هذا الإيمان، وتوفير التحديث اللازم داخل المنظومات التعليمية والتربوية؛ لتحفيز واكتشاف وصقل وتطوير هذه الطاقات، حيث قال: «على المؤسسات التعليمية أن تؤمن بما يتمتع به أبناء هذا الشعب وبناته من طاقات هائلة، وقدرات كبيرة، ومواهب متنوعة، وتسعى لاكتشاف هذه الطاقات، وتنمية تلك القدرات، وصقل تلك المواهب، وتحفيزها إلى أقصى حدودها، عبر أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع على الفهم والتفكير، والفهم لا التلقين، وتجمع

بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، والتحليل والتخطيط، وتفتح آفاقاً رحبة أمام أبنائها، ليتفوقوا في كل مادة، وينبغوا في كل فن أو مهنة أو حرفة».

ثم أردف الملك رفضه التردد والخوف في مسيرة تطوير وتحديث التربية والتعليم، وأن هذا الخوف والتردد إنما هو سبب رئيس في هدر طاقات أبنائنا وبناتنا؛ فقال: «إنه لم يعد من المقبول، بأي حال من الأحوال، أن نسمح للتردد والخوف من التطوير ومواكبة التحديث والتطور في العلوم، أن يهدر ما نملك من طاقات بشرية هائلة».

وفي معرض حديثه لتحفيز الأردنيين على التغير والتطوير في التربية والتعليم، استشهد جلالة الملك بتاريخ الأردن الزاهر بالإنجاز والفخر في هذا المجال، وأن الأردن كان مبادراً للإمساك بزمام الأمور، وكان يمثل القدوة بين دول الإقليم، وعليه أن يعود إلى ذلك من جديد، فقد قال جلالة الملك: «وطالما كان الأردن بشعبه مقداما ومبادرا ورائدا في التحديث والبناء في وطننا العربي، وكنا الساعين إليه، والمبادرين به، لتكون مقاليدنا في أيدينا، ونكون نحن المتحكمين في وجهته، لا يتنكر لماضيينا المجيد، أو لثرائنا الخالد وحضارتنا العربية والإسلامية، بل يستلهمه ويني عليه، وينهل منه ويعتد به، بعقل منفتح ونفس رضية، لا ترى في ذلك الماضي إلا مادة

تبعث على الفخر والاعتداد، لا مادة لبث الفرقة والبغضاء، مادة للبحث والنظر والتحليل، لا مادة للتقليد والجمود والتكرار».

وأوضح الملك صراحة أن التغيير في التربية والتعليم لا بد أن يحدث، وأنه حتمي لا شك فيه، كيف لا وتسارع التغيرات من حولنا تلزمنا بذلك، فقد قال: «إن لكل عصر أدواته ووسائله، وهمومه ومشاكله، فالتعليم في عصرنا الحديث، الذي يشهد تطوراً هائلاً في التكنولوجيا، لا يقتصر على القراءة والكتابة، بل يتجاوز ذلك في عصر الكمبيوتر والإنترنت إلى إتقان لغات عالمية أساسية، وامتلاك مهارات التواصل مع الآخرين ومبادئ العمل المهنية، والقدرة على التحليل والتفكير؛ ليكون قادراً على المشاركة في إنتاج المعرفة، والمساهمة في إحداث التقدم، عملاً بقوله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾».

وعن رؤية الملك لمستقبل التربية والتعليم؛ فقد أوضح الملك صراحة إلى أنه: «نتطلع إلى أردن يتبوأ مكانه في مصاف الدول التي سبقت في هذا الميدان، واستطاعت بالجهد والمثابرة انتزاع المراكز المتقدمة فيه. فبناء قدراتنا البشرية، من خلال التعليم المتميز وتجويد مخرجاته، بوابتنا نحو المستقبل، فهو يشكل أرضية مشتركة لفهم الآخر وتعميق قيم التسامح، بعيداً عن الغلو والتعصب، كما أن تحقيق الإصلاح الشامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنهضة التعليمية مهما

كانت الظروف والتحديات، ونطمح أيضا لأن يكون للأردن تجربة تغري بنجاحها الآخرين، فيكون هو قائد مسيرة تحديث التعليم في العالم العربي، ورائد التحول إلى مجتمع المعرفة، فتحدي التعليم، كما أسلفت، غير مقتصر على بلد بعينه، ولا بد أن تتوحد الجهود، ويتم تبادل الخبرات لتجاوز هذا التحدي»

وبالتالي يجب علينا في الوطن العربي أن نستثمر هذا الدعم من المسؤولين، لنبدأ العمل فوراً على التفكير والتخطيط والتنفيذ لهذه الرؤية، حتى نطور نظاماً تعليمياً وتربوياً عالمياً جديداً ينطلق من الوطن العربي إلى كل بلاد الأرض

**ثانيها:** جهوزية بنائية الخبرات العربية في تطوير منظومة تعليمية عالمية جديدة، حيث أن هناك العديد من الخبراء العرب في هذا المجال، يُعدّون من أفضل الخبراء على مستوى العالم في التربية والتعليم في الأنظمة الدولية، وفي كافة المواد التعليمية وعمليات التربية والتعليم بجميع مفاصلها، ولديهم كم كبير من المهارات والمعارف والخبرات التي أهلتهم لأن يكونوا مطورين لأنظمة تعليمية دولية منها وعلى رأسها نظام البكالوريا الدولية الـ IB، بجميع مراحلها التعليمية، ناهيكم الخبراء في النظام البريطاني والنظام الأمريكي وغيرها من الأنظمة العالمية.



هؤلاء الخبراء على تواصل لحظي مع أحدث أساليب التربية والتعليم، بل يُعدّون -كما قلت- من مطوريها على مستوى العالم، ليس في مجال التعلم فحسب؛ بل كذلك في مجال التربية وعلم السلوك، وعلوم إدارة المؤسسات التعليمية، والمراقبة والتقييم، وبناء المناهج الحديثة، وقيادة فرق العمل، وإجازة المدارس، والجوائز العالمية المتخصصة في هذا المجال، وغيرها من العلوم والفنون والمهارات اللازمة في هذا القطاع.

هذه الخبرات قادرة على أن ترى تفاصيل الحاجات التطويرية اللازمة بمرونة، وقادرة على وضع خطط العمل ضمن أعلى المعايير، وقادرة كذلك على العمل بروح الفريق، وتمييزه في وضع خطط المراقبة والتقييم والتصحيح، ولديها همّ كبير في تقديم كل ما يلزم للمدارس في الوطن العربي من تطوير حقيقي في مجال التربية والتعليم، ففي كل اجتماعاتي معهم؛ أشعر بفخر كبير بانتمائهم لأوطانهم، وحبهم لأبنائهم وبناته، لكنني بالمقابل أشعر بحزن كبير عندما يبدأون الحديث حول تقييم الواقع التربوي الحالي، والخوف من مخرجاته على جميع أبنائنا وبناتنا في الوطن العربي.

هؤلاء الخبراء -للأسف- لم يأخذوا فرصتهم ولا قسطهم في تطوير منظومات التربية والتعليم في بلدانهم، هذه الخبرات العربية

العالمية -التي أعرف العشرات منها- لو قدّر لها أن تجتمع تحت ظل وزارات التربية والتعليم، ويكون همّها، ليس فقط أن تمكّن منظومة التربية والتعليم تلك البلدان؛ بل تتعدى ذلك إلى تطوير نظام تعليمي عالمي جديد، لاستطاعت ذلك وجعلت من مدارس الوطن العربي أنموذجاً عالمياً ناجحاً ضمن خطة عمل لا تتجاوز الثلاث سنوات.

لكننا بحاجة ماسة إلى من يرى هذه الخبرات، وينزلها منزلها الذي تستحق، ويستفيد من خبراتها، ويوجهها نحو تطوير منظومة جديدة في التربية والتعليم، لتصل بها إلى ما تستحق.

ثالثها: الجهوزية النفسية التي تقوم على التعاون وتبادل الخبرات في دول الإقليم، واحترام دول العالم للكثير من التجارب العربية في هذا القطاع، فهناك احترام كبير لتاريخ المعلم العربي، وكذلك نجد التقدير المميز للخبراء منهم في التعليم الدولي، فما أن تجلس في مجلس أو تذهب إلى مؤتمر يضم خبرات تعليمية من مختلف دول العالم؛ إلا ويتم الإشادة بتاريخ التعليم في العديد من الدول العربية في تأسيس منظومات ووزارات التربية والتعليم، وأثر الخبرات العربية في تطوير منظومات وسياسات التعليم في دول مختلفة، ويكون دائماً السؤال الذي يتردد على آذاننا: «متى سيعود التعليم في الوطن العربي إلى سابق عهده من قيادة وتأثير حقيقي،

وينافس بإيجابية أنظمة التعليم العالمية؟ متى سيعود الألق والتألق لكم؟» ونشعر بأن جميعهم ينتظرون أن ينفض المعلم العربي الغبار عن نفسه، ويعود ليتصدر المشهد في تطوير منظومات وبرامج التربية والتعليم في العالم.

وبالتالي؛ لا بد من استثمار هذه الفرصة من الاستعداد النفسي الإقليمي والعالمي المرتبطة بتاريخ التربية والتعليم في العديد من دول العالم العربي، والثقة التي ما زالت موجودة بعودة التعليم في إقليمنا العربي، وأن يكون في مصاف القيادة التعليمية من جديد، وألا نضيع الوقت سدى في التمسك بطرقنا التقليدية في إدارة المؤسسات التعليمية، والدوران حول أنفسنا دون أن نعي ما يدور حولنا من تطور وتطوير في هذا المجال، وألا نضع رأسنا في الرمال فيسبقنا القاصي والداني في هذا المجال، فهذه حقيقة فرصتنا الأخيرة.

هناك سؤال محوري غاية في الأهمية يشكل منعطفاً هاماً -إن لم يكن الأهم- في حياة المدرسة في الوطن العربي؛ هذه الإجابة تشكّل الهدف في نهاية خارطة الطريق، فيما أن يبقى رأسها في الرمال فتغيب عن التطور ونقد الذات بهدف التحسين؛ وبالتالي نتوقع المزيد من التراجع والانحدار، أو ترفعه لترى النور وتصبح قادرة على تقييم واقعي حقيقي للضعف الذي تعاني منه، ثم تنطلق بإمكانياتها وتاريخها ومكانتها وقدرات خبرائها إلى تطوير الحلول المتسقة مع الحداثة، والتغير الذي يشهده العالم الآن، ومع الحاجات الجديدة اللازمة لأبنائنا وبناتنا في الأعوام القادمة؛ فتطور منظومة تعليمية جديدة وتغيّر من نهجها وخططها ومدخلاتها؛ لتعدّل المخرجات المتوقعة، وتعود لألقها الإقليمي ومنافستها العالمية.

ذلك السؤال هو: هل يجب أن تقدّم المدرسة خدمات تعليمية؟ أم عليها أن تقدّم قيمة تعليمية تربوية تنهض بقدرات الأبناء والبنات والكوادر التعليمية، وتنهض كذلك بقدرات الآباء والأمهات من الناحية التربوية؟

أعتقد -ومن خلال خبرتي في هذا المجال لأكثر من ٢٧ عاماً- أن ما تقدمه المدرسة الآن للأسف هو أدنى درجات الخدمات، أما

القيمة؛ فليست بالحسبان، والدليل على ذلك أن مخرجات المدرسة تتلخص في أمرين:

الأول: فقر علمي

الثاني: عقم نفسي

أما المخرج الأول؛ فكلنا يعلم أن حصيلة الطلبة من المعارف ومهاراتها في غاية الضعف، وتصل إلى حد فقر التعلم بنسبة عالية جداً، وهذه النسبة تؤثر إلى خطر قد بدأ بالفعل على أبنائنا وبناتنا، وسيكون أثره أشد فتكاً في الأعوام القادمة على الوطن.

يظهر هذا الفقر جلياً في تقرير للبنك الدولي في العام ٢٠٢١، وأشار هذا التقرير إلى أن نسبة الأطفال الذين يعانون من «فقر التعلم» في مجموعة من دول الوطن العربي بقيت عند نسبة ٥٢٪، موضحاً أن: «الأطفال ممن هم في سن العاشرة في الأردن -مثلاً- لا يستطيعون قراءة نص مناسب لأعمارهم وفهمه». كما أشار التقرير إلى أن هذا الفقر التعليمي يؤدي إلى قصور في تعلم معظم الأطفال في المنطقة، وإعاقة تقدم بلدانها في مجال تكوين رأس المال البشري.

ولاحظ التقرير تدني أداء الفتيان في مهارة القراءة بشكل كبير في عدة دول عربية، وذلك بناء على نتائج تقييم طلاب الصف الرابع

في الدراسة الدولية، لقياس مدى التقدم في القراءة، ووجه التقرير نصيحة للحكومات ووزارات التربية والتعليم لعدة دول في الوطن العربي؛ حيث قال: «يجدر بالحكومات أن تهتم بذلك اهتماماً شديداً لتحسين نواتج عملية التعليم بشكل عام، ولتراكم رأس المال البشري على المدى الأطول»

ولك أن تتخيل كيف ذهبت ملايين الدولارات هباء منثوراً في السنوات العشر الأخيرة تحت مسمى تطوير التعليم في الوطن العربي، والأخطر كيف ذهبت سنوات وسنوات من عمر أبنائنا وبناتنا في منهجية تعليمية لم تُؤت ثمارها في تطوير الأبناء والبنات وإعدادهم للنجاح الحقيقي في السنوات القادمة، ولك أن تتخيل كم خسر الوطن بسبب سياسات ومنهجيات تعليمية غير مدروسة بشكل كاف، ولم تستطع توجيه دفعة التعليم والاستفادة من الإمكانيات والمكانة والخبرات والتجارب العالمية بشكل سليم.

أما عن المخرج الثاني وهو العقم النفسي فكلنا يعلم أن المدارس ليست مكاناً لتشكيل وتمكين التعلم والمعارف فحسب؛ بل يوازيه في الأهمية قدرة المدرسة على تمكين تطبيق الطلبة -من خلال وسائل جاذبة تقوم على الأنشطة وغيرها من العمليات- للقيم والسلوكيات المرغوبة ومهارات الحياة اللازمة؛ ليكونوا أكثر نجاحاً

في المستقبل داخل بيئة مدرسية آمنة يشعر فيها الطلبة بالسعادة والرفاه والأمن النفسي.

وأعتقد جازماً بأنك توقفت عند عبارة «الرفاه والأمن النفسي»، وتساءلت؛ هل يشعر ابني وابنتي فعلاً بالرفاه النفسي داخل بيئة المدرسة؟ هل بيئة المدرسة آمنة على مشاعر أبنائي؟ أم أنهم يتعرضون للإيذاء النفسي والتنمر من زملائهم ومن معلمهم؟

هل تطور المدرسة القيم والسلوكيات المرغوبة؟ أم أنهم يتعلمون فيها سلوكيات لم نكن نعرفها من قبل؟ ولا نرغب فيها أصلاً؟

بل إن السؤال الذي يتكرر بين الآباء والأمهات: «هل ابني مُتَمَرِّمٌ؟ أم مُتَمَرِّمٌ عليه؟ هل ابني يستقوي على الآخرين؟ أم يستقوي عليه الآخرون؟

هل تعلمون شيئاً!!!

جلست مع المئات والمئات من الآباء والأمهات في السنوات العشر الأخيرة، ولعلي وجدت الغالبية يخشون من ذهاب أبنائهم للمدارس خوفاً عليهم من التعرض لانتكاسات نفسية وضرر سلوكي، ليس فقط بسبب البنية التحتية المتهاكلة، وليس فقط بسبب الأعداد الكبيرة من الطلبة في الصف الواحد وفي ساحة المدرسة، وليس فقط

بسبب أساليب التدريس؛ بل كذلك بسبب أساليب التعامل مع أبنائهم من الكوادر التعليمية، ومن زملائهم، فأصبحت المدرسة في نظر مجموعة من الآباء والأمهات هي المكان الذي يأكل فيه القوي حق الضعيف، وهي المكان الذي يخشى الوالدان على أبنائهم من تعلم سلوكيات خطيرة، وعادات غير مرغوبة، وكلمات بعيدة عن ثقافتنا، أصبحت مكاناً يهدد سعادتهم، ويعطل إقبالهم على الحياة، ويقضُّ أمنهم الطفولي، ويصيبهم بانتكاسات نفسية تستدعي العلاج الطبي في بعض الأحيان، أصبحت مجموعة من الأمهات يقلن لأبنائهن كل صباح: «يَمّا! يلي بضربك اضربه!»، «لا تسكت عن حقك!»، «دافع عن نفسك!»، «لا ترجعلي اليوم مضروب!». .

قد يقول البعض بأننا نرى مثل هذا العنف في مدارس مختلفة من العالم، وهنا لا بد أن أقول:

- إن العنف الموجود في المدارس في الدول المختلفة هو ظاهرة غير مرغوب بها، ويجب أن تنتهي من الوجود.

- إن نسبة العنف في مدارس الوطن العربي عالية جداً، بحيث غدت لا تُحتمل؛ ففي إحدى الدراسات لمنظمة أممية حول نسب العنف الذي يتعرض له الطفل في أنحاء المدرسة وفي البيت قد وصل -حسب الدراسة- إلى ما نسبته ٧٢٪ بأنواعه المختلفة وأشكاله



المتعددة، وهذا الرقم في غاية الخطورة، وأهم دليل على مخرج العقم النفسي الذي تصل به المدرسة بأبنائنا؛ كُره أغلبهم للمدرسة، وشوقهم ليوم الإجازة، وهو حبهم وعشقهم للإجازة الشتوية والإجازة الصيفية، وهو كرههم ليوم الأحد، وهو امتعاضهم عندما نوقظهم في كل صباح للذهاب للمدرسة.

هذه المشاعر هي مشاعر صادقة عند أبنائنا وبناتنا؛ فهم لا يعرفون الكذب في مشاعرهم، وهذه المشاعر تقول لنا: «أرجوكم، إما أن تصبح المدرسة مكاناً آمناً نشعر فيه بالسعادة والحب، ونعامل بطريقة لا ثقة قائمة على الاحترام من الجميع، وقائمة على التفهم والحب والمراعاة لحاجتنا، لكل حاجتنا، أو لا نريد الذهاب لها، لا نريد الذهاب إلى مكان لا يفهم مشاعرنا، ولا يشعرنا بالأمان».

وهذه المآسي التي نراها في المخرجات الحالية للمدرسة من فقر علمي وعقم نفسي؛ إنما هي مخرج لفكرة تحويل القيمة إلى مؤسسة؛ من خلال تغليب الأبناء داخل أسوار المدرسة وبين صفحات المنهج المقرر عليهم، مع أن دور المدرسة في الحقيقة هو أن تنتج مخرجاً قيماً للمجتمع من خلال التعلم لا التعليم، ومن خلال التفكير لا التلقين، ومن خلال الحب والتفهم لا التحدي والعند، وعليها أن تطبّق قول جلالة الملك عبد الله الثاني: «على المؤسسات التعليمية أن

تؤمن بما يتمتع به أبناء هذا الشعب وبناته من طاقات هائلة، وقدرات كبيرة، ومواهب متنوعة، وتسعى لاكتشاف هذه الطاقات، وتنمية تلك القدرات، وصقل تلك المواهب، وتحفيزها إلى أقصى حدودها، عبر أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع على الفهم والتفكير، والفهم لا التلقين، وتجمع بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، والتحليل والتخطيط، وتفتح آفاقا رحبة أمام أبنائها، ليتفوقوا في كل مادة، وينبغوا في كل فن أو مهنة أو حرفة».

ينتشر -وللأسف- في العديد من مدارس الوطن العربي  
مجموعة كبيرة جداً من أساليب التدجين، ومن أمثلة ذلك؛

عندما تجد أن العقاب هو أحد أهم ما يلوّح به المعلم أمام  
طلابه ليحافظ على انضباطهم ويهددهم به، فيوقف قدراتهم، ويعدم  
إبداعهم، ويزيد من قلقهم، ويرفع من توترهم، ويصبح عندهم  
الخوف من المعلم والمدرسة هو الأساس السائد؛ فهذا نوع من  
التدجين.

وعندما تجد أن نظام الامتحانات المدرسية وما يتبعه من  
تصنيف للطلبة على أنهم أذكياء أو أغبياء بناء على تحصيل علامات  
الامتحانات فقط، دون مراعاة لقدراتهم الأخرى ولأعمالهم طوال  
الشهر أو الفصل أو السنة؛ فهذا تدجين.

وعندما نستخدم عبارات صلفة مثل: «يوم الامتحان، يكرم  
المرء فيه أو يهان»، فنحن هنا نتحدث عن التدجين.

وعندما لا يراعي المعلم وسياسات المنظومات التعليمية في  
المدرسة الحاجات النمائية للطلبة، والمرتبطة بمراحلهم العمرية،  
سواء في المجال الجسدي أو النفسي أو الاجتماعي أو العقلي، فهذا،  
بلا شك، نوع من أنواع التدجين.

عندما يتفنن المعلم والإدارة المدرسية والنظام التعليمي في أنواع المراقبة المؤثرة للطالب في الغرفة الصفية، وفي الساحات وفي مرافق المدرسة، وأثناء الامتحانات المدرسية، فيشعرهم بأنهم مذنبون دوماً، ومهددون دوماً، وتحت الخطر في كل حين؛ فهذا أيضاً تدجين.

عندما ينسى النظام التعليمي في المدرسة بأن أساس بناء السلوك المرغوب وإطلاق الطاقات وبناء المهارات هو التعزيز الدائم لأقل ما يقوم به الطلبة، ويستبدل ذلك بأساليب الانتقاد والعنف واللوم والمقارنة والتوبيخ وغيرها من الأساليب القاتلة لطاقات الأبناء؛ فهذا أيضاً ضرب من ضروب التدجين.

عندما يتشرب بين أوساط المعلمين والكوادر المدرسية عبارات مثل: هذا جيل ضائع، جيل فاشل، جيل لا ينتمي لنا، جيل بحاجة للشدة، فإنه بلا شك سيتحول المعلم إلى مُدَجِّن والمتعلم إلى مُدَجَّن.

عندما يعزز النظام التعليمي في الطلبة مفهوماً؛ بأن المعلم هو صاحب المعلومة والمعرفة الأوحد، وبأن المقرر المدرسي الموزع بين جنبات الكتاب الصفي في مختلف المواد التدريسية هو منتهى الغاية في المعرفة، ولا معرفة إلا في جنبات هذا الكتاب، وبالطريقة التي يدرسها له المعلم، فحتماً هذا تدجين.

عندما يكره المعلم مهنته، ويكره الطالب مدرسته، والإدارة عملها؛ فهذا لأننا نعيش دور المدجّن والمدجّن، لأن لا أحد منّا يرغب بالقيام بدوره.

عندما لا يعلم المعلم ولا يتقن كيفية مراعاة قدرات الأبناء وفروقاتهم الفردية، فإنه يتحول إلى مدجّن لهم، وتتحول الحصّة الصفية إلى مراحل متتالية من التدجين السافر الذي يهدر الطاقات ويضيع الفرص.

عندما يتقن المعلم فن التلقين ولا يأبه لفنون التدريس القائمة على الابتكار والنقد والتحليل والتركيب، فهذا تدجين لعقول الطلبة. عندما يكون الطالب مجرد رقم في صفه وفي مدرسته، دون النظر إلى مشاعره وقدراته، فأيضاً هذا تدجين.

عندما يدعم النظام التعليمي فكرة التذكر والحفظ كونها الغاية المطلقة لمخرجات المدرسة في طلابها، وتهمل تطوير قدراتهم الفنية والرياضية المختلفة؛ وتطوير قدراتهم العقلية العليا من تحليل وتركيب واستنتاج واتخاذ قرار؛ فهذا لأنها مصنع للتدجين.

عندما يكون المقرر المدرسي -الذي يجب على المعلم أن ينهيه من أوله إلى منتهاه- هو محور العملية التعليمية وليس الطالب، فهذا أيضاً تدجين.

عندما يعاقب الطالب في حالة مخالفة رأيه لرأي معلمه، فهذا هو التدجين بعينه.

عندما يعاقب جميع الطلبة بجريرة أحد زملائهم الذي، أصدر صوتاً أو قام بسلوك مزعج، فهذا مثال آخر على التدجين.

عندما يطلب المعلم من طلبة الصفوف الأساسية الإنصات ووضع اليد على الفم والتكثف وعدم الحركة، فهذا من أخطر أنواع التدجين.

عندما يشعر الطالب بأنه متوتر وخائف من صوت المعلم أو من تنمر زملائه عليه، ولا يستطيع أن يعبر عن نفسه خوفاً من غضب الآخرين عليه في المدرسة، فهذا أيضاً تدجين.

عندما يعاقب الطالب أو يهان لأنه حصل على علامة منخفضة في الامتحان، فهذا أيضاً تدجين.

وعندما وعندما وعندما...

لا أخفيكم سراً أنني تألمت كثيراً وأنا أكتب هذه الأمثلة، وكنت أعود بذاكرتي إلى ما حدث معي من مواقف وأنا صغير، والأصعب أنني ما زلت أسمعها من كثير من الطلبة وأهاليهم في جلسات الاستشارية عند حضورهم ليتحدثوا حول غضبهم من مدارس أبنائهم.

فهناك تدجين يحدث في مدارسنا، تدجين يهلك الحرث

والنسل، ويضيع طاقات الأبناء والبنات، بل ويضيع الفرص اللامتناهية من أوطاننا.

فالتدجين هو أحد أخطر مخرجات الفشل في النظام التعليمي؛ في مدخلاته وعملياته ومخرجاته النهائية، سببه التشوه الفكري الذي يعاني منه مجموعة من أصحاب القرار والكوادر التعليمية في الوطن العربي، وسببه عدم التأهيل الحقيقي والكافي للمعلم والقائد التربوي، وسببه عدم وجود أنظمة المراقبة والتقييم والتصحيح بشكل كافٍ في المدارس.

وفي معرض الحديث عن تدجين التعليم في الوطن العربي تذكرت أول مرة سمعت فيها هذه الكلمة، حيث كنت في زيارة لأحد المدارس الأساسية -الصفوف الثلاث الأولى- مع أحد الخبراء البريطانيين، وكلما دخلنا صفّاً دراسياً كنا نجد مدى الهدوء الذي يتمتع به الطلبة، وهم يضعون أصابعهم على أفواههم دون أن ينطقوا ببنت شفة، وكلهم ينظرون للمعلمة نظرة إكبار وإجلال، ولا يتحدثون إلا من تطلب منه المعلمة ذلك.

عندما خرجنا تحدث إلي الخبير قائلاً:

- الخبير: د. يزن، لماذا تدجنون طلابكم؟

- يزن: ماذا؟

- الخبير: ما رأيته كان مثلاً حقيقياً على أنكم تعاملون طلابكم كالدواجن، كيف لطالب في الصف الأول أو الثاني أن يجلس واضعاً أصبعه على فمه؟

- يزن: وما العيب في ذلك؟

- الخبير: إن إغلاق الفم يمنع الطفل من التفكير، فالحديث يعبر للمعلم عن أفكار الطالب، والطالب لا يتحدث إلا بتوجيه ورضى من المعلم، وبالتالي لن يستطيع أن يفكر ويطلق العنان لنفسه إلا بما يأمره به المعلم.

- يزن: صحيح

- الخبير: إن الطالب في هذه المرحلة العمرية يجب أن يتعلم التفكير والحديث والسؤال والبوح بكل ما يريد أمام المعلم، أما هذه الطريقة فهي لا تسمن ولا تغني من جوع الطالب، للحرية والانطلاق بفكره ومهاراته وقدراته، ويبقى مدجناً حيث يريد المعلم.

- يزن: لا تعليق

والمشكلة الكبرى أننا بدأنا نعيش أثر هذا التدجين المستمر منذ العام (٢٠٠٠) وحتى الآن، من مشاهدات خطيرة ومؤلمة تتمثل في العديد من النواحي ومنها:



- فشل العديد من أبنائنا وبناتنا في مراحل مبكرة من حياتهم، وانتشار عادات غير مرغوبة بينهم مثل المخدرات، والإدمان على الألعاب الالكترونية وغيرها.

- فشل العديد منهم في تكوين وبناء أسر مستقرة، حيث زادت حالات الطلاق في أغلب الدول العربية في الجيل الصغير الصاعد.

- ضعفهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي لبلدانهم.

- مشاكل عدة في أساليب التفكير واتخاذ القرار عندهم، ومن ذلك بحثهم عن الوظائف واتهامهم لدولهم بالتقصير في حال لم توفر لهم الوظائف، وعدم قدرتهم على التفكير بالبدائل مثل مشاريع ريادة الأعمال.

- زيادة التوتر وحالات الغضب والجريمة، وغيرها وغيرها.

لكنني أعتقد أنها ليست مخرجات تسبب بها هذا الجيل، إنها المخرجات السيئة للمدخلات السلبية التي أدخلتها المدرسة بطرق التدجين فيهم، فهم بريئون منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب، والدليل على أن لديهم طاقات كامنة لم ننجح نحن باستخراجها؛ أنهم عندما يتعرضون لضغط مصيري؛ فإنهم يتحركون ويستفيقون ويتحركون ويدعون.

أما أنسنة التعليم فهو؛ التعليم الذي يهتم بشكل دائم بإنسانية البيئة المدرسية للطالب وللمعلم على حد سواء، وتقدم هذه البيئة دعماً مستمراً للمواقف التي تزيد من الخبرات، من خلال الأنشطة الفاعلة التي تساعد الجميع على استخراج طاقاته الإبداعية وقدراته، وتتيح فرصاً لإظهار المشاعر والانفعالات، وتساعدهم على تنمية قدراتهم العقلية العليا، وتنمية مشاعرهم، وقدراتهم الجسدية، وعلاقاتهم الاجتماعية بأمان، كما تساعدهم على تنمية مواهبهم وقدراتهم المميزة، وتمكنهم من التعرف على ذواتهم باتزان، وعلى خالقهم وعلى من حولهم من الأشخاص، وما حولهم من الأشياء والمخلوقات، وتمنّت فيهم مهارات الاتصال والتواصل، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، والتفكير المبدع، والعمل الجماعي، وإدارة الوقت.

كل ذلك؛ بطرق تقوم أولاً على مشاعر الأمان، والتعامل مع الطلبة حسب قدراتهم المختلفة، وعلى التعزيز ورفع الهمم، وعلى إطلاق التعلم الجماعي، وعلى كون المعلم ميسراً، وليس منفرداً بالمعارف وأساليب التلقين، تقوم على الأنشطة والحوار والنقاش والأسئلة الذكية والتعلم بتنفيذ المشاريع، التي تصل بالطالب إلى المعارف التي نريد، تقوم على أساس أن محور العملية التعليمية هو الطالب نفسه، وليس المنهاج فقط، تقوم على أساس أن التقييم للطلبة إنما هو؛ تقييم مستمر دون تهديد أو تخويف أو وعيد، وليس تقييماً

يقوم على أدائه في الامتحانات، ويقوم على أساس استبدال وسائل العنف بوسائل التعامل الآمن القائم على التفهم والتوجيه الإيجابي، ويقوم على أساس تحسين وضع المعلم مادياً وتطويرياً ومهارياً، وأعلم أن البعض يقول لوزارات التربية والتعليم أنه مرهق مالياً، لكن الحلول بهذا الشأن سنتحدث عنها في الصفحات القادمة بإذن الله.

أنسنة التعليم التي نسعى إليها تعني؛ أن نجعل التعليم خادماً للإنسانية، وليس عبئاً عليها وعلى مشاعرها، وتعني أن نحول المعرفة إلى حكمة تساعد أبناءها على بناء أنفسهم وطرق تفكيرهم وتطوير ذواتهم تطويراً حقيقياً، وأن نزرع الأمل والحب والتفاؤل والإيجابية والسعادة في كل لحظة من لحظات وجود أبنائنا وبناتنا في مدارسهم، وتعني تعزيز ثقافة الحوار وآداب الاختلاف والتنوع بكل أشكاله.

تعني أن يكون شمولياً لمكونات الإنسان: عقله، ومشاعره، وجسده.

وشاملاً لتطوير علاقاته: بنفسه، وبخالقه، وبالأخرين، وبالأشياء. وشاملاً لتمتين مهارات الحياة فيهم من؛ اتصال وتواصل، وحل مشكلات، واتخاذ قرار، وإدارة وقت، وعمل جماعي، وتفكير مبدع.

الفكرة والخدمة الرئيسة للبنك؛ تتمثل في إيداع النقود ومن ثم سحبها، وذلك دون أن يتأثر من يقوم بسحب النقود لك بهذه العملية، سواء أكان ذلك الساحب آلة صماء، أو موظف بنك، فهو لا يعلم لم أودعت النقود، ولماذا سحبتها، وسينسأك الموظف عندما يستقبل الزبون الذي يليك، والآلة لا تعرفك أصلاً، ولن تتعرف عليك إلا من إدخال رقمك السري، ولن تسألك لماذا تريد سحب النقود، المهم أن تعطيك النقود فحسب.

وهذا تماماً ما يحصل في العديد من مدارسنا، فهناك عدد كبير منها -والتي تطبق الأنظمة التعليمية المعتمدة في وزاراتنا- يقوم على فكرة التعلم البنكي، فيأتي المعلم (المودع) ليودع المعلومات بطريقة جبرية في عقول الطلبة، دون أي متعة، ودون أن يتفاعل الطلبة معها، ويخزنونها في عقولهم كما يتم تخزين رصيدك البنكي في حواسيب البنك، ثم يأتي يوم الامتحان ليستخرج -أو يستفرغ- الطلبة أمام معلمهم تلك المعلومات التي تم «بنكيتها» فيهم، ثم ما يلبث الطلبة بنسيانها كما ينسى موظف البنك عملاءه، وكم سحبوا، ولم سحبوا هذه الأموال أو تلك المعلومات.

هذه الطريقة -الممتدة على مدى عقود وحتى الآن، وتمارس الآن بطرق أشجع- تعتبر إحدى أهم قتلة المدرسة، بل أهم أحد

العوامل التي أدت إلى موت المدرسة بحرفها عن هدفها ومسارها،  
فالتعليب - وليس التعليم - الناجم عن «البنكنة» يسهم بشكل كبير في  
خلق أجيال كاملة لا تحب التعلم ولا ترغب فيه، بل وتكره لفظ  
«المدرسة»، والأخطر أنها لا تتماشى مع طاقات أبنائنا وبناتنا  
وبالتالي؛ تفقد دولنا هذه الطاقات الإبداعية الكامنة فيهم بطرق  
التعليم البنكي، وتفقد تلك الدول فرصاً لا حصر لها في التنافسية  
الإيجابية بين دول العالم، كما وتفقد المدرسة معانيها التي تقوم على  
بناء حقيقي لجميع مكونات الطلبة فيها، وتصبح عبئاً على المجتمع،  
ويكثر التذمر من الطلبة ومن أولياء أمورهم من أساليب المدرسة  
التعليبية أو «البنكنة» الذي يمارس على مرتاديها.

أضف إلى ذلك شعور المعلم بالملل، وفقدانه للشغف  
والحماس في تطوير طلبته تطويراً حقيقياً بطرق تفاعلية، مما يؤثر  
على حيوية الحصص الدراسية، ويشعر الطلبة بالملل وعدم الرغبة في  
التعلم؛ فكثيراً ما نشاهد تأثير المعلم بذلك من خلال كلامه، وطريقة  
سيره في المدرسة التي تظهر عدم رضاه عن مهنته، وربما يظهر ذلك  
على مظهره الخارجي أيضاً من لباسه وطريقة كلامه وتعامله مع من  
حوله.

ولا أخفيكم سرّاً؛ أن الأنظمة التعليمية في وزاراتنا والتي تقوم

على فكرة تقييم الطالب من خلال الامتحانات الشهرية والفصلية والسنوية، وتهرب من تقييم الطالب بشكل مستمر، وتقوم على أساس أن تكون السنة، أو السنوات الأخيرة في الحياة المدرسية تقوم على فروقات الأعشار بين تقييم الطلبة، وطريقة كتابة الأسئلة في الامتحانات المدرسية؛ إنما تعزز في المعلم منهجية التعليم البنكي؛ فعندما نجلس مع أي معلم في هذه الدول ونسأله عن عدم فاعلية وجدوى طرقه في التدريس؛ يقولون على لسان رجل واحد: «نحن مضطرون لهكذا نوع من التدريس -بالتلقين- لأننا يجب أن نجهز طلبتنا إلى امتحان التوجيهي أو الثانوية العامة، كونه يقوم على فكرة أجزاء الأعشار في تقييم الطلبة من خلال منظومة الامتحانات في سياساتنا التعليمية»، حينها ندرك تمام الإدراك بأن الخلل في بنائية المنظومة التعليمية التي تتمثل في سياسات وزارات التربية والتعليم في تلك الدول.

ناهيك عن أن سياسة بعض وزارات التربية والتعليم -والتي تركز تطبيق أدوات التعليم البنكي من حيث تدري ولا تدري- تقوم على فكرة أن المنهج يمثل مقولة فرعون الموصوفة في القرآن الكريم: «أنا ربكم الأعلى»، وكذلك «وما علمت لكم من إله غيري»، فيقدم المقرر المدرسي على أنه إنجيل المعرفة، ولا يصح ولا يجوز

مخالفته، حيث تأخذه أيها الطالب «الشاطر» في بداية العام الدراسي،  
لتبدأ طوال العام الدراسي بحفظه واجتراره كما تجتر الغنم طعامها،  
ومن ثم تستفرغه في الامتحانات على امتداد العام.

وحقيقةً، لم أجد في سياسات هذه الوزارات من تقوم منها على  
أساس تعدد مصادر المعرفة، كما هو موجود في العديد من دول  
العالم، بل لا تقوى هذه الوزارات على طرح الفكرة أو حتى التفكير  
فيها، وبالتالي؛ عشنا ونعيش في عصر تدعم فيه بعض وزارات التربية  
والتعليم فكرة التعليم البنكي القاتل والمهلك لأبنائنا ولأوطاننا.

دعوني أطرح هذا السؤال عليكم!

ما الذي يقوم به مصنع المعلبات؟ دعونا نختار سووية مصنعاً لتعليب الطماطم مثلاً، ما يقوم به بكل وضوح وباختصار، هو إحضار الطماطم إلى المصنع، ووضعها في غرف خاصة، ثم نقلها مرة أخرى إلى غرف أخرى للبدء بهرسها حتى تصل إلى القوام المطلوب، ثم نقلها إلى مكان ثالث للبدء بحشوها داخل علب خاصة، وكل علة منها لها شروط يتحكم بها المصنع، دون أن يكون لهذه الطماطم أي حول أو قوة، إنها مجرد مخلوقات لطيفة حمراء اللون، تتبع الأوامر فحسب، وفي حال خرجت أي «طمطماية» عن الخط، سيكون أمام العامل خياران، إما سحقها وهرسها، أو إجبارها على العودة إلى خط سير مصنع المعلبات، ولا يسمح لها بالحركة خارج خط الإنتاج الذي سيتهي بها بمرحلة التعليب، بعد أن يتغير شكلها وقوامها ومصيرها.

هل تعلمون شيئاً!! أعتقد بأنكم وأنتم تقرأون الأسطر السابقة قد وصلت لمرحلة تتخيلون فيها الطلبة داخل مصنع معلبات يسمى المدرسة، البعض منكم قال في نفسه: «معك حق، إن أولادنا داخل مصنع معلبات لمدة تزيد عن إثني عشر عاماً، ليخرجوا من بوابة المدرسة معلبين بما يريده المعلم، وبالنهج الذي تسير عليه وزارة التربية والتعليم، وقد وصلوا بهم إلى القوام المطلوب».



لكن لدي سؤال لكم، هل هذا القِوام أو الشكل الذي يجب أن يخرج عليه أبنائنا وبناتنا من صَم وحفظ للمعلومات، واستفراغ المعلومات المحفوظة في قاعات الامتحانات الخاصة، وعدم شعور في الكثير من الأحيان بالأمان النفسي أو بالقبول الاجتماعي، وعدم تمكنهم من تطوير مواهبهم وهواياتهم وقدراتهم وحتى إنسانيتهم؟ هل هذا القِوام هو قِوام صحيح؟ هل أبنائنا يخرجون كما نريد لهم؟ وتريد لهم أوطاننا من أن يكونوا ناجحين مبدعين مفكرين مغامرين إنسانيين مفكرين قادرين على التخطيط واتخاذ القرار والسير بخطى النجاح في طريق الحياة؟

البعض قد يذهب بعيداً، ويقول إنها سنوات ضياع لأبنائنا وبناتنا، والبعض قد يذهب أبعد من ذلك، ليقول: «أن المدرسة تقتل أبنائنا بعد أن قتلت المدرسة نفسها».

المدرسة شيء ضروري في حياة الإنسان، لكننا لا نريد لها أن تشكل خطراً حقيقياً على أبنائنا وبناتنا، فتهلكهم بإدخالهم إلى مصنع معلمات يضيّعون بين جنباته طاقاتهم وقدراتهم وميزاتهم، وبالتالي؛ علينا أن نقبل بأن المدرسة بشكلها القديم قد ماتت، وأنها لم تعد صالحة بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها لقدرات هذا الجيل بمختلف مكوناته، وعلينا أن نقبل أن التعليم في العديد من المدارس

قد أزال حرف الميم من كلمة التعليم واستبدله بحرف الباء، وحينها فقط، علينا أن نقف كخبراء في التربية والتعليم بجانب جميع أطياف المجتمع صفاء واحداً، لنعترف بحقيقة؛ أن المدرسة في شكلها الحالي وفي هذا القرن من الزمن قد انحرفت عن مسارها، وقد أصبح ضررها أكبر من نفعها.

أعود مرة أخرى لأقول: أنا هنا لا أناقش فكرة إغلاق المدارس وإنهاء وجودها، وأن يحيا أبناؤنا وبناتنا دون مدارس؛ لا، لا أقصد هذا على الإطلاق، بل ما أقصده باختصار أن الشكل الحالي للمدرسة، من كونها أصبحت مصنعاً للمعلبات، لا تصلح لأبنائنا ولا لأوطاننا، ويجب أن يتم تغيير النهج والسياسات التعليمية والتربوية بشكل يتوافق مع إمكانيات هذا الجيل، ويجعلهم قادرين، ليس على اجتراح المعارف؛ بل على صناعة النجاح بأنفسهم، وهناك بعض الأفكار التي سأضعها بين أيديكم لهذا التغيير في الصفحات القادمة، فلا تستعجلوا عليّ بالله عليكم...!

دعوني أ طرح سؤالاً للجميع؛ للمعلمين، وللإداريين في المدارس، ولأولياء الأمور، ولوزراء التربية والتعليم، وللجميع. هل نحن بحاجة لأن يبقى أبنائنا في المدرس لمدة إثني عشر عاماً ليتخرجوا في آخر المطاف وهم يتقنون بعداً واحداً في الحياة ألا وهو التذكر والحفظ واجترار المعلومات المحفوظة -وليتهم يتقنوه أصلاً-، أم أننا نريدهم أن يستفيدوا من كل لحظة في الإثني عشر عاماً تلك في تطوير جميع أبعادهم؟ في التحليل والتركيب والاستنتاج واتخاذ القرار، وفي إدارة الوقت والعمل الجماعي والاتصال والتواصل الحقيقي مع من حولهم، في الحب والعطاء والتفهم وإدارة المشاعر، في تنمية حقيقية لمواهبهم ورغباتهم وميزاتهم، في البحث عن المعرفة وصناعتها وتهذيبها ونقدها وابتكارها، في بناء علاقة آمنة مع أنفسهم ومع خالقهم ومع من حولهم من الأشخاص وما حولهم من الأشياء التي خلقها الله، في توظيف أفضل الطرق للاستفادة من هذه المعارف التي حولهم وتحويلها إلى حكمة، في اللعب والمرح والسرور والحماية من كل ما قد يؤثر عليهم سلبياً، سواء نفسياً أم جسدياً، في تطوير معارفهم ومهاراتهم في ريادة الأعمال والعمل التطوعي، في حل المشكلات التي يتعرضون لها بحكمة وعقل بعيداً عن الغضب والعنف، في تطوير الأنسنة لديهم وتعايشهم مع من حولهم باحترام رغم الاختلافات، في تطوير قدرتهم على أن يكونوا متزنين ومتوازنين، مغامرين مقدامين،

بعقل لا بتهور، وفي أن يكونوا خلوقين وخلّاقين، ويستطيعون أن يضبطوا سلوكهم بطرق ذاتية دون أن تفرض عليه فرضاً، في أن يفكروا ما هو الصواب وما هو الخطأ، ويمتلكون القدرة على تطبيق الخير والصواب، ويتعدون عن الخطأ والضرر؟

هناك المئات من الأبعاد التي يجب أن تطورها المدرسة عند أبنائنا، وليس بعداً واحداً فقط، وللأسف فإن مدارسنا، إن قمنا بتقييمها، فهي إما أن تنتج فيهم بعداً واحداً فقط، وهو كما ذكرت التذكر والحفظ واجترار المعلومات، أو ألا تنتج فيهم شيئاً أبداً، أو الأخطر من ذلك أن تهدم ما بينه الأم والأب من أبعاد مميزة في أبنائهم، وهذا تماماً ما نسمعه في الآونة الأخيرة من الآباء والأمهات، حيث تكثر الشكوى؛ أنني ربيت في ابني وابنتي القدرة على كذا وكذا، لكنهم بعد ذهابهم إلى المدرسة بوقت قصير قد فقدوا الكثير من العادات التي ربيناها عليها وطورنا قدراتهم فيها.

هل تعلمون أن قدرة أبنائنا على التفكير الإبداعي قبل التحاقهم بمرحلة التعليم الأساسي أكبر من قدرتهم على التفكير الإبداعي بعد ثلاث سنوات من التحاق أبنائنا وبناتنا بالمدارس؛ حيث تنخفض النسبة في هذا البعد -مثلاً- بشكل ملحوظ بعد التحاق الأبناء بمدارسهم.

على ماذا يدل ذلك؟ هل يدل على أن المدرسة الآن تقوم  
بواجبها من تنمية بُعد التفكير الإبداعي عند أطفالنا؟ أم أنها قد ماتت  
بأساليب التدريس والتعليب التي تمارسها على أطفالنا؟

أعلم أن بعض التربويين قد يخالفني الرأي في مجموعة من الأفكار في هذا الكتاب، ولكني أعلم أن الكثير منهم سيخالفونني في هذه الفكرة بالذات، وبالمقابل، فأنا على يقين بأن وزارة التربية والتعليم في العديد من الدول سيخالفون أغلب أو جميع ما ذكر في صفحات هذا الكتاب، وحقيقةً، لا بأس بذلك، فجميع الآراء محترمة ومقدرة، لكن الأهم؛ أن نصل جميعاً، وتعاون كامل، إلى أن نرى الطريق الذي يجعلنا نصل بأمانة إلى الأخذ بيد هذا الجيل والأجيال القادمة إلى المعنى الشامل للنجاح في الحياة.

ودون أن نطيل، فإن مصطلح التمدرس عند البعض يعني جميع العمليات والطرق و الأدوات التي تتم داخل المدرسة والغرف الصفية بهدف الوصول إلى التعلم المنشود.

لكني أرى أن هذا المصطلح وتطبيقه بهذه الصورة؛ إنما كان سبباً في موت المدرسة في هذا القرن، لأنه يعني كذلك؛ أن النهج والسياسات والمدخلات والعمليات والمخرجات التي يتم وضعها من قبل وزارات التربية والتعليم دون دراسة، والتعامل معها على أنها كتاب منزل، لا يجوز الحياد عن تعاليمه، ودون إشراك حقيقي لجميع عناصر التربية والتعليم وعلى رأسهم الطلبة وأولياء الأمور والخبراء التربويين والمؤثرون الإيجابيون في المجتمع؛ إنما هو تمدرس

وتمتس وتمع إباري لنا على قبول كل ما يخرج عنها، وليس شرطاً أن يكون ما يخرج منها يجلب النجاح الذي نبتغي لأبنائنا وبنائنا، فلكم -إن شئتم- أن تطلعوا على جميع الأرقام التي تتحدث عن ضعف المخرجات النهائية بعد سنوات الدراسة والتي نشاهدها في أبنائنا وبنائنا، سواء على صعيد الخلل في الحاجات النمائية الأساسية لهم، أو على منظومة العلاقات، إضافة إلى ضعفهم الشديد في امتلاك وتطبيق المهارات الحياتية.

ألا تشاهدون معي كيف أن المعلم يتمدرس ويتمتس و يتموضع أمام أولياء الأمور حينما لا يسمع لهم؟ أستم معي في مشاهد التمدرس والتمتس و التوضع حين نراجع وزارة التربية والتعليم ولا نستطيع أن نقدم شكوى في حق أساليب التدريس أو في حق منهج من المناهج. أليست المدرسة تمارس التمدرس بطريقة خاطئة عندما يأكل الدهر ويشرب على نظام التعليم القديم ويبقى كما هو حتى بعد مرور عشرات السنوات على تصميمه؟ نعم، ربما كان صالحاً لعقود خلت من السنوات؛ لكنه لم يعد كذلك في ظل التطور المعرفي والتقني البشري، ولم يعد صالحاً لهذا الجيل المميز بذكائه وقدراته، بل حتى أن هذا النظام يعد ميتاً سريراً وحقيقاً بعد أن نشاهد آثاره السيئة في مخرجاته في أبنائنا وبنائنا.

إن هذا التمدرس الممارس يمثل معول هدم لا بناء، ومطرقة  
تخريب لا إصلاح.

وإن أخطر أسباب التمدرس يأتي من رأس الهرم التربوي  
التعليمي، وذلك من اتجاهين:

**الأول:** أن يكون من خارج قطاع التربية والتعليم؛ فعندما يكون  
رأس الهرم التربوي والتعليمي من قطاع آخر، فهو لا يعرف كيف  
تؤكل الكتف، وإن عرف فإنه لا يعرف كيف يطبق ما عرفه، وإن عرف  
فإنه لا يقوى على إجراء عمليات التقويم والتقييم والتصحيح لأنه  
جاء من كوكب آخر، وليس لديه الخبرة الكافية ولا المعرفة ولا  
المهارة التي تمكنه من خوض غمار الأمور، ويتحول عمله إلى  
بروتوكولات صورية، وأعمال إدارية صرفة، وللأسف؛ فإن الميدان  
يعتبره جسمًا متطفلاً عليه، وبالتالي يسهل قيادته من غيره وممن حوله  
بالاتجاه الذي يريدون، الأمر الذي يعيد هذا المسؤول إلى المربع  
الأول، وهو التمسك بنمط المدرسة الذي نشأ فيه، والتمدرس حوله.

**الثاني:** إن كان من أهل الحل والعقد التربوي ومن ميدان التربية  
والتعليم؛ فإنه يكون قديماً في خبراته، بعيداً عن الحداثة والتحديث،  
وصاحب الرأي والأخير في كيفية تسير الاستراتيجيات والخطط،  
والأمر الناهي الذي لا يستطيع أن يخالفه أحد، ويعطي أنموذجاً من



التمدرس عند رأيه وفي إطلاق أحكامه، الأمر الذي ينعكس على من حوله ومن تحتهم من التمدرس اللانهائي في طرق التعليم والتعلم.

نحن بحاجة إلى إنهاء التمدرس في المدارس من خلال إنهاء تحكم هذه القيادات في المدرسة واستبدالهم بأهل التربية والتعليم القادرين على التفكير في آلية صنع نظام تعليمي عالمي وليس فقط الاستفادة من الحديث منها، بطرق تعتبر الميدان تغذية راجعة لهم، يسمعون وينصتون ويتخذون القرارات الجريئة بحكمة وشورى، ولا يتواصلون مع الكوادر التعليمية بجميع طبقاتهم فحسب، بل يستفيدون من وسائل التواصل الحديثة مع الطلبة ومع الأطفال ومع أولياء الأمور، ويخرجون للناس ويتحدثون معهم ويسمعونهم، ويحولون الحاجات إلى خطط استراتيجية وتطبيقات ميدانية حقيقية، وقادرون على جعل وزارات التربية والتعليم مصدراً للدخل القومي دون المساس بجيب المواطن، وهناك طرق لذلك سيتم ذكرها آنفاً.

أبدأ كلامي في هذه الحقيقة بتوجيه شكر كبير، وعرفان لا متناهٍ للمعلمين والمعلمات كافة، على ما يقضون من سنوات عمرهم مع أبنائنا وبناتنا داخل الغرف الصفية وفي مرافق المدرسة، ويحاولون جهدهم معهم، وكلامي هذا؛ لا أعممه على جميع المعلمين والمعلمات؛ فمنهم من يتفانى ومنهم من يقصّر، لكن السؤال الخطير يبقى؛ ما نسبة هؤلاء وما نسبة أولئك؟

والحقيقة أنني تشرفت وعلى مدار السبع وعشرين سنة الماضية من الاجتماع مع آلاف المعلمين والمعلمات بلقاءات متنوعة في العديد من الدول العربية والأوروبية، ورأيت منهم الغث ورأيت منهم السمين في عالم التربية والتعليم، ولا أبالغ إن قلت: أن الخير في المعلمين موجود دائماً، فهم تصدروا الوقوف في أصعب مهمة على وجه الأرض، وأقول بالمقابل؛ إن كان هناك معلم مقصر فهو لسببين اثنين:

الأول: طبيعة هذا المعلم الذي يقوم فكره على أساس تشوه في التفكير اسميه التفكير التبريري، والذي يبحث فيه المعلم المقصر عن شماعه ليعلق عليها ضعفه ومشاكله.

الثاني: هو طبيعة نظام التربية والتعليم والمنهجيات المتبعة في العديد من الدول، والتي تركز الضعف في المعلم الذي يبحث عن

«أن يكون ضعيفاً»، وتجهّز له الشماعة التي يضع عليها ضعفه لضعف النظام التعليمي والتربوي ذاته، ولا توجد له الأرضية الصالحة والكافية من رفع لقدراته وتطبيق للأدوات الصحيحة في التربية والتعليم والمناسبة لهذا القرن ولقدرات هذا الجيل، أو تقوم بإخراجه بكل حب وود من هذه المهنة إن لم يعمل أكثر مما هو مطلوب منه.

واسمحوا لي أن أوجّه مجموعة من الأسئلة للمعلمين والمعلمات:

- كم منّا - ككوادر تعليمية - تمر عليه لحظات تواجهه في المدرسة بسعادة وحب؟ وكم منّا لا يحب هذه المهنة ويشعرها ثقيلة على قلبه، ويتمنى لو أنه لم يخلق معلماً؟

- كم منّا من يحاول أن يبقى في هذه المهنة؟ وكم منّا يحاول الهروب منها؟

- كم منّا يشعر بالفخر كونه معلماً؟ وكم منّا يقول يا ليتني لم أكن كذلك؟

- من منّا يستيقظ صباحاً وهو مفعم بالحيوية لذهابه للمدرسة؟ وكم منّا يبحث عن عذر ليتغيب؟

- كم منّا جاد في تطوير ذاته ويحرص على حضور الدورات التدريبية وتطبيقها؟ وكم منّا يشعر بأن هذه الدورات مضيعة للوقت وهدر للمال والجهد؟

- كم مَنّا يعطي من قلبه دون النظر أو الاهتمام بحجم الدخل المالي؟  
وكم مَنّا يقول: «أنا أعطي على حسب حجم دخلي المالي»؟
- كم مَنّا يعامل طلبته بحب؟ وكم مَنّا يعاملهم بعنف وتعليب؟
- كم مَنّا من يشعر حقيقةً بحب طلبته له؟ وكم مَنّا يعلم علم اليقين بأن طلبته لا يحبونه؟
- متى آخر مرة استطعت أن تهتم بتعلم الطلبة؟ وكم مرة تمارس تعليم الطلبة؟
- يا ترى كم عدد حصص التعلم النشط الذي تقوم به مع طلبتك؟  
وكم عدد حصص التعليب التي تمارسها معهم؟
- كم مشروعاً تعليمياً قام به طلبتك خلال العام الدراسي الفائت؟
- هل تستطيع أن تحضر حصتك الدراسية وتنفيذها حسب الفروقات الفردية لطلبتك؟
- كم تعزيزاً لفظياً توجهه للطلبة في كل حصة دراسية؟
- هل تعتبر نفسك معلماً مريباً؟ أم معلماً فقط؟
- ما آخر ما قرأته بعلم نفس النمو؟ وما آخر ما قرأته وتعلمته حول أساليب التدريس المناسبة لهذا القرن ولقدرات هذا الجيل؟

- ما العادات وما الأخلاق وما القيم التي غرستها في طلبتك في العام المنصرم؟
- ما المهارات الحياتية التي رأيت بأنها تلزمهم وقمت بزرعها بطرق القدوة والحوار والمشاريع فيهم؟
- ما مدى نسبة التحسن السلوكي في طلبتك المتأثرين بك؟
- كم مرة اجتمعت مع زملائك وتحدثتم حول أفضل أدوات التعلم والتربية في طلبتكم، وتبادلتم المعارف والخبرات المفيدة؟
- هل تحب زملاءك في العمل؟ وهل تحب الإدارة المدرسية؟
- كم دورة تدريبية مجانية -وما أكثرها- حضرتها عن بعد لتطور من قدراتك كمعلم ومربي؟
- والأسئلة الأهم وبالأخص للمعلمين ذوي سنوات الخبرات العالية:
- هل أنت معلم تتقن فن تجديد خبراتك في كل سنة وقادر على تطوير ذاتك ومهاراتك ومعارفك في مجال التربية والتعلم؟ أم أنك تكرر خبرة أول ثلاث سنوات دون تجديد؟
- هل أنت مجرد منتقد لما يدور حولك، فتلعن الظلام فحسب؟ أم أنك قادر على أن تشارك صناعة التطوير الحقيقي في مجال التربية والتعليم كونك تملك سنوات طويلة من الخبرة؟

- هل عندما تجلس مع نفسك بين الحين والآخر تقول: «يا ليتني لم أكن معلماً، يا ليتني لم أضيع هذه السنوات من عمري في هذه المهنة؟ أم أنك تشعر بالفخر والرضى عن هذه السنوات التي قضيتها في التعليم والتربية؟

- هل تجلس بفخر في المناسبات الاجتماعية، وتشعر بأن الناس يعطونك مكانتك الاجتماعية المرموقة؟ أم تشعر بأنك أقل منهم اجتماعياً؟

- هل تشجع الآخرين على أن يسلكوا مسلكك في التعليم والتربية؟ أم أنك تحذر من حولك من بدء رحلة التربية والتعليم ليكونوا مدرسين مربين؟

- هل أنت مؤثر إيجابي على من حولك من المعلمين الجدد؟ أم أنك في جلساتك معهم تكون عنصر تشيط وعنصر طرد لهم من هذه المهنة؟ متى آخر مرة قدمت دورة تدريبية في أسس التعلم والتربية لزملائك؟

- متى آخر مرة أرشدت أولياء الأمور -بإيجابية- إلى طرق التعامل الصحيحة مع أبنائهم؟ ومتى ومتى ومتى؟؟؟

أعتقد بأن عدداً لا بأس به من المعلمين قد تكون إجاباتهم الصادقة على هذه الأسئلة بطريقة غير متوقعة؛ بل بطريقة صادمة،

فهذه الأسئلة تكشف عن حقائق في المعلم لا يبوح بها لأي كان، وقد لا يبوح بها لأحد على الإطلاق، وأعتقد أن البعض من الإدارات المدرسية والمسؤولين التربويين ووزراء التربية والتعليم، يعلمون تمام العلم نوعية الإجابات الخاصة بهذه الأسئلة، والأخطر من هذا أننا كأولياء أمور للطلبة في المدارس نعلم تلك الإجابات.

وللأسف؛ فإن الأمر من وراء هذه الإجابات يظهر حقيقة أن الأداة الرئيسة في المدرسة وللمدرسة قد ماتت، ويظهر بأن المعلمين والمعلمات يعانون من موت المدرسة، وهذه المعاناة تنعكس على مخرجات المدرسة إلى حد كبير، وهذه المخرجات إنما تهلك الحرث والنسل في قدرات أبنائنا وبناتنا وفي بناء أوطاننا.

وأستلتي بخصوص -المعلمين والمعلمات- الآن موجّه لأهالي الطلبة في المدرسة التي يذهب إليها ملايين من الأبناء والبنات يومياً ولمدة تصل إلى إثني عشر عاماً:

- كم معلم يحبه ابنك من بين كل معلميه؟ وكم معلم يبغضه ابنك وابنتك؟

- هل أنت راض عن طرق تعامل المعلمين مع سلوك ومع أخطاء أبنائك وبناتك؟ كم نسبة الرضى عن التحصيل الأكاديمي الناتج عن تعليم أو تغليب المعلمين لهم؟

- هل يعاملك المعلمون والمعلمات باحترام دائم عندما تزور مدرسة أبنائك وبناتك؟
- هل ترى بأن المعلمين قادرون ومؤهلون بما فيه الكفاية للتعامل مع الأبناء والبنات كمربين قبل أن يكونوا معلمين؟
- هل تعتقد بأن المعلمين والمعلمات مؤهلون بما فيه الكفاية في استخدام الطرق الجاذبة معهم؟
- هل تعلموا القيم منهم؟
- هل تمكّن أبنائك وبناتك من تطبيق مهارات الحياة من خلال الاقتداء بمعلميهم؟
- ما السبب الرئيس في كره الأبناء والبنات لمدارسهم؟
- كم مرة عادوا من مدارسهم يشكون من سوء تعامل المعلمين معهم؟
- كم مرة وصف المعلم ابنك وابنتك بأوصاف غير مناسبة من أنه «غبي، أو بحاجة لمعلم مساعد، أو غير متعاون، أو عدواني، أو ضعيف، وغيرها من الأوصاف التي تعتبر من المحرمات في عالم التربية والتعليم»؟
- وكم وكم وكم؟



يعتبر تنفيذ وزارات التربية والتعليم للعديد من المشاريع التطويرية في البنية الإنسانية لمواكبة التطور والتحديث أحد أهم أعمالها، وتضع لذلك مبالغاً كبيرة في موازنتها، وتصرف عليها أرقاماً مالية من ميزانياتها، ولكن يبقى السؤال:

- ما أثر تلك المشاريع على تجويد وتطوير التعليم في واقع المدارس؟  
الإجابة هي ما نشاهده من تناسب عكسي بين عدد تلك المشاريع وبين جودة التعليم في المدارس، فكلما زاد عدد تلك المشاريع قلّ وانحدر مستوى التعليم.

أما السؤال الأخطر فهو:

- لماذا هذا التناسب العكسي؟

دعوني أخص الإجابة بالمحاور الآتية:

**المحور الأول:** أثناء تنفيذ تلك المشاريع لا يتم البحث عن النوعية في المخرجات النهائية في المشروع بقدر ما يتم البحث عن الكم، فتكون الأسئلة حول المشروع في الغالب:

- كم معلماً أو مديراً درّبتم؟

- كم مدرسة نقّذتم فيها هذا المشروع؟

- كم طالباً أو ولي أمر حضر الورش التدريبية؟

- كم موظفاً لديكم على المشروع؟
- كم صفحة يحتوي عليه الدليل التدريبي؟
- كم يوماً تدريبياً ستنفذون؟
- في كم محور ستتكلمون؟
- كم وكم وكم؟؟

أخبرني مجموعة من الخبراء الذين نفذوا أكثر من عشرين مشروعاً ما بين العام ٢٠١٢م وحتى العام ٢٠٢٢م أنه لم يتم قياس نوعي للأثر الحقيقي لأي مشروع منها سوى مرة واحدة فقط، وباقي المشاريع، وعلى مدار السنوات العشر؛ كان القياس فيها عبارة عن قياس كمي دون الاهتمام بأثر تلك المشاريع الحقيقي على نوعية وجودة المخرجات على الطالب وعلى الأهل وعلى المعلمين وعلى الكوادر المدرسية.

أذكر أنه في إحدى الجلسات مع مسؤولية وخبرة تربوية تحمل سنوات طويلة من الخبرة في إحدى المنظمات الدولية أخبرتني بأن أحد المشاريع التي تم تنفيذها مع إحدى وزارات التربية والتعليم قد تم قياس أثره من تلك المنظمة الدولية بطلب شخصي منها، وصدمت عندما سألتني قائلة:

- «يزن! هل تعلم كم نسبة الأثر الذي تركه هذا المشروع في الميدان المدرسي؟»

- قلت لها: «ربما وصل إلى خمسين بالمائة»

- قالت: «كان أثره صفراً».

والمشكلة الكبرى أن مدة المشروع كانت ثلاث سنوات متتالية، وكانت ميزانيته عدة ملايين من الدولارات، وكان متخصصاً بتطوير كفاءة المعلمات في الصفوف الأساسية، أي أنه؛ من أهم أنواع المشاريع، والمشكلة الأكبر أن الشركة المنفذة للمشروع أخذت نقودها «على داير مليم» دون أن تراجعها الوزارة تلك، لأن المهم أن التنفيذ الكمي للمشروع قد تم، دون أي اهتمام بالتنفيذ النوعي والأثر المطلوب منه.

لذلك لا تستغرب من التناسب العكسي بين عدد المشاريع المنفذة وبين الأثر الحقيقي لها على واقع التعليم، ونحن نعيش يوماً من خلال المشكلات التي نعانيها مع أبنائنا وبناتنا في مدارسهم أثر هذا القياس الكمي.

**المحور الثاني:** الضعف الكامن في جودة تنفيذ المشاريع، من الاختيار الأمثل لموضوع التطوير، وضعف واضح في خطط العمل

وسياساته، وكذلك في المحتويات العلمية والمواد التدريسية، ومدى مواءمتها للحاجات الحقيقية للتطوير، وضعف واضح في قدرات المدربين على تمكين المتدربين من المهارات اللازمة، ووجود شكلي لخطط المراقبة والتقييم وعمليات التصحيح اللازمة لها، وبناء علاقات آمنة مع المسؤولين عن التدريب في الجهات الرسمية، وسيطرة مبدأ «اضرب واهرب» على سياسة التدريب والتطوير، فكل هذه التحديات تُضعف بشكل كبير من نوعية المخرجات -التي لا تقاس أصلاً بمنهجية صحيحة- وأثر المشروع على الواقع الميداني في المدارس، لذلك لا تستغرب عزيزي القارئ عندما قلت من أن هناك تناسباً عكسياً بين عدد المشاريع التطويرية وبين جودة العمل في المدارس!

**المحور الثالث:** ضعف ثقافة أثر وأهمية التدريب عند المعلمين والمعلمات؛ فكثير منهم -وليس جميعهم- لا يرغبون بحضور الورش التدريبية أو المشاركة بالبرامج التطويرية، وإذا سألتهم لماذا هذا؟ يقولون:

- حضرنا الكثير منها لكن لم نستفد إلا القليل.

- لدينا ما يكفي من الأعمال.

- ما الذي سيتغير إن حضرت أم لم أحضر؟

- هذه البرامج مضيعة للوقت والجهد.
  - لدي عمل آخر بعد الدوام أتكسب منه لأولادي، ولا أستطيع أن أحضر.
  - ليس هناك أي حافز إضافي أو مكافأة مالية من جراء مشاركتي في هذا البرنامج.
  - «ما بدي أتعب حالي».
  - البرنامج التدريبي غير مجدٍ ولا أرغب بحضوره.
  - كيف تحضرون لنا مدرباً لا يملك الخبرة الكافية لكي يسمي نفسه خبيراً؟ أنا لدي سنوات من الخبرة في مجال التعليم أكبر من عمره، لن أكمل حضور هذا التدريب.
  - حضرنا الكثير من البرامج التطويرية، لكن لم يكن لها أي أثر على واقع التعليم.
  - التدريب ممل وغير فاعل، نصف الحاضرين كانوا نياماً.
  - الحاجات التي نريدها في جهة، ومواد اللقاء في جهة أخرى.
- هذه الثقافة السائدة إلى حد كبير في وسط المعلمين تعكس رأي الميدان في جودة ونوعية البرامج التدريبية من جهة، ومن جهة

أخرى فإنها تعطل الوصول إلى الهدف المنشود من أثر نوعي لتلك البرامج على التعليم.

ولذلك؛ فهناك تناسب عكسي ما بين عدد البرامج التطويرية والمبالغ الهائلة التي تصرف عليها، وما بين الأثر النوعي لها على واقع وميدان التعليم.

قبل أن تبدأ بقراءة بقية الأسطر في هذه الحقيقة، لا بد من أن أوضح أن المدرسة مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها، وهي مكوّن أساسي من مكونات المجتمعات الحديثة، ولا أهداف من هذا الكتاب إلى أن يتم إغلاق المدارس؛ بل الهدف هو بقاء فكرة المدرسة مع تغيير جذري وتدرجي وضمن خطط عمل واضحة ومقاسة باستمرار، وذلك بهدف إحيائها من جديد لتكون قادرة على تخريج أبناء وبنات متمكّنين من جميع أدوات النجاح في هذا القرن، وتناسب مع قدراتهم المميزة، وتمكّن فيهم المهارات اللازمة وليس فقط المعارف، وبطرق جاذبة.

دعوني أوجه مجموعة من الأسئلة لأولياء الأمور:

- لماذا ترسلون أبناءكم للمدارس؟ وهل تحقق المدرسة ما ترغبون به وتتوقعونه؟
- هل تجدون في مدارس الأبناء بناء حقيقاً متكاملًا لأبنائكم؟
- ما مدى معاناتكم من مدارسهم؟ أم أنكم مطمئنون لها؟
- كيف يستيقظ أبنائكم وبناتكم صباحاً قبل ذهابهم للمدرسة؟ وهل تتألمون عندما يعود أبنائكم من المدارس من المشكلات التي تسمعونها منهم والحوادث التي تقع سواء مع زملائهم أم مع

معلميهم أو مع الكوادر المختلفة في المدرسة؟ أم أن الأمر غير ذلك؟

- ما الهوايات والطاقات التي طورتها المدرسة في أبنائكم وبناتكم عبر السنوات؟

- وهل تعتبرون أن المعلم يتقن فنون التعامل النفسي الإيجابي مع أبنائكم وبناتكم؟

- وهل استطاعت المدرسة أن تطور المهارات الأساسية عندهم من قدرتهم على الاتصال والتواصل والعمل الجماعي وحل المشكلات وإدارة الوقت والتفكير المبدع واتخاذ القرار؟

- ماذا بالنسبة لرضاكم عن السلوكيات التي يتعلمها أبنائكم وبناتكم من المدرسة، سواء من المعلمين أم من زملائهم وزميلاتهم؟

- هل نجحت المدرسة في منح أبنائنا وبناتنا ما هم بحاجة إليه من أجل النجاح في الحياة؟

العديد من أولياء الأمور يعتبر المدرسة عبارة عن نظام يومي لازم، دون أن يفكر بحقيقة المخرجات المتوقعة منها، ودون أن يقيس أثرها الإيجابي أو السلبي عليهم، وذلك لأن المدرسة علّبتهم على فكرة أن: النتيجة التي يجب أن تراها وتحكم من خلالها على



غباء أو ذكاء ابنك وابنتك، وعلى نجاحه أو فشله، وعلى قدراته الكاملة، هي عبارة عن ورقة تسمى شهادة شهرية أو فصلية أو سنوية تصل لولي الأمر، وتقيس مدى قدرته على التذكر والحفظ للمعلومات التي قدمت له بطريقة التلقين والتخويف، ثم قام ابنك وابنتك بتفريغ هذه المحفوظات في نظام امتحانات غير كفؤ، دون أن تراعي هذه العملية أي طاقات كامنة أخرى فيه، ودون أن تكون قادرة على اكتشاف مواهبهم، ناهيك عن مساعدتهم في تطويرها، ودون أن تراعي ضياع الوقت في مواد دراسية مليئة بالحشوات غير اللازمة في مجموعة منها، ودون أن تهتم بالتطورات الواسعة في الحياة في مختلف جوانبها، وغير القادرة -للأسف- على تقليل الفجوة ما بين أسواق العمل والسوق الذي يفتح أذرع له لرواد الأعمال، وبين اهتمامها بتكريس مفهوم الإنسان الموظف.

يا صديقي! هل تعلم أن ابنك وابنتك حينما يدرسون فإنهم يقدّمون لمذبح المدرسة أجمل سنوات عمرهم وهم يشعرون بالملل والكره والبغض لها لمدة اثني عشر عاما، يدرسون خلالها ما يقارب من اثني عشر ألف ساعة خلال ألفان وثلاثمائة يوم دراسي؛ ليتخرج في نهاية المطاف ويذهب إلى الجامعة لأربع أو خمس سنوات، ثم يتحول إلى متسول يستجدي الأقارب والمعارف في وظيفة تدر عليه

دخلاً لا يتجاوز الخمس مائة دولار في أحسن الأحوال، ولا يكاد يجدها إلا بعد سنوات من البحث والعناء.

يا صديقي! هل تبحث عن شهادة لا تسمن ولا تغني ابنك من الجوع؟ أم تبحث عن مدرسة يقضي فيها ابنك وابتك سنوات عمرهم تجهزهم للحياة بكل كفاءة وسعادة واقتدار؟

يا صديقي! هل تعلم أن جميع الصناعات تطورت وتغيرت وتعادت، ما عدا شكل المدرسة؟ دعنا ننظر -مثلاً- إلى تطور صناعة السيارات، فأنت عندما تقلّب صور السيارات قبل مائة عام تجد مدى الاختلاف والتطور والتعديل فيها بين الماضي والحاضر، وذلك لأن مصانع السيارات قد تطورت وتحديثت وتقولبت بقوالب تناسب التطور والحدثة، ولكن عندما تنظر إلى شكل المدرسة من القرن الثامن عشر وحتى الآن؛ ستجد بأن المدرسة ما زالت كما هي، نفس النظام الذي درس عليه والدك؛ درست فيه أنت، ويدرس فيه ابنك الآن، فهل تجد من المنطق بمكان أن يبقى شكل المدرسة كما هو في عصر تسارع؛ فيه تضاعف المعرفة البشرية، بحيث تتجاوز جميع مقررات المدارس في العالم أجمع خلال يوم واحد؟

بالنسبة لي فإنه من الحتمية بمكان أن تتطور المدرسة كذلك

ضمن خطط مدروسة وآليات عمل ذكية وواضحة وأساليب تقييم  
لهذه العملية حتى تصل بنائية المدرسة إلى المستوى الذي نتطلع له  
كأولياء أمور وكدول وكطلبة وخبراء في التربية والتعليم.

في هذا الجزء من الكتاب سأطرح بين أيديكم ستة حلول رئيسية لإنعاش المدرسة وإعادتها من حالة الموت السريري إلى الحياة، وأتمنى من الجميع قراءتها بتمعن، وبيان رأيكم فيها اتفاقاً أو معارضة أو تعديلاً، وها هو بريدي الإلكتروني بين أيديكم حتى نتواصل حولها [yazanabdo@gmail.com](mailto:yazanabdo@gmail.com)

أعلم أن المهمة المحتواة في هذه الفكرة -والتي اخترت أن تكون الأولى لأهميتها- ليست سهلة، فهي تعتبر ثورة حقيقية في مجال التربية والتعليم في جميع مدارس الأرض، لكنها الأساس الركين في إحياء المدرسة في العصر الحديث، فيكفيها تخريج طلبة من أصحاب الكهف يتفاجؤون من الفرق الهائل بين ما تعلموه داخل أسوار المدرسة طوال الاثنتي عشرة سنة؛ وبين حقائق الحياة ومتطلباتها ومهاراتها الحقيقية، ودعونا نبدأ ومن خلال هذه الفكرة بإجبار المدرسة على تغيير ما تقدمه لأبنائنا وبناتنا تغييراً حقيقياً جذرياً من حيث المدخلات والمخرجات والسياسات والاستراتيجيات والأدوات، ودعونا نفكر جلياً بواقع الحياة القادمة ونعكسه على منظومات التربية والتعليم بسياساته وأنظمته وأفكاره وطرقه واستراتيجياته، ودعوكم من رأس النعامة المغروز في الرمل هروباً من الخطر القادم لنقنع أنفسنا بأننا في أمان من الخطر وفي مأمن من

الفشل، فنحن قد وصلنا فعلاً إلى نقطة الفشل المتمثل بموت المدرسة بسبب استراتيجيات نعامية وطرق التقوقع حول طرق وأساليب ومناهج لا تسمن ولا تغني من جوع الأبناء والبنات لإعدادهم للحياة إعداداً حقيقياً، واستثمار أمثل للسنوات الطويلة التي يقضونها في المدارس بلا جدوى في مواجهة الحياة بطرق تمكنهم من النجاح فيها.

ومن الطبيعي -وأنت تقرأ مكونات هذه الفكرة- أن تشعر بأن المطلوب فيها تغييراً كاملاً ينقض أسس التمدرس والتموضع الذي تعيش به المدرسة من سنوات، لكن لا بأس، لا تخف! لأن مرحلة التجديد دائماً ما تظهر على أنها خطرة وصعبة، لكن ما أن نشرع بها حتى نشعر بروعة مخرجاتها على أبنائنا وبناتنا وعلى الأوطان العربية. نعم، هناك مهام عظيمة وتفصيل دقيقة يجب الخوض فيها، لكن لا بأس من أن نبدأ مشوار إحياء دور المدرسة من جديد، وإخراجها من حالة السبات المستمر من عقود، والذي يأكل في أبنائنا الأخضر واليابس في قدراتهم ومواهبهم وإمكاناتهم.

وأعلم أن منكم من سيكون مؤيداً للفكرة، ومنكم من سيعارض، والكثير منكم من سيعدل عليها، وهذا هو المطلوب،

فكلامي ليس قرآناً منزلاً، كلامي بشري يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، لكن فيه أيضاً السمين الذي قد يكون نوراً يضيء الطريق.

ولنبداً الآن بتفنيد نقاط هذه الفكرة! -تطبيق منظومة جديدة في عالم التربية «منظومة نماء | علاقات | مهارات»-

أغلب الناس يجمعون بأن النجاح في العصر الذي نعيشه الآن -والذي بدأ مع بداية القرن الجديد- لا يرتبط فقط بكمية المعارف والمعلومات، وإنما يرتبط بشكل وثيق بثلاث محاور أساسية هي:

١. المحور الأول: المجالات النمائية الثلاث: والتي تعني رفع قدرة الإنسان على الاهتمام بشكل متوازن في حاجاته النمائية الثلاثة: حاجاته الجسدية، وحاجاته الانفعالية (الشعورية)، وحاجاته العقلية بجميع مستوياتها من تحليل وتركيب واستنتاج وليس فقط التذكر والحفظ.

٢. المحور الثاني: منظومة العلاقات الرباعية: وهي أن يكون اهتمام الإنسان -بتوازن- بمنظومة علاقاته الرباعية من: علاقته بنفسه، وعلاقته بخالقه، وعلاقته بالآخرين من حوله، وكذلك علاقته بالأشياء التي حوله.

٣. المحور الرابع: المهارات الحياتية الستة: وذلك أن يكون الإنسان

قادراً على التطبيق الفاعل للمهارات الحياتية، والتي تتمحور حول ست مهارات حياتية أصيلة وأساسية هي: الاتصال والتواصل، حل المشكلات، اتخاذ القرار، إدارة الوقت، العمل الجماعي، والتفكير المبدع.

إن المقيّم لواقع التربية والتعليم في الوطن العربي سواء في المدارس أم في البيوت؛ يجد أن مدى الاهتمام البالغ من عالم الكبار -معلمين وإدارات وأصحاب قرار وأولياء أمور- ما زال منصباً في الكثير من الأحيان على مدى قدرة الأبناء والبنات على تحصيل المعلومة والمعرفة فقط، لا بل وبأقل مستوياتها وهي الاستذكار والحفظ.

وعلى سبيل المثال نجد أن مدى اهتمام المدارس ووزارات التربية والتعليم وأولياء الأمور بتطوير قدرات الأبناء والبنات على تطبيق المهارات الحياتية وتعزيزها لديهم يكاد يكون معدوماً أو خجولاً في أحسن الحالات، فإذا زرت مدرسة من المدارس، وسألت المعلمين عن المهارات الحياتية التي يطبقونها مع أبنائكم؛ فإنكم ستجد إجابات مبهمّة، وغير متناسقة، وإذا سألتهم كيف تطوِّرون المهارات الحياتية الأساسية عند ابني أو ابنتي، فإن الإجابة ستتحول إلى طرق التمدريس والتعليم والتلقين، لأن المعلم أصلاً ليس لديه

فكرة عمّا تسأل عنه، كيف لا ووزارة التربية والتعليم في بلده لم تعر ذلك الموضوع أي اهتمام.

ولك أن تتخيل مدى الخسائر المرتفعة والفرص الضائعة على ابنك وابنتك في سوق العمل وريادة الأعمال بسبب قضائهم لأكثر من اثنتي عشرة سنة على مقاعد الدراسة المدرسية وبعدها سنوات في الجامعة وهم لم يتلقوا أي تدريب على التطبيق الفاعل لمهارات الحياة، ولنا أن نتخيل جميعاً حجم الخسائر الهائلة والفرص الضائعة على دولنا بسبب فقر وزارات التربية والتعليم في تمكين الأبناء والبنات من هذه المهارات، بسبب عدم وجودها أو الاهتمام بها، فجل اهتمام وزراء التربية والتعليم منصب على المعلومات والمعارف، وبعيد عن أن يخطر ببالهم النذر اليسير من الاهتمام غير الكافي بمهارات الحياة.

ولنا أن نتخيل كذلك حجم التكاليف المرتفعة في إعادة تكوين هذا البناء فيهم بعد التخرج، فالنجاح في الحياة بعد الجامعة لم يعد مرتبطاً بالمعارف والمعلومات بقدر ارتباطه بالمهارات والمكونات الإنسانية الأخرى، كتوازنه في الحاجات النمائية وبمنظومة علاقاته، وتأتي هذه الخسائر على الرغم من أننا كنّا قادرين على تجاوزها أثناء وجودهم على مقاعد الدراسة المدرسية والجامعية.



أذكر أن الدكتور عمر الرزاز -وهو وزير تربية وتعليم في الأردن ورئيس وزراء سابق- طرح أن يكون هناك ما نسبته ٢٠٪ من وقت الطالب في المدارس للتدريب على تطوير مهارات الحياة من خلال الأنشطة المدرسية، وليس من خلال تعليمها كمادة تدريسية، ولكن لم يكن شيئاً مما كان، وذهبت هذه الفكرة أدراج الرياح، للأسف.

من جهة أخرى فإننا نجد أن كبرى المشكلات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية مرتبطة بشكل وثيق بتقصير المدرسة في بناء قدرة الطلبة على التوازن بحاجاتهم النمائية الثلاث الأساسية -الجسدية والانفعالية والعقلية-، وكذلك تقصيرها ببناء قدرته على التعامل بشكل صحيح مع منظومة علاقاته الرباعية -بنفسه، وبخالقه، وبالآخرين، وبالأشياء- الأمر الذي يشكل تهديداً مجتمعياً مثل انتشار المخدرات في أوساط الشباب، والفكر المتطرف، والإلحاد، وارتفاع نسبة الطلاق، والعنف المجتمعي والأسري، وهجرة العقول، والتدني الأخلاقي والقيمي، وغيرها الكثير من المشاكل الاجتماعية التي ترهق الدولة بأعباء كثيرة، سواء على الصعيد المالي أم على صعيد التصحيح ونشر الوعي، وكذلك ترهق الأسر وتغرقها بالمشاكل النفسية والمادية والأخلاقية، مع أن الصائب أن نقي أنفسنا ومجتمعاتنا مبكراً من مثل هذه التحديات من خلال تفعيل المدرسة لدورها الحقيقي المتمثل في المحاور التالية:

أولاً: إجراء دراسة وطنية علمية تخصصية تظهر لنا:

- التحديات التي يعاني منها المجتمع بسبب غياب اهتمام المدرسة بمنظومة (نماء | علاقات | مهارات)
- الفجوات ما بين حاجات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية المتمثلة بالمقارنة بهذه المنظومة وبين الواقع الذي يعيشه الطلبة في المدارس.
- الخروج بتوصيات عملية وتطبيقية من هذه الدراسة تظهر التحديات وحلولها، وآليات إغلاق هذه الفجوات.

ثانياً: تبني وزارات التربية والتعليم لمنظومة تعليمية تدريبية وتربوية جديدة، تتمثل في تطبيق برامج تدريبية نوعية -وليست مواد تعليمية- تطور قدرة الطلبة وتمكّنهم من تطبيق مبادئ التوازن في الحاجات النمائية الثلاث وفي رباعية منظومة العلاقات وسداسية المهارات الحياتية الأساسية، والتي أحب أن أطلق عليها ٣-٤-٦.

ثالثاً: التوجه بشكل كبير إلى التعلم بالمشاريع التي تحاكي هذه المنظومة، بحيث يختار كل مجموعة من الطلبة في مختلف المراحل العمرية مشروعاً مناسباً لهم يقدمونه بشكل دوري، وذلك بهدف تمكين مبادئ وأدوات وطرق ومهارات تطبيق هذه المفاهيم فيهم

بطرق جاذبة، على أن يكون المعلم مهياً ومدرّباً على تعزيز إنجاز الطلبة فيما يخص هذه المشاريع، ومدرّكاً لها، وقادراً على أن يقدم أنموذجاً في محاورها للطلبة في كل لحظة يقضونها معه، وهذه النقطة تدفعنا إلى الحديث عن الرابعة.

رابعاً: تأهيل المعلم تأهيلاً حقيقياً كاملاً لهذه المنظومة الجديدة، مع التركيز على أهم المهارات في كل منها، بما يناسب المراحل العمرية التي يسهّل لها عمليات التعلم والتربية، وربط هذا التأهيل بنظام رتب معلمين خاص يشعره بالإنجاز والتقدم في حال اجتاز عملية التأهيل وطبق بنجاح المهارات الجديدة مع المرحلة العمرية المتخصصة بها، ضمن نظام متابعة وتقييم عادل وواضح دون محسوبيات.

خامساً: تعديل كبير على المناهج الدراسية لتحاكي هذه الفكرة الجديدة، بحيث تقوم جميع أركان المناهج على أساس تنمية المعارف والمهارات لهذه الجوانب، وتبنى بطريقة تداخل المواد والمناهج مع بعضها البعض، فيتحدث معلم اللغات ومعلم الرياضة ومعلم العلوم ومعلم الرياضيات وبقية المواد لغة واحدة في كل حصة صفية بما يناسب مادته التعليمية، وبالتالي تختلط أسس هذه الفكرة الجديدة مع كل حصة يقضيها الطلبة في المدرسة؛ الأمر الذي يطور معارفهم ومهاراته حول نقاطها الثلاثة عشر.

سادساً: وجود منظومة تربوية واحدة وموحدة في المدرسة - والتي سنتحدث عنها بالتفصيل لاحقاً - تعد بمثابة الهوية التربوية لها، وتطبق داخل البيت والمدرسة وفي جميع أركانها.

سابعاً: التواصل من خلال اللقاءات المباشرة، وكذلك من خلال الوسائل الحديثة مع أولياء الأمور، بهدف تمكينهم من هذه المبادئ، وتمتين قدراتهم، بطرق عملية، حسب المراحل العمرية، بهدف النجاح المنزلي مع أبنائهم في رفع قدراتهم من تطبيق مبادئ وأسس المنظومة الجديدة.

ثامناً: تعديل على نظام التقييم، وتحويله من نظام يقيس التذكر والحفظ، إلى نظام يقيس بشكل مستمر مدى تفاعل الطلبة مع مبادئ هذه المنظومة الجديدة في كل حصة صفية، وفي المشاريع التي يقومون بتنفيذها، وفي الساحة المدرسية وخارج المدرسة، وفتح مجالات جديدة للتقييم تقوم على تقييم المهارات والهوايات.

لا يختلف اثنان على أن التعلم التقني وإتقان صناعتها بمهارة قد أصبحت جزءاً مهماً للحياة ومن الحياة، ليس فقط في استخدامها؛ بل كذلك في صناعتها، حتى أنها أصبحت تشكل دخلاً قومياً في العديد من دول العالم، وتعتبر بديلاً أساسياً للعديد من الحكومات لحل مشكلة البطالة الوظيفية، فبدلاً من التفكير بتأمين الدول لوظائف غير متوفرة فيها للشباب والشابات -وبغض النظر عن مستوى تعليمهم أو تخصصهم الجامعي-؛ أصبح التوجه إلى تعليم مهارات مثل: لغات البرمجة، والذكاء الصناعي، والأمن السبراني، والمعلومات الكبرى، وغيرها الكثير، وتصدير هذه الخبرات المحلية إلى جميع دول العالم، خاصة أن الطلب على صناعة البرمجيات بكل أنواعه أصبح مطلباً كبيراً في كل أسواق الأرض، واعتماد الدول على الدخل القومي من تصدير هذه الصناعة يعد من أكبر الدخول القومية الآن؛ بل هو في تزايد مستمر في السنوات القادمة

والجميل في هذه الصناعة أن هذه الخبرات يمكن لها العمل من دولتها ومن داخل بيتها، ولا حاجة للسفر خارج حدود الوطن، الأمر الذي يزيد من دخل الدول من العمل الصعبة، وتبقى هذه النقود داخل حدود الدولة، وبالتالي يكون الاستفادة منها بالنسبة للدولة أعلى بكثير، والأهم الاستفادة الأفراد من هذا الدخل سيكون كبيراً،

وكذلك تعتبر نشاطاً مهماً للدولة بهدف حل مشكلة البطالة الوظيفية التي تؤرق مجتمعاتنا العربية

من جهة أخرى فإن عدداً كبيراً من الشباب والشابات على مختلف مستواهم العلمي مهتمون بشكل كبير ببدء مشروع تقني خاص بهم، مثل التطبيقات الهاتفية، فأكاد لا أجلس مع شاب أو فتاة إلا ويتحدثون عن حلمهم في صناعة تطبيق فريد يخدم الناس ويدر لهم ربحاً مالياً، فهذا الجيل يعي تماماً أهمية هذه التقنيات، ويدرك بشكل كبير أن الحياة بالفعل قد بدأت عصراً جديداً عنوانه الارتباط الوثيق في كل مجالات الحياة بمثل هكذا صناعات، لذلك نجد أن الشغف عندهم بمثل هكذا أفكار قد أصبح أكبر بكثير من أن يرى نفسه محامياً أم طبيباً أم معلماً أم مهندساً أم غيره؛ بل يُعد الآن كل من لا يتقن لغة برمجة واحدة على الأقل كالأمي الذي لا يقتن الكتابة والقراءة قبل عقود

ونجد الكثير من الشباب والشابات يطالبون وزارات التربية والتعليم بأن يهيئوا البيئة المدرسية التي تمكنهم من الخروج بمهارات حقيقية ومعارف مميزة؛ ليس من أجل استخدام صناعة التقنيات في تجويد حياتهم وحياة الآخرين فحسب؛ بل من أجل أن يشاركوا العالم بتطوير هذه الصناعة، ونقلها إلى مستويات أعلى وأعلى،

وأعتقد جازماً بأن شبابنا وبناتنا في الوطن العربي على قدر كبير من الذكاء لإتقانها والتفوق على الآخرين في خوض غمار الابتكار فيها.

ناهيكم عن وعي هذا الجيل بضرورة الاستفادة من هذه الصناعات الحديثة والمشاريع الرائدة في الابتعاد عن شبح البطالة المنتشرة في أوطاننا، فالعديد منهم ينظرون إلى أن التفكير بوظيفة بعد التخرج وانتظارها لسنوات وسنوات قد أصبح ضرباً من الخبل ونوع من الجنون، وأن هذا النوع من التفكير قد أصبح بالياً مهترئاً قد أكل الدهر عليها وشرب

لكن يبقى التحدي الأكبر في وجه وعي أبنائنا وبناتنا وقدراتهم هو: أن تنتهج وزارات التربية والتعليم طرق نوعية وبدائل عملية وخطط استراتيجية ورؤى حقيقية نحو هذا المستقبل، لتمكّن الجيل القادم من تحقيق حلمه، وتساعد الحكومات في التخلص من أكبر أعبائها؛ التفكير في توظيف الشعب

وقبل أن أكمل حديثي في هذا الموضوع؛ اسمحوا لي أن أقتطع من وقتكم دقائق وأطلب منكم التفكير في الفكرة التالية من حيث صوابها من خطئها:

تعتبر جميع الوزارات هامة في أية حكومة، لكن تعتبر وزارة التربية والتعليم هي الأهم على الإطلاق، كونها يصنع في داخلها الآن

رؤى الدولة في المستقبل، فإن فوتت الحكومات هذه الميزة في وزارة التربية والتعليم، فلربما فاتها خير كبير في المستقبل، ولتستعد لتحديات كبيرة تعطل فيها التقدم وتزيد أعباءها ثقلاً

والآن اسمحوا لي أن أسلسل بين أيديكم بعض الأفكار العملية لعلنا نجد مستمعاً منصتاً في وزارات التربية والتعليم لتحقيق هذا الحلم؛ طبعاً هذه الأفكار قابلة للنقاش والقبول والرد، المهم أن يبدأ أحدنا الكلام للنجو من برائن غضب المستقبل

أولاً: تخفيف أو إزالة المواد الدراسية الحشوية والزوائد التي لا داعي لها، والتي لا تسمن ولا تغني من جوع، واستبدال بعضها بالمطالعة الذاتية، فإن أحب قرأها وإن لم يحب تركها، وبالتالي نفسح مجالاً زمنياً واسعاً لاستبدال هذه المواد وتلك الساعات الطويلة التي لا طائل منها لتتم الاستفادة منه بشكل كبير في المواد التقنية التي تساعد أبنائنا وبناتنا للجهزية العالية في المستقبل الذي ينتظرهم

وهنا لا بد من جلوس خبراء المناهج مع واضعي سياسات الدول ومخططي الاستراتيجيات وخبراء سوق العمل وخبراء في التقنيات على طاولة واحدة بهدف الخروج بخطة تطويرية للمناهج تضم خطأً ومنهجيات حقيقية عملية لتخفيف الحشو من المناهج، وزيادة التطبيقات العملية في فنون التقنيات الحديثة وتقديمها للطلبة



في جميع أعوامهم الدراسية عن طريق التدريب وليس التدريس التقليدي، ولا بد أن يكون الاستبصار بالمستقبل هو أحد أهم عوامل وضع المناهج الحديثة، فلا يكفي أن نجاري ما وصلت إليه البشرية ونتبع أذيالها؛ بل لا بد من الاهتمام البالغ في الاستفادة مما عند أبنائنا العرب من قدرات عقلية وعمليات ذهنية مميزة في حثهم على التطوير والإبداع والابتكار في صناعة التقنيات الحديثة

واعتقد أن وعي الطلبة -الذي ذكرنا آنفاً- إضافة إلى وعي أولياء الأمور بأهمية تعلم الأبناء والبنات للتقنيات الحديثة يعتبر حافزاً كبيراً لأصحاب القرار في دولنا لمثل هكذا خطوة، فكثيراً ما أجلس مع الآباء والأمهات وأسمع منهم أمانيتهم من أن يتدرب الطلبة في المدارس على مدار اثني عشر عاماً على هذه التقنيات، وحديثهم يدور حول أن نجاح أبنائهم في المستقبل القريب يقوم على إتقانهم لمثل هكذا تقنيات، وجميعهم يعتبرون أن المعطل في الوصول إلى هذا الهدف هو المناهج التي تتبناها وزارات التربية والتعليم التي يعتبرها الكثير منهم قاصرة في الالتفات الحقيقي والوصول بطرق عملية لمثل هكذا حلم

وهنا لا بد أن أحذر من أن بقاء التعليم في الوطن العربي على نفس السياسات المتبعة قبل عقود سيؤدي إلى تخريج أبناء وبنات في

السنوات الخمس القادمة أشبه بأهل الكهف الذي لبثوا في كهفهم سنوات طويلة، وعندما عادوا للحياة وجدوا الأحوال تغيرت والأموار تبدلت، حتى نقودهم التي بحوزتهم لم تعد مستخدمة، وهكذا سيحصل مع أبنائنا وبناتنا في السنوات القادمة، حيث سيجدوا أن السنوات التي قضوها في التمدرس داخل أسوار المدرسة لا تؤهلهم للحياة، وأن المعارف التي حفظوها وتلقّونها لا تؤهلهم للنجاح العملي في مساراتهم بعد التخرج، وأن العديد منهم سيسقط بين براثن الضياع الوظيفي، وسيقع العديد منهم في التفكير بالهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى دول مختلفة، ظانين بأن الحياة ستبدأ من هناك، ولكنهم يستضمون بفشل وراء فشل، وكل هذا جراء تضييع سنّ عمرهم المدرسي فيما لا ينفع من مناهج ومحفوظات فشلت في تطوير قدراتهم وإمكانياتهم للمستقبل المختلف عمّا في بطون المناهج

ثانياً: يجب أن تكون مناهج إتقان مهارات تقنيات التعلم مناهجاً مفتوحة يعتمد على المصادر العالمية المختلفة - وخاصة في السنوات الأخيرة في المدرسة -، وليس عبارة عن كتاب مدرسي، وذلك كون التطور اليومي في هذه التقنيات كبير جداً، وهناك بالفعل مناهج عالمية مفتوحة على المواقع الالكترونية لكنها لا تكفي، حيث لا بد من تطوير منصات عربية تدريبية للتقنيات الحديثة، يتم وضعها

من خلال خبراء في التطور الإنساني حسب المراحل العمرية، وكذلك من الخبراء العرب المتواجدين في كل دول العالم، والذين يتقنون هذه الفنون التقنية، وخبراء في القياس والتقييم والتقييم

بحيث يستطيع الأبناء والبنات التدريب على المهارات المطروحة فيها وإنجاز المشاريع والمهام المناطة بكل مستوى؛ ليس فقط حسب مرحلته العمرية؛ بل كذلك حسب قدراته التقنية، والتي سنجد العديد منهم إن أتيح لهم المجال في التدريب على هذه التقنيات بشكل ممنهج؛ سنجدهم يتقدمون على أقرانهم بشكل ملحوظ

ثالثاً: لا بد من تعزيز فكرة التعلم بالمشاريع الفردية والجماعية أثناء تدريب الطلبة على تقنيات التعلم، بحيث تكون المشاريع مرتبطة بما يتدربون عليه، ويقدم الطلبة هذه المشاريع كأحد أدوات التقييم المستمر لهم أثناء التدريب، ولا بد هنا من الابتعاد كل البعد عن المناهج التقليدية القديمة في التقييم وخاصة فكرة استخدام الورقة والقلم في است فراغ المعلومات التي حفظت

فالطريقة الأولى في التقييم -المشاريع- تحول التعلم إلى مهارة حقيقية، وتجعل من التعلم أثناء التدريب التقني متعة وتحد إيجابي -سواء أكان فردي أم جماعي- في استخراج أفضل الطاقات والإمكانيات والأفكار غير التقليدية في المشروع المقدم

مع أهمية أن يكون هناك مسابقات محكمة على مستوى الدولة وعلى مستوى الوطن العربي للمراحل العمرية المختلفة، تقدّم فيها المشاريع أمام لجان علمية متخصصة وخبراء في ريادة الأعمال والمشاريع الرائدة، وذلك بهدف زيادة الدافعية لدى الأبناء والبنات في جميع المراحل العمرية، واستخراج أفضل المشاريع المقدمة وتحويلها إلى مشاريع وطنية وعربية تنافس بها العالم

كما يجب ألا نغفل عن المشاركة في المسابقات العالمية والإقليمية في لغات البرمجة وما يتعلق بها من فنون ومهارات، وأن يكون لوزارات التربية والتعليم اهتمام بالغ بأن تشارك جميع المدارس بكل مستوياتها في مثل هكذا مسابقات من خلال الإعداد الحقيقي وليس الشكلي لها لجميع الأبناء والبنات وليس لعدد محدود جداً منهم

رابعاً: لا بد أن تبدأ رحلة تعلم الطلبة للتقنيات الحديثة منذ نعومة أظفارهم وتمتد على مراحلهم الحياتية المختلفة، مثلها مثل تعلم القراءة والكتابة والحساب، التي تبدأ مع الطلبة منذ سنّي عمرهم الأولى، مع مراعاة تحقيق أهداف عملية وليس عبارة عن محفوظات، وتكون في جميع السنوات ممتعة وجاذبة، كأن نستخدم أساليب التلعيب في السنوات الأولى، والتحدي بالمشاريع في السنوات المتقدمة

ولا بد من تهيئة مدرّبين وليس معلميّن لمثل هكذا مهمة، فهناك فرق كبير حالياً بين المعلم التقليدي الذي اعتاد على حشو المعلومات في أدمغة الطلبة، وبين الميسر والمدرّب القادر على أن يقدّم للطلبة التيسير المطلوب لكي يصلوا هم للمعرفة المطلوبة ويتقنوا المهارة التي يهدف إليها التدريب حسب مرحلته

أكرر من أن المعلم لا يصلح لمثل هكذا مهمة أبداً، لأن المعلم التقليدي يتحدث أكثر مما يستمع للطلبة، والمدرّب الميسر يستمع للطلبة أكثر مما يتحدث، المعلم يتحكم ويسيطر، والمدرّب ييسر ويتفاعل، المعلم همه المعرفة في سطور الكتاب، والمدرّب همه إتقان المهارة للتطوير

خامساً: توسيع الشراكات بين وزارات التربية والتعليم وبين القطاع الخاص في الدولة وفي الوطن العربي والإقليم والعالم من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهمها:

١. تجهيز مناهج -وليس كتب- عملية مهارية لكل مرحلة عمرية تهدف إلى تدريب الطلبة على فنون التقنيات الحديثة بكل مجالاتها، وتضمن أن تكون ليس فقط مواكبة لما في العالم من علوم تقنية، بل محفزة للطلبة للإبداع في هذه الصناعة، وتقدم بطرق جاذبة ومبتكرة بعيداً عن مفهوم المدرسة ذات الأسوار،

لتصل إلى المدرسة العربية الفضائية العالمية، ويحصل فيها الطلبة على شهادات عربية ودولية في مجال التقنيات مع كبرى شركات العالم العربي والعالم أجمع

٢. عقد شركات مع أفضل المدربين في المجال التقني بهدف تدريبهم لمدربين متخصصين في تطوير قدرات ومهارات الطلبة في المجال التقني، وتهيئة هؤلاء المدربين الوطنيين للعمل في هذا الميدان بكل كفاءة واقتدار

٣. تجهيز مواقع عربية عالمية تقوم على أساس فتح أسواق عالمية لتصدير هذ الطاقات عند إنجازها لمراحل متقدمة من التدريب ومن المشاريع الناجحة، وذلك بهدف إطلاقها وانطلاقها لتنافس أفضل ما في العالم من صنّاع لهذه التقنيات

٤. تمهيد الطريق أمام أصحاب المشاريع التقنية الرائدة وإيصالهم للعالمية التي يرغبون بها ويستحقونها، من خلال تيسير الربط بينهم وبين كبرى الشركات كل حسب مشروعه، وجلب الاستثمار المطلوب للمشاريع الرائدة المبتكرة، بل وجعل حجم من الموازنة السنوية للدولة بهدف الاستثمار مع هؤلاء المبتكرون الشباب وتقديم الدعم بكل أنواعه الفني والمالي والتقني والعلاقاتي لهم

سادساً: لا بد من أن يرافق التدريب على مهارات التقنيات الحديثة؛ التدريب على ريادة الأعمال من خلال مناهج تدريبية مبتكرة، تمكّن الطلبة من إتقان هذا الفن، وبالتالي يتغير التفكير لديهم من التفكير بوظيفة بعد التخرج؛ إلى التفكير ببدء مشروع ريادي قائم على أساس الاستفادة من التقنيات الحديثة

والحق يقال أن هناك مبادرات في بعض الدول العربية في هذا المجال، لكنها لا ترقى إلى الوصول إلى الطموح المطلوب، والدليل على ذلك المخرجات بعد سنوات وسنوات من تدريب الأبناء على ريادة الأعمال التي تكاد تكون صفراً واضحاً، فلا مشكلة البطالة الوظيفية تم حلها، ولا تمكّن الطلبة بعد هذه السنوات من الخروج بمشروع ريادي واحد

ولعلي اطلعت على بعض هذه المشاريع التي كان اعتراضني عليها متمثلاً في أنها كتب مدرسية وليست برامج تدريبية حقيقية، وإن حاول أن يسمّيها بعضهم بأنها برامج تدريبية، لكن للأسف الحقائق غير ذلك

أعتقد اعتقاداً جازماً بأن ما سأحدث عنه في سطور هذه الفكرة  
آت بلا محالة بعد عدد قليل من السنوات، وربما سنشاهده بمدة لا  
تتجاوز الخمس سنوات، حيث سيتهي شكل المدرسة الحالي دون  
أدنى شك من:

- الاستيقاظ صباحاً في وقت محدد.
- ثم التوجه للمدرسة زرافاتٍ ووحداً.
- تعطيل حركة المرور، وعدم وجود حلول لمشاكل البنية التحتية  
التي لا تستوعب زيادة عدد الباصات والسيارات التي تسير بالأبناء  
للمدارس، بعضهم بوجوه عابسة وبعضهم بوجوه ضاحكة لكنها  
سرعان ما تعبس كلما تقدم بها العمر، ناهيك عن أعداد الطلبة  
الذين يسيرون في الشوارع للوصول إلى مدارسهم، ومدى  
الخطورة عليهم، ومدى المعاناة التي يعانونها صيفاً وشتاءً،  
ويسيرون وكأنهم يُجرون إلى العذاب جراً، ولا أعمم هنا، لكنني  
أتكلم عن عدد لا بأس به.
- الوصول باكراً أو متأخراً سواء من الكوادر المدرسية أم من الأهل  
أم من الأبناء إلى المدرسة الجميلة، بوجوه عابسة قاتمة كأنها تجر  
جراً كل يوم إلى شيء لا يرغبونه.



- تكس السيارات والباصات بمختلف أحجامها في شارع المدرسة.
- إزعاج إزعاج إزعاج، يرافقها الكثير والقليل من العصية، والضرب على الرأس من السائقين المارين من باب المدرسة، مع قولهم في كل يوم: «هذه آخر مرة سأمر من هذه الطريق».
- عشوائية في دخول الطلبة إلى المدارس إلا من رحم ربي منها.
- طابور الصباح المزعج - على حد وصف عدد لا بأس به من الطلبة - أو الدخول إلى الفصول دون طابور.
- معاقبة المتأخرين من الطلبة، والتي تصل إلى إهانة كرامتهم في بعض أو في الكثير من الأحيان، وأترك الحكم للقارئ حسب تجاربه الشخصية أو تجاربه مع أبنائه.
- بدء الحصص الدراسية داخل الغرف الصفية.
- تلقين، ملل، تلقين، ملل...
- بدء استراحة.
- لعب وضحك وصراخ وضرب في الساحة، ومعلمون مناوبون للحرص على الطلبة، لكن الهاتف الخليوي يلعب دوراً هاماً بين يدي المعلمين المناوبين في الاستراحة، والبعض الآخر منهم حريص على طلبته.

- العودة إلى الصفوف المدرسية وبدء جولات أخرى من الحصص المدرسية.
- تلقين، ملل، تلقين، ملل...
- ثم تبدأ مرحلة الثأوب والنظر لعقارب الثواني في الساعة.
- التعامل مع الطلبة بطرق مختلفة من الناحية النفسية أثناء الحصص.
- التعامل بين الزملاء بطرق مختلفة في وقت فراغ المعلم.
- انتهاء الحصة الأخيرة.
- صيحات تتعالي ابتهاجاً بانتهاء الدوام، أو بانتهاء العذاب عند البعض من الطلبة ومن الكوادر.
- سرعة في الخروج من المبنى المدرسي.
- العودة مرة أخرى إلى أزمات مرورية خانقة على باب المدارس.
- ازدحام في الشوارع، وعدم استيعاب البنية التحتية لما يحدث كل يوم عند انتهاء الدوام المدرسي.
- ولا ننسى مشكلة المشاكل؛ وهي الأعداد المكدسة داخل الغرف الصفية، لأن العديد من دولنا العربية لا تملك ما يكفي من الأموال لإقامة ما يكفي من المدارس وبنائها التحتية، فهذه أرقام مالية تعتبر

للكثير من دولنا فلكية، لكن أعداد الطلبة في ازدياد، ولا سبيل لحل مشكلة هذه الزيادة إلا عن طريق التكديس في الصفوف، حتى أن بعض البلدان وصل فيها أعداد الطلبة في صفوفها إلى ما يقارب المائة طالب، مع أن العدد الأنسب للطلبة حسب جميع خبراء التربية والتعليم في العالم يجب ألا يتجاوز خمسة وعشرين طالباً. ولكم أن تتخيلوا نوع وحجم المشكلات التي يتسبب بها هذا التكديس من مشاكل صحية، ونفسية، وذهنية، واجتماعية، فحدث عن ذلك ولا حرج.

دعوني الآن أسأل سؤالاً بريئاً إلى حد ما:

إلى متى هذا الشكل القاتم؟ إلى متى هذه الدوامة الهرئة التي تكلف الأوطان غالياً؟ إلى متى استنزاف الطاقات والبنى التحتية وموازنات الدول؟

إلى متى ستبقى المدارس تخرج بشراً إلى الجامعة، والجامعة تخرج عاطلين عن العمل إلى المجتمع، وذلك لأن رَحِمَ وزارات التربية قد عجز عن أن ينجب مسؤولاً يفكر وبكل جرأة بإنجاح حقيقي - وليس شكلياً - لفكرة التعلم المهني، وبقي شكل المدرسة ملتصقاً بكل فظاظة بالحشو المعلوماتي الذي يزيد ويضخم نسبة البطالة في المجتمعات.

أليس هناك حل؟ أليست الصناعات تتطور وتتكيف مع التغيرات؟  
أليست المدرسة والتربية والتعليم صناعة؟ أليست هذه الصناعة بحاجة  
لتطوير من خلال الاستفادة من الحداثة التقنية لتجاوز مصائب شكل  
المدرسة القديم ووقف النزيف الذي يأكل الأخضر واليابس؟

أليس الوقت الآن هو أنسب وقت لنفض غبار التقليد، وإزاحة  
الخوف من التجديد، والاستفادة من كل ما هو نافع وجديد، وتصدر  
المشهد العالمي أو الإقليمي -على الأقل- لنقول للعالم: ها نحن ذا،  
قد بدأنا نصدر للجميع شكلاً جديداً للمدارس.

ودعوني أبدأ بوضع بعض الأفكار الخاصة بشكل المدرسة  
الجديد بين أيديكم، واسمحوا لي أن أسميها: «مدارس بلا أسوار»  
-مع العلم أنني لست أول من استخدم هذا المصطلح- وأنا متأكد أن  
هذه الأفكار بحاجة لدراسة عميقة وتفكير مطوّل وتخطيط عظيم،  
لكن اعتبروني أول من علق الجرس وبدأ المشوار.

الفكرة تقوم على الأسس التالية:

الأساس الأول: أسس هامة..

عندما تم تصميم هذه الفكرة عبر سنوات، تم وضع النقاط  
التالية بالحسبان:

- هناك العديد من المواد الحشوية والطُفيلية التي لا داعي لها؛ ما زالت تقدم داخل أروقة المدارس بطرق تلقينية تحشى حشواً في عقول أبنائنا وبناتنا، مع أن العالم في الخارج يتطور بصورة سريعة جداً، مقابل هذا التطور والتضاعف التقني الذي تشهده البشرية؛ تظهر لنا الحاجة الملحة جداً إلى تغيير جذري في العديد من المناهج والمقررات المدرسية، واستبدالها ببرامج ومناهج وأنشطة أخرى مثل: لغات البرمجة، والذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال، وإدارة المشاريع، والتعلم المهني والحرفي.

- وقف الهدر والاستنزاف المالي للدول.

- عدم المساس بالتعليم؛ بل جعله أكثر متعة وحادثة ورشاقة وجاذبية.

- تطبيق فكرة أن الطالب هو محور العملية التعليمية من خلال تطوير مناهج البحث عنده.

- الاستفادة القصوى من موجودات الدول في قطاع التعليم، مع عدم الحاجة إلا إلى النذر اليسير من التطوير على المباني المدرسية.

- تخفيف الضغط على البنية التحتية في الدول.

- الاستفادة من مبدأ انفتاح المعرفة ووجودها في كل مكان.

- تطوير المعلم العربي من معلم محلي إلى معلم إقليمي؛ بل وعالمي.

## الأساس الثاني: مراعاة الحاجات النمائية..

الفكرة تقوم على أساس مراعاة الحاجات النمائية الأربعة للطلبة ولا تغفلها على الإطلاق؛ بل تقدمها -كما قلنا- بما يناسب قدرات هذا الجيل الجديد -الذي نفخر به- سواء أكانت حاجات ذهنية للطلبة، أم حاجتهم الاجتماعية، أم حاجتهم الانفعالية، وكذلك حاجاتهم الجسدية، وهي الرباعية الهامة في تقديم المدرسة لهذه الحاجات أصلاً، ولم آت بجديد بخصوص هذه الحاجات، لكنها ركيزة هامة قد راعيتها في هذه الفكرة الجديدة، ولم أغفل أيًا منها، مع الاهتمام البالغ بتجهيز أدلة تدريبية تقوم على مبادئ الأنشطة التفاعلية لجميع المراحل العمرية من الروضة حتى الصف الثاني عشر لتطوير منظومة نماء علاقات مهارات، في الفكرة السابقة من هذا الكتاب، في الجزء الخاص بالأفكار والحلول.

## الأساس الثالث: من الكمي إلى النوعي...

من الأسس الهامة جداً لهذه الفكرة هو تغيير الفكرة من التعلم الكمي إلى التعلم النوعي، وفي هذا الصدد لا بد من دراسة واعية متأنية لمنظومة المدى والتتابع لكمية وحجم المعلومات اللازمة لكل مادة دراسية في كل مرحلة عمرية، واختصارها بطريقة تزيل الغث

منها، وتحافظ على السمين؛ وبالتالي نقوم بترشيح المطلوب تعلمه من معارف وإتقانه من مهارات في كل مادة دراسية.

### الأساس الرابع: تطور وضعف...

هناك تطور غير مسبوق في التقنيات الحديثة التي تؤمن برمجياتها تعلماً نوعياً عن بعد، لكن في المقابل، هناك ضعف واضح في خمسة محاور في الاستفادة المثلى من هذه الحادثة وهي:

- افتقار بعض الدول لوجود البنية التحتية المناسبة للاستفادة المثلى من هذه الحادثة.

- فقر كبير في قدرة بعض المعلمين والكوادر المدرسية على التعامل مع هذه الحادثة.

- ضعف في قدرة الأهل على التعامل معها، وعدم رضاهم عن مخرجاتها.

- عدم وجود توزيع مثالي لوقت التفاعل التعليمي عن بعد.

- عدم وجود جدية كافية من الطلبة في التعلم عن بعد.

### الأساس الخامس: الوقت المرن...

من المبادئ الهامة في التعلم للمستقبل الذي بدأ من خمس

سنوات خلت؛ تطبيق فكرة التعلم المرن؛ بحيث يتخلص الطلبة من فكرة إجبارية وقت التعلم، إلى اختياره الشخصي لوقت التعلم، وهو ما تتيحه هذه الفكرة.

أعلم أن البعض يشكك في جدية الطلبة في هذه الفكرة، ومدى قدرتهم على تحقيق ذلك، لكنني أذكر هذه الفئة المشككة بأن فكرة التشكيك في كل ما هو جديد هو وهم كبير، والواقع يدل على ذلك.

ومن ناحية أخرى لا بد من وضع أدوات القياس والتقييم والتقويم والتصحيح اللازمة لنجاح ذلك، مع الاعتماد المطلق بأن نُزيل منطقة الراحة من أذهاننا عندما نتعامل مع هذا الجيل الجديد الرائع.

### الأساس السادس: الحلول الممكنة...

إذا بدأنا التفكير خارج الصندوق ووجدنا أن هناك منطقاً فيما أطرحه بين أيديكم، فعلينا البدء بعلاج التحديات الواردة في الأساس السابق، وأعتقد جازماً أن الحلول ممكنة جداً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- سيتم توفير مبالغ مالية كبيرة جداً عند تطبيق الفكرة، وبالتالي يمكن الصرف مالياً على البنية التحتية المتعلقة بالجانب التقني.



- كما يمكن الاستفادة من الشركات الخاصة ودعمها للتعليم في هذا الجانب بدون تكلفة مالية.
- تدريب حقيقي للمعلمين على الأساليب الحديثة لتفعيل التعلم عن بعد، وهذا التدريب لن يستغرق وقتاً طويلاً البتة.
- وربط هذا التدريب بمعايير مراقبة وتقييم، ونظام خاص برتب المعلمين، يجبر من يفرض منهم على المبادرة في هذا التغيير.
- استخدام وسائل التواصل الحديثة في نشر الوعي والواجبات والحقوق والمهارات الخاصة بأولياء الأمور فيما يتعلق بالتعلم عن بعد.
- وضع البرامج الضامنة لتفعيل التعلم عن بعد، وآليات المراقبة والتفعيل لها لحث الطلبة على الجدية في التعلم.
- تغيير فكرة المناهج القديمة إلى فكرة الانفتاح المعرفي وتعدد مصادر المعرفة، واقتصار عمل الوزارات على وضع معايير المدى والتتابع الخاص بكل مادة تعليمية حسب المراحل العمرية.
- الاستفادة من تجارب القطاع الخاص والتجارب العالمية في تحول المناهج الورقية إلى إلكترونية، وكذلك الاستفادة منهم في تفعيل التعلم عن بعد، مع إجراء كم كبير من التعديلات عليها،

كون هذه التجارب هي تجارب تجارية، وبلا شك هي بحاجة للكثير من التعديلات، لكنها على الأقل ناجحة ومجدية إلى حد ما من الناحية التعليمية.

واسمحوا لي الآن أن انتقل معكم بالحديث عن أسس هذه الفكرة فيما يخص التقسيمات المناسبة للمراحل العمرية لأبنائنا الطلبة وما تحتويه من طرق تغير شكل المدرسة إلى مدرسة بلا أسوار:

### الأساس السابع: مرحلة رياض الأطفال...

تبقى مرحلة رياض الأطفال -أو ما يعرف بالطفولة المبكرة والممتدة من عمر أربع إلى خمس سنوات- كما هي من وجود مبان مخصصة لرياض الأطفال منتشرة في الأحياء ومجهزة تجهيزاً متكاملاً، ورفع موازنة الصرف عليها، كوننا سنقوم بتوفير مبالغ طائلة في حال اكتمال الفكرة، فيذهب طفل الروضة إلى روضته، ويشاهد زملائه ومعلماته، ويقضي يومه فيها يتعلم ويلعب ويضحك ويخالط الآخرين ويتطور المفهوم الشعوري لديه وغيره من الأنشطة الممتعة، مع التركيز على المتعة قبل الفائدة لديه، وكذلك التعلم من خلال اللعب.

مع التركيز خلال العمل مع هذه الفئة العمرية على الأنشطة التي تنمي عندهم منظومة رباعية العلاقات، وكذلك البرامج

والأنشطة الممتعة التي تطور منظومات الحاجات الانفعالية، إضافة إلى المهارات الحياتية الستة بطرق مناسبة لأعمارهم.

### الأساس الثامن: المراحل الثلاث الأولى...

تبقى المراحل الثلاث الأولى -أو ما يعرف بالجزء الأول من الطفولة المتوسطة- كما هي، من وجود مبان مدرسية مجهزة بشكل كامل تحاكي منظومة نماء علاقات مهارات، التي تحدثنا عنها في الفكرة الأولى، فيذهب الطالب في الصف الأول والثاني والثالث؛ أي من عمر ست سنوات إلى نهاية العام الثامن إلى المدرسة، مع التركيز على التعلم النشط والتعلم بالمشاريع، واللعب، والعلاقات، وإدارة المشاعر والتعرف عليها، مع تطوير قدراته بشكل كبير على استخدام التقنيات الحديثة ولغات البرمجة وعلى أسس وآداب التعلم عن بعد، وامتلاك المعرفة والمهارة والأخلاق التي تطور قدراته في ذلك.

وكما قلنا في المرحلة الأساس السابقة؛ فإنه لا بد من التركيز خلال العمل مع هذه الفئة العمرية على الأنشطة التي تنمي عندهم منظومة رباعية العلاقات، وكذلك البرامج والأنشطة الممتعة التي تطور منظومات الحاجات الانفعالية، إضافة إلى المهارات الحياتية الستة بطرق مناسبة لأعمارهم.

كما يجب إيلاء الهوايات والإبداع والمواهب اهتماماً بالغاً

لكل فرد من أفراد هذه المرحلة العمرية والتي تعد مرحلة اكتشاف هذه المواهب وتوجيهها.

### الأساس التاسع: من الصف الرابع وحتى الخامس...

من الصف الرابع وحتى نهاية الصف الخامس -أي من بداية عمر التسع سنوات وحتى نهاية عمر العشر سنوات، وهي ما تعرف بالجزء الثاني من الطفولة المتوسطة والتي تسبق مرحلة المراهقة أو اليقظة- يكون التواصل مع المدرسة لهذه المرحلة العمرية على شكلين:

- الأول: الذهاب للمبنى المدرسي المجهز للمرحلة العمرية ولمبادئ منظومة نماء علاقات مهارات، والمذكورة في الفكرة الأولى في هذا الكتاب؛ ثلاثة أيام في الأسبوع فقط، في كل يوم منها لمدة أربع ساعات فقط، وذلك بهدف:

- التعلم الممتع لمادة الرياضيات واللغات داخل صفوف مجهزة مع زملائهم ومعلميهم.
- أنشطة اجتماعية.
- أنشطة انفعالية.
- أنشطة لتطوير مهارات الحياة.

■ أنشطة جسدية.

■ أنشطة لتطوير رابعة العلاقات الإنسانية.

ملاحظة: يمكن أن يكون الدوام على فترتين؛ فترة صباحية أربع ساعات لمجموعة، ثم تأتي مجموعة أخرى في فترة الظهيرة ليكون دوامها أربع ساعات أخرى.

وبالتالي يمكن أن يستوعب المبنى المدرسي الواحد في الأسبوع الواحد أربع مجموعات؛ مجموعتان (سبت واثنين وأربعاء)، ومجموعتان (أحد واثنين وخميس)، وبالتالي؛ نتخلص من فكرة تكديس الطلبة اليومي في المباني المدرسية.

- الثاني: الدراسة عن بعد لمدة يومين لبقية المواد وذلك ضمن:

■ منظومة المدى والتتابع، التي تضعها المدارس لكل مادة دراسية، وهذه المنظومة هي عبارة عن؛ أهم المعلومات والمهارات والمعارف التي يجب على الطلبة تحصيلها في كل مرحلة عمرية.

■ تنوع مصادر المعرفة أمام الطلبة؛ فمن المنهج المدرسي الذي يكون إلكترونياً وليس ورقياً -ولك أن تتخيل مدى التوفير السنوي من موازنة الوزارة وبالتالي من موازنة الدولة جراء شطب بند طباعة المناهج لأعداد كبيرة من الطلبة في مختلف المراحل

العمرية - إلى منصات التعلم المعدة بشكل احترافي سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام، إلى المنصات العالمية المجانية أو شبه المجانية التي تقدم المعرفة للطلاب بطرق جاذبة ممتعة في كل المواد التعليمية ولكل المراحل العمرية.

■ تفعيل آليات المراقبة والتقييم المستمر للطلبة للتأكد من جديتهم في التعلم البيئي، وذلك من خلال آليات تقنية وأخرى فنية لقياس مدى تطور مهاراتهم المعرفية والتطبيقية في كل مادة منها.

■ التركيز على التعلم النوعي من خلال مختلف الطرق والأساليب الخاصة بذلك كالتعلم بالمشاريع وعروض التعلم وغيرها، وأن نضع جانباً الاهتمام بالتعلم الكمي الحشوي.

■ وبلا شك؛ فلا بد أن يكون التركيز خلال العمل مع هذه الفئة العمرية على الأنشطة التي تنمي عندهم منظومة رباعية العلاقات، وكذلك البرامج والأنشطة الممتعة التي تطور منظومات الحاجات الانفعالية، إضافة إلى المهارات الحياتية الستة بطرق مناسبة لأعمارهم، ويجب أن يستمر الاهتمام بالهوايات والمواهب الخاصة بكل طالب وطالبة في هذه المرحلة العمرية بشكل كبير من خلال برامج القياس والتوجيه المتخصص في مجال الموهبة والإبداع، ومن خلال توفير أنشطة متنوعة بعد الدوام المدرسي لهم.

## الأساس العاشر: من الصف السادس وحتى التاسع...

من الصف السادس وحتى نهاية الصف التاسع ؛ أي من بداية عمر الأحد عشر سنة وحتى عمر الخمس عشرة سنة، وهي ما تعرف بالجزء الأول من مرحلة المراهقة أو اليقاعة، ويكون التواصل مع المدرسة لهذه المرحلة العمرية حسب التالي:

- الأول: الذهاب للمبنى المدرسي المجهز للمرحلة العمرية ولمبادئ منظومة نماء | علاقات | مهارات، والمذكورة في الفكرة الأولى في هذا الكتاب؛ يومان في الأسبوع فقط، في كل يوم منها لمدة خمس ساعات فقط، وذلك بهدف:

- التعلم الممتع لمادة الرياضيات واللغات داخل صفوف مجهزة مع زملائهم ومعلميهم.
- أنشطة اجتماعية.
- أنشطة انفعالية.
- أنشطة لتطوير مهارات الحياة.
- أنشطة جسدية.
- أنشطة لتطوير رباعية العلاقات الإنسانية.

■ تقييم مستمر بطرق جاذبة لمدى تحصيل الطلبة على المعارف والمهارات المطلوبة.

ملاحظة: يمكن أن يكون الدوام على فترتين؛ فترة صباحية لمدة أربع ساعات لمجموعة، ثم تأتي مجموعة أخرى في فترة الظهيرة ليكون دوامها أربع ساعات أخرى.

وبالتالي يمكن أن يستوعب المبنى المدرسي الواحد في الأسبوع الواحد ست مجموعات؛ مجموعتان (سبت وأحد)، مثلاً، ومجموعتان (اثنين وثلاثاء)، ومجموعتان (أربعاء وخميس)، مثلاً، وبالتالي نتخلص من فكرة تكديس الطلبة اليومي في المباني المدرسية.

- الثاني: الدراسة عن بعد لمدة ثلاثة أيام لبقية المواد وذلك ضمن:

■ منظومة المدى والتتابع التي تضعها المدارس لكل مادة دراسية، وهذه المنظومة هي عبارة عن أهم المعلومات والمهارات والمعارف التي يجب على الطلبة تحصيلها في كل مرحلة عمرية.

■ تنوع مصادر المعرفة أمام الطلبة، فمن المنهج المدرسي الذي يكون إلكترونياً وليس ورقياً، إلى منصات التعلم المعدة بشكل احترافي سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام، إلى المنصات العالمية المجانية أو شبه المجانية التي تقدم المعرفة



للطالب بطرق جاذبة ممتعة في كل المواد التعليمية ولكل المراحل العمرية.

■ تفعيل آليات المراقبة والتقييم المستمر للطلبة للتأكد من جديتهم في التعلم البيئي، وذلك من خلال آليات تقنية وأخرى فنية لقياس مدى تطور مهاراتهم المعرفية والتطبيقية في كل مادة منها.

■ التركيز على التعلم النوعي من خلال مختلف الطرق والأساليب الخاصة بذلك كالتعلم بالمشاريع وعروض التعلم وغيرها، وأن نضع جانباً الاهتمام بالتعلم الكمي الحشوي.

■ وبلا شك، فلا بد أن يكون التركيز خلال العمل مع هذه الفئة العمرية على الأنشطة التي تنمي عندهم منظومة رباعية العلاقات، وكذلك البرامج والأنشطة الممتعة التي تطور منظومات الحاجات الانفعالية، إضافة إلى المهارات الحياتية الستة بطرق مناسبة لأعمارهم.

ولا بد من التركيز الكبير لطلبة هذه الصفوف من خلال برامج تدريبية وتطويرية متخصصة - وليس على مناهج مدرسية - على كل مما يأتي:

■ إتقان لغات البرمجة المختلفة.

- إتقان مبادئ وأسس وطرق ومهارات ريادة الأعمال.
- تمتين فكرة المبادرات المجتمعية وأسسها ومهاراتها والخروج بمشاريع تحاكي العالمية في العمل التطوعي.

مع أهمية التركيز على تطوير الموهبة والإبداع الخاص بكل طالب وطالبة في هذه المرحلة العمرية؛ من خلال الأنشطة المدرسية، وكذلك من خلال المشاركة في المسابقات المحلية والإقليمية والعالمية في مختلف أنواع الموهبة والإبداع.

### الأساس الحادي عشر: من العاشر وحتى نهاية الثاني عشر...

من الصف العاشر وحتى نهاية الصف الثاني عشر -أي من عمر الست عشرة سنة وحتى عمر الثماني عشر سنة، وهي ما تعرف بالجزء الثاني من مرحلة المراهقة أو اليقاعة وتسبق مرحلة الرشد والتعلم الجامعي، ويكون التواصل مع المدرسة لهذه المرحلة العمرية حسب التالي:

- في هذه المرحلة العمرية، يقوم الطلبة باختيار المواد الدراسية المناسبة لميولهم بعد إجراء اختبارات متخصصة في تحديد مسار الإنسان في الحياة؛ من حيث المهنة أو المشروع الذي يرغب به والقدرات والمواهب الكامنة فيه، على ألا تتعدى المواد الدراسية في كل سنة الخمس مواد.

- تكون المواد على شكل جدول أسبوعي يختار فيه الطلبة الأوقات التي تناسبهم خلال الأسبوع.

- لا بد من الاهتمام البالغ خلال تقييم هذه المرحلة على:

■ مشاريع العمل التطوعي.

■ مشاريع البرمجة بلغاتها المتنوعة.

■ مشاريع ريادة الأعمال.

■ مشاريع المعرفة.

- يذهب الطلبة للمبنى المدرسي المجهز للمرحلة العمرية ولمبادئ منظومة نماء | علاقات | مهارات، والمذكورة في الفكرة الأولى في هذا الكتاب؛ ثلاثة أيام في الأسبوع فقط، في كل يوم منها لمدة ست ساعات، وذلك بهدف:

■ التعلم الممتع لمختلف المواد التي اختارها الطالب والطالبة داخل صفوف مجهزة مع زملائهم ومعلميهم.

■ التجهيز للمشاريع الواردة في النقطة السابقة.

■ أنشطة اجتماعية وانفعالية.

■ أنشطة لتطوير مهارات الحياة.

- أنشطة جسدية.
- أنشطة لتطوير رباعية العلاقات الإنسانية.
- تقييم مستمر بطرق جاذبة لمدى تحصل الطلبة على المعارف والمهارات المطلوبة.
- الدراسة عن بعد لمدة يومين في الأسبوع وذلك ضمن:
- منظومة المدى والتتابع التي تضعها المدارس لكل مادة دراسية، وهذه المنظومة هي عبارة عن أهم المعلومات والمهارات والمعارف التي يجب على الطلبة تحصيلها في كل مرحلة عمرية.
- تتنوع مصادر المعرفة أمام الطلبة، فمن المنهج المدرسي؛ الذي يكون إلكترونياً وليس ورقياً، إلى منصات التعلم المعدة بشكل احترافي سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام، إلى المنصات العالمية المجانية أو شبه المجانية التي تقدم المعرفة للطلاب بطرق جاذبة ممتعة في كل المواد التعليمية ولكل المراحل العمرية.
- تفعيل آليات المراقبة والتقييم المستمر للطلبة للتأكد من جديتهم في التعلم البيئي، وذلك من خلال آليات تقنية وأخرى فنية لقياس مدى تطور مهاراتهم المعرفية والتطبيقية في كل مادة منها

■ التركيز على التعلم النوعي من خلال مختلف الطرق والأساليب الخاصة بذلك؛ كالتعلم بالمشاريع وعروض التعلم وغيرها، وأن نضع جانباً الاهتمام بالتعلم الكمي الحشوي.

■ التركيز على مبدأ مجتمعات تعلم الأقران، بحيث تتكون مجتمعات تعليمية من نفس الفئة العمرية لمختلف المواد الدراسية، لأن أفضل من يمتلك أساليب التعلم للطلبة هم الطلبة من نفس الفئة العمرية.

■ وبلا شك، فلا بد أن يكون التركيز خلال العمل مع هذه الفئة العمرية على الأنشطة التي تنمي عندهم منظومة رباعية العلاقات، وكذلك البرامج والأنشطة الممتعة التي تطور منظومات الحاجات الانفعالية، إضافة إلى المهارات الحياتية الستة بطرق مناسبة لأعمارهم.

مع أهمية التركيز على تطوير الموهبة والإبداع الخاص بكل طالب وطالبة في هذه العمرية من خلال الأنشطة المدرسية، وكذلك من خلال المشاركة في المسابقات المحلية والإقليمية والعالمية في مختلف أنواع الموهبة والإبداع.

في السنوات الخمس الأخيرة، شهدت العديد من المجتمعات العربية انتكاسة سلوكية مخيفة، نجدها في الشوارع والمحاكم والمحلات وفي طرق قيادة المركبات وفي الجامعات وداخل الأسر وفي كل مكان، فمن تحرش، إلى شتائم، إلى زيادة نسب الجرائم والانتحار، إلى العصبية في التعامل مع الآخرين، إلى التنمر في كل مكان، إلى التسكع هنا وهناك، وفرض الأتوات، ناهيك عن ضعف التعاون وقلة الاحترام وانتشار الغيبة والنميمة والتحايل والكذب وعمليات النصب، وغيرها وغيرها من السلوكيات الخطيرة والغريبة عن المجتمعات؛ فالوضع الأخلاقي والقيمي قد تجاوز مرحلة الخطر ليدخل في مرحلة الانهيار.

دعوني أبدأ هذه الفكرة بحقيقة ماثلة أمامنا ليلاً ونهاراً:

إن ما نشاهده من سلوكيات غير مقبولة في الشارع وفي كل مكان هو انعكاس لانتكاسة المدرسة في القدرة على تفعيل هوية تربوية بطرق عملية داخل أسوارها لمدة اثني عشر عاماً لكل ابن أو ابنة يعيش أو عاش بين جنباتها، هو موت حقيقي متمثل في عدم قيامها ببناء منظومات القيم الإنسانية والأخلاق الأساسية والسلوكيات المرغوبة بطرق وأدوات موحدة يطبقها جميع الكادر التعليمي

ويحاسبون على تقصيرهم في تطبيقها؛ قائمة على منهجيات علمية في تمثين السلوك المرغوب ومحو السلوكات غير المرغوبة.

نعم هناك دور كبير على البيت في تصدير الأخلاق غير المرغوبة إلى المجتمع، لكن وفي رأيي؛ إن هذا التقصير تلام عليه المدرسة، وليس فقط الأهل، فليس دور الأهل أن يطوروا من قدرات الكادر التعليمي التربوية، بينما يعتبر تطوير قدرات الأهل على التعامل بطرق وأدوات تربوية صحيحة مع أبنائهم حسب مراحلهم العمرية هو دور أساسي تلزم به المدرسة.

اسمحوا لي أن أطلب منكم طلباً بسيطاً:

اسألوا مدارس أبنائكم، واسألوا زملاءكم من الكوادر الإدارية والتعليمية السؤال التالي:

ما هو بالتحديد النظام التربوي في المدرسة؟ وما هي الآليات التربوية الموحدة التي يستخدمها المعلمون والكوادر المدرسية التي تعزز وجود السلوك المرغوب به؟ وما هي الآليات التي تساعد على محو السلوك غير المرغوب عند الطلبة وعند المعلمين؟

الإجابة الحقيقية: لا يوجد.

هذا السؤال أسأله لكل مدرسة أقوم بزيارتها في جميع أنحاء

الوطن العربي، ومن خلال المفاجأة التي تظهر على وجه الإدارة المدرسية والكوادر التعليمية، ومن ثم تلعثهم، وبعدها التشريق والتغريب في الإجابة؛ أعلم تماماً أن أغلب مدارسنا في الوطن العربي لا يوجد فيها نظام موحد للتعامل مع سلوك الطلبة، ولا يوجد فيها أدوات يطبقها الكادر المدرسي لتعزيز السلوك المرغوب أو التعامل مع السلوك غير المرغوب.

لا تقل لي -بالله عليك- أن هذا عمل المرشد التربوي أو الموجه السلوكي وذلك للأسباب التالية:

- المعلم هو الذي يتعامل لحظياً مع سلوك الطلبة، والمطلوب منه أن يكون على دراية تامة في التعامل مع هذه السلوكيات المختلفة، من خلال وجود نظام موحد يحتوي على أدوات معززة للسلوك المرغوب عند أبنائنا وبناتنا، وأخرى لإطفاء السلوك غير المرغوب به عندهم بطرق آمنة صحيحة من الناحية التربوية والنفسية، بينما المرشد التربوي أو الموجه السلوكي لا يتعامل بشكل لحظي مع سلوك الطلبة أثناء كل حصة صفية. صحيح أن المرشد التربوي أو الموجه السلوكي يجب عليه أن يعالج المشكلات السلوكية المستعصية -إضافة إلى غيرها من الأعمال المتعلقة بالجوانب التربوية-؛ لكن المعلم على تماس مباشر مع



سلوكيات الطلبة، ولذلك يجب تزويده بأدوات موحدة يطبقها جميع المعلمين داخل غرفهم الصفية بطرق جاذبة وسهلة، ولا تزيد من أعباء المعلم.

- أعداد المرشدين التربويين أو موجهي السلوك الطلابي غير كاف أصلاً لاستيعاب التعامل مع أعداد الطلبة؛ بل هناك مدارس لا يوجد فيها أصلاً مرشد أو موجه سلوكي؛ لذلك وجب علينا أن نسلح المعلم بهذه الأدوات، ثم ألا نشاهد في العديد من المدارس عدم قيام المرشد أو الموجه السلوكي بدوره في تطوير السلوك بسبب انشغاله في مهمات إدارية يكلفها بها مدير المدرسة؟ الأمر الذي يخل بالنظام التربوي داخلها؟

- كم هي أعداد المرشدين المؤهلين بشكل حقيقي للتعامل مع سلوكيات الطلبة، وفي حال كان هناك تأهيل حقيقي؛ هل يقومون بواجباتهم؟ مع العلم أن واجب المرشد التربوي أو الموجه السلوكي لا تقتصر على الطلبة ممن يعانون من مشكلات سلوكية؛ بل تتعدى ذلك إلى تفعيل الهوية والنظام التربوي المدرسي مع الطلبة والكوادر المدرسية والأهل، وتتعدى ذلك إلى العمل مع جميع أصناف الطلبة، وتطوير القدرات التربوية عند الكادر التعليمي والإداري، ومتابعة مشاكل أولياء الأمور وتطوير قدراتهم التربوية.

الفكرة التي أتحدث معكم حولها الآن تقوم على العديد من الأسس:

### الأساس الأول: استقالة مرفوضة...

رفض استقالة المدرسة المتعلقة بالجانب التربوي، فالمدرسة -ومن خلال الممارسات الخاطئة- تحاول جاهدة أن تستقل من دورها التربوي المتمثل في؛ العديد من المجالات ومن أهمها تنمية القيم والأخلاق والسلوكيات المرغوبة، بل إنها قطعت شوطاً طويلاً جداً في هذه الاستقالة، وقُطِعَ منها الأمل من أن تكون محطة رئيسة أو «الرئيسة» في تربية الأبناء، والأدهى من ذلك أنها تحولت إلى مكان يعزز السلوكيات غير المرغوبة ويقضي على السلوكيات المرغوبة.

لكني شخصياً، حالي كحال جميع الآباء والأمهات والخبراء في مجال التربية والتعليم، أرفض هذه الاستقالة رفضاً نهائياً مطلقاً؛ بل سأحاكم المدرسة في محكمة خاصة على ما تفعل بقيم وسلوكيات أبنائنا، فمن أهم وأقدس أدوار المدرسة دور التربية، فهي مكان لتنمية القيم والأخلاق والسلوكيات المرغوبة، ومكان لعلاج وتصحيح السلوكيات غير المرغوبة، وكذلك هي مكان للرَفاه النفسي والاجتماعي بطرق آمنة جاذبة فاعلة تقوم على فكرة التوجيه الذاتي للسلوك بأدوات مناسبة، بعيداً عن فكرة تعديل السلوك بمؤثر خارجي

مثل التهديد أو العنف أو الرشوة التربوية، فما بالكم إن أصبحت المدرسة تقوم بهذا الدور بشكل معاكس من تدمير للقيم والمبادئ؟

هذه الاستقالة المرفوضة، والتي قُدمت من العديد من مدارسنا من حيث تدري أو لا تدري، تتمثل في أن المشكلة الكبرى للأهل تكمن في الشكاوى السلوكية العديدة سواء من الزملاء أم من المعلمين، فمن تعلم كلمات غير لائقة، إلى تنمر، إلى عنف بكل أشكاله وأنواعه، إلى ضياع السلوكيات المرغوبة بين جنابات تلك غير المرغوبة، إلى عادات جنسية خطيرة، إلى وإلى وإلى، حتى أضحي ذهاب الأبناء للمدارس خطرًا داهمًا على الحالة السلوكية والأخلاقية، على الأبناء والبنات، وهاجس خوف يدق ناقوس الخطر عند الآباء والأمهات؛ فعدد الشكاوى من الحالة السلوكية والتربوية داخل أسوار المدرسة أصبحت أكثر بكثير من الشكاوى التعليمية.

لذلك سأقدم للمدرسة في كل أرجاء الوطن العربي، في هذه الأسطر، بعض الأفكار العملية التي تتمثل في إعادة فاعليتها في بناء المنظومة التربوية القيمية والأخلاقية والسلوكية عند أبنائنا وبناتنا.

**الأساس الثاني: مختصر التربية من وجهة نظر علم السلوك...**

التعامل مع سلوك الأبناء والطلبة من الموضوعات السهلة

للغاية في عالم التربية، وتالياً سأوجز للمدارس في كل أنحاء الوطن العربي التربية في النقاط التالية بكل وضوح:

أولاً: في علم التربية نقسم السلوك إلى فئتين:

- سلوكيات مرغوبة مثل: الصدق، الأمانة، التعاون، الاحترام، السلام، الاهتمام، الابتسامة، وغيرها الكثير
- سلوكيات غير مرغوبة مثل: الكذب، التحايل، الخيانة، السلوكيات الجنسية غير الصحيحة، الغيبة، الاستقواء، النيمة، وغيرها الكثير.

ثانياً: في علم التربية هناك هدفان أساسيان للتربية فيما يخص السلوكات الصادرة من الأبناء والبنات؛ هما:

- تمتين السلوكيات المرغوبة عند الأبناء والبنات في جميع مراحلهم العمرية.
- وقاية الأبناء ومحو أو إنهاء وجود السلوكيات غير المرغوبة عندهم.

ثالثاً: مخرجات الطرق المستخدمة من التربويين في تحقيق هدف التربية على شكلين اثنين:

- توجيه السلوك ذاتياً من الأبناء والبنات -وهذا ما نريده- باختيار

السلوك المرغوب ورفض السلوك غير المرغوب؛ بحيث يقوم التربوي - عند استخدامه للطرق الصحيحة في التربية مثل: التعزيز المعنوي والحوار والعاقبة السلوكية الناضجة غير المؤذية لا جسدياً ولا نفسياً- بتطوير قدرة الأبناء والبنات على:

■ تقييم السلوك ذاتياً وبطرق تفعل التفكير المنطقي من حيث صحته أو خطئه.

■ القيام به في حال صحته.

■ التفكير ببدائل في حال كان السلوك خاطئاً.

■ اختيار السلوك الأنسب من تلك البدائل.

■ تطبيق السلوك المختار من قبله.

- تعديل السلوك، والذي يكون في الأغلب بمؤثر خارجي، ولا يدوم إلا في لحظة وجود هذا المؤثر الخارجي، وهو على نوعين:

■ الخوف من العقوبة أو التهديد من عالم الكبار، مثل: الضرب، الصراخ، المقارنة، الانتقاد، وغيرها.

■ الرغبة برشوة تربوية، أو ما يُعرف باسم التعزيز المادي.

الأساس الثالث: تنمية القدرة الذاتية على توجيه السلوك...

إن ما نريده من أساليب تربوية داخل مدراسنا -وفي بيوتنا

بالطبع - هي الأساليب التي تنمي عند الأبناء والبنات قدرة ذاتية على توجيه السلوك كما ذكرنا في النقطة السابقة.

في المقابل؛ إن الذي يجب أن نفر منه، فرارنا من الأسد في أساليبنا التربوية، هو استخدام أساليب تعديل السلوك بمؤثر خارجي، لأن هذه الأساليب لا تديم السلوك في الأبناء والبنات، وإنما تحسنها مؤقتاً وتعلمهم التحايل والخداع لا أكثر، وللأسف فإن أكثر الأساليب استخداماً في مدراسنا هي الأساليب التي تقوم بتعديل السلوك وليس توجيهه، فمن مكافأة مادية، إلى عنف بكل أشكاله وألوانه، إلى انتقاد ولوم ومقارنة، وإلى وإلى وإلى...

#### الأساس الرابع: شروط التعزيز...

يعتبر التعزيز أسلوباً ناجحاً جداً في التربية، لكن ضمن الشروط التالية:

- أن يكون تعزيزاً معنوياً، بعيداً عن التعزيز المادي -أو ما أطلق عليه مصطلح الرشوة التربوية- مثل: إعطائهم نقود السلوك الجمعية، وكذلك مثل العبارات التي تصف السلوك المرغوب الذي قام به الأبناء والبنات، واستخدام الكلمات السحرية في التربية بعد وصف السلوك مثل: «أنا متأكد أنك كنت ستقوم بهذا العمل»، «أنت تتقن هذا العمل»، وغيرها...

- لا بد أن يكون التعزيز جماعياً وليس فردياً وخاصة في المدرسة

-وسأشرح ذلك عملياً في الأسطر القادمة- وذلك كي لا ينقلب التعزيز المعنوي إلى غرور عند الطفل المعزز فردياً، وكذلك حتى لا نمي الغيرة بين الأقران؛ إضافة إلى أن التعزيز الجمعي يزيد من أنشطة التطبيق النوعي عند الأبناء والبنات لمهارة العمل الجماعي -والتي تعتبر من أهم المهارات الحياتية- مقابل العمل الفردي، ولا ننسى أن مهارة العمل الجماعي تعزز فيهم العديد من المبادئ والقيم التي يحتاجون لها، ويحتاج لها الوطن، وفي حال ترسخها كمبادئ حياتي عندهم؛ فإن العديد من المشكلات السلوكية التي نراها بشكل مكرر جداً في الجيل الحالي ستنتهي، ويحل محلها مبادئ التعاون والحرص على المجموعة وتطوير الأعمال والأفكار بشكل جمعي.

- أن يكون التعزيز المعنوي مباشراً دون تأخير، وذلك بهدف تمكين السلوك في الطلبة وفي زملائهم بشكل فوري ومباشر، فالتأخير يشعر الطلبة بأن المعلم لا يكثرث بسلوكهم المرغوب، وبالتالي؛ قد يشعر الطالب بانتكاسة سلوكية، ولا يعد مهتماً -أحياناً- بتطبيق هذا السلوك مرة أخرى.

### الأساس الخامس: شروط العقابة السلوكية...

إن عملية العقابة السلوكية -كما ذكرنا في النقطة الثالثة- تقوم على مجموعة من الشروط من أهمها:

- أن فكرة العقوبة السلوكية مختلفة عن العقوبة، فالعقوبة تعني للطلبة أن المعلم يريد الانتقام منّا كوننا أخطأنا في سلوكنا، وبالتالي سيكون مستوى التحدث والرفض عندهم أعلى في محاولة إعادة السلوك الخاطئ الذي واجهه المعلم بالانتقام، لكن في المرات القادمة سيكون بمستوى تحايل أعلى، للأسف، بينما العقوبة تعني لهم: أن المعلم أو المرشد التربوي والموجه السلوكي يحاول أن يعلمني بطريقة آمنة وغير مؤذية أن أتحمّل المسؤولية عن سوء اختياري للسلوك، وبالتالي سيكون التقبل منهم في توجيه سلوكهم في المرات القادمة أعلى بكثير.

- العقوبة السلوكية قد يطبقها المعلم أو مربّي الصف -المعلم المسؤول عن الصف- لكن بعد تدريب، وفي أغلب الحالات يقوم بها المرشد التربوي أو موجهو السلوك الطلابي بالتعاون مع المعلمين، وذلك راجع إلى مستوى شدة وتكرار السلوك غير المرغوب من الطالب، فكلما كان التكرار أعلى والشدة مرتفعة؛ كلما احتجنا إلى إحالة الطالب بطرق آمنة إلى المرشد التربوي، وفي حال كانت الشدة منخفضة والتكرار منخفض للسلوك غير المرغوب من الطالب؛ كلما كان المعلم قادراً على حلها بنفسه دون تدخل المرشد.



- لا بد من وجود نظام إحالة مدرسي منضبط وآمن للطلبة ولا يؤذيهم نفسياً ولا جسدياً، هذا النظام خاص بإحالة الحالات السلوكية الصعبة إلى المرشد التربوي حتى يبدأ مشوار توجيه السلوك الذاتي من الطلبة أنفسهم، ويكون لدى المرشد التربوي أو الموجه السلوكي قدرة على متابعة مدى تقدّم الطلبة سلوكياً للحالات الصعبة، ولا بد أن يضع المرشد التربوي خطة قائمة على مبادئ توجيه السلوك ذاتياً من الطالب المحال إلى المرشد.

- تقوم فكرة التوجيه الذاتي للسلوك -وبشكل مختصر جداً- على:

■ مبدأ الحوار بالأسئلة والابتعاد عن الوعظ والإرشاد واللوم والانتقاد والتخويف والتهديد والمقارنة.

■ لا بد أن يكون المعلم أو المرشد التربوي والموجه السلوكي قادراً على سؤال الطالب المحال إليه أسئلة تتضمن المحاور التالية:

١. لا بد أن يشعر الطالب بالأمان بعيداً عن الخوف في هذه الجلسة.

٢. يسأله: ما هي المشكلة -ويسمع رأي الطالب وربما يوجهه بأسئلة وباختصار-

٣. لماذا يعتبر هذا السلوك مشكلة؟ -ويسمع رأي الطالب وربما يوجهه بأسئلة وباختصار-

٤. ما هي الحلول التي أمامك في هكذا موقف في المرات القادمة؟  
- ويسمع رأي الطالب وربما يوجهه بأسئلة وباختصار -

٥. يكتب المرشد أو المعلم خطة على ورقة بالخطوات التي يختارها الطالب بمساعدة المرشد أو المعلم في المرات القادمة تقوم على أساس الانسحاب التدريجي من السلوك غير المرغوب.

٦. يتابع المرشد أو المعلم الطالب بشكل شبه يومي حسب الخطة الموضوعية، ويعزز في الطالب كل نقطة إنجاز في التحسن السلوكي مع أهمية أن يعبر المرشد أو المعلم بكلمات تتضمن معانٍ مثل: «ألم أقل لك أنك قادر على...؟»، «أنت رائع فقد تمكنت من..» ويصف تفاصيل التحسن الذي وصل له الطالب مهما كان قليلاً.

٧. يطلب من معلمي هذا الطالب تعزيزه معنوياً من خلال نقاط السلوك على كل إنجاز سلوكي قام به الطالب في حصصهم المدرسية.

٨. في الحالات المستعصية جداً، لا بد من إحالة الطالب إلى مستشار سلوكي أو أخصائي نفسي، ضمن نظام إحالة معتمد في وزارات التربية والتعليم.

الأساس السادس: نقاط السلوك...

في هذه الأسطر سأشرح باختصار عن فكرة عملية تطبيقية لإعادة

الهوية التربوية للمدرسة، وقد قمت شخصياً بتطبيقها مع عدة وزارات في دول عربية ومع مدارس في القطاع الخاص ومع منظمات دولية، وقد حققت نجاحاً كبيراً في المدارس التي تم تطبيقها فيها، ولاقت استحساناً عالياً من قبل الكوادر المدرسية ومن الأهالي ومن الخبراء، وقد كان هذا جلياً في التقييم الذي أُجري على عدد كبير من المدارس التي طبقت هذا النظام من قبل مؤسسة عالمية متخصصة في مجال مراقبة البرامج التربوية وتقييمها، حيث قاست أثر هذه الفكرة على الميدان وخرجت بنتيجة أن؛ مشروع «تربية لإدارة السلوك المدرسي» كان من أكثر البرامج أثراً في الميدان على تحسن سلوك الطلبة ذاتياً.

وقد قامت شركة تقنيات الإبداع بتبني هذه الفكرة وإصدار نسخة الكترونية منها على شكل تطبيق هاتفي وموقع إلكتروني يمكن الأهل والمعلمين والإرشاد والإدارات المدرسية من تطبيق أدوات لتطوير السلوك الإيجابي وتخفيض نسب السلوك السلبي عند الطلبة، وأطلقوا عليه مشروع «إيجابي».

ونجد أن هناك أفكاراً عالمية لأعطاء هوية تربوية موحدة وواحدة يستخدمها جميع الكادر المدرسي مع الطلبة، وقد تشرفت بالاطلاع على العديد منها، وكونت هذه الفكرة وطورتها بعد هذا الاطلاع على التجارب العالمية في مجال التربية وإدارة السلوك

المدرسي في عدة دول في العالم، مع الاستفادة من محتوياتها بما يناسب مجتمعاتنا وقدرات وميزات الطلبة في العالم العربي.

تقوم هذه الفكرة على المبادئ التربوية المذكورة في الأسس السابقة، كما تهتم بتزويد المعلمين في المدرسة والأهل في البيت بأدوات موحدة يتعاملون فيها مع سلوكيات الطلبة المرغوبة، وتعطي للمرشد التربوي وللموجه السلوكي أدوات عملية وموحدة للتعامل مع السلوكيات غير المرغوبة بطرق آمنة ومحفزة لتطوير قدرة الطلبة ذاتياً على توجيه السلوك.

أما عن ماهية هذه الطريقة في هذه الفكرة -والتي أتمنى أن تلقى رواجاً في مدارس الوطن العربي للوصول إلى هوية تربوية حقيقية للمدرسة- فألخصها باختصار في النقاط العملية التالية:

- تقسيم الطلبة إلى أربع مجموعات، بحيث تختار المدرسة بالاشتراك مع الطلبة اسماً للمجموعة ضمن معايير معينة كأن يكون معيار اختيار الاسم قائماً على اختيار اسم منطقة جغرافية لكل مجموعة من الوطن الذي يعيش به الطلبة، أو قد يكون الاسم عبارة عن أحد مهارات الحياة كمجموعة التعاون، أو مجموعة إدارة الوقت وهكذا، أو قد يكون اسم كل مجموعة يمثل خلقاً أو قيمة إنسانية.
- توزيع الطلبة في كل الصفوف المدرسية وبشكل عشوائي على

المجموعات الأربعة، ويعرف الطالب إلى أي مجموعة ينتمي، وبالتالي يكون عندنا أربع مجموعات تربوية موزع عليها جميع الطلبة في المدرسة، ويكون طلبة كل صف موزعين على المجموعات الأربعة، فإذا دخل معلم إلى صف ما يحتوي هذا الصف - لنقل على عشرين طالباً - فإنه سيجد أن كل مجموعة فيها خمسة طلاب.

- كما تقوم المدرسة بتوزيع جميع معلمي المدرسة على نفس المجموعات التربوية وبشكل عشوائي، وبالتالي يتم كل مجموعة من المجموعات التربوية الأربعة ربع عدد طلاب المدرسة وربع عدد المدرسين في المدرسة

- تحدد المدرسة من المعلمين والأهل والمرشدين التربويين والإدارة وموجهي السلوك والقيم والسلوكيات ومهارات الحياة المرغوبة حسب كل مرحلة عمرية، ويفضل ألا يتجاوز عددها للمرحلة الواحدة ثمانية نقاط مثل؛

في المرحلة الأساسية: الابتسامة | التعاون | الصدق | النظافة | الاحترام وغيرها

في المرحلة المتوسطة: التعاون | حل المشكلات | النظافة | إدارة الوقت وغيرها

- يطلب من كل معلم ومعلمة أن يُعطي في كل حصة دراسية له ما

لا يقل عن ثلاث نقاط وما لا يزيد عن خمس نقاط سلوكية للطلاب الذي يقوم بأحد السلوكيات التي اختارتها المدرسة، ويمكن أن يعطي نقاطاً على سلوكيات أعجبت به من الطالب غير واردة في القائمة المختارة، على أن يكتب نوع السلوك الذي صدر من الطالب ومنحه المعلم عليه نقطة سلوكية، وبالتالي تتحول المدرسة إلى خلية نحل نشطة على مدار اليوم التعليمي في تطبيق التعزيز المعنوي لسلوكيات الطلبة.

- إن هذا الشكل من التعزيز المعنوي للطلبة يؤدي إلى ما يعرف في علم السلوك بالعدوى السلوكية الإيجابية، فيبدأ الطلبة بتقليد السلوك الإيجابي الذي تم التعزيز عليه بنقاط السلوك، وبالتالي تبدأ بعدها خطوة تمثل السلوك، بحيث يصبح عادة سلوكية عندهم، ولكنه بلا شك يحتاج للصبر والوقت الكافي للوصول إلى تلك النقطة.

- هذه النقاط التي يحصل عليها الطالب ترصد له؛ والأهم أنها ترصد لمجموعته التي ينتمي لها، وبالتالي يصبح كل فرد في المجموعة من طلبة المدرسة حريصين على الحصول على تلك النقاط السلوكية حتى تصل مجموعته إلى أعلى رصيد ممكن من نقاط السلوك، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز فكرة العمل الجماعي بين الطلبة في كل حصة صفية، بدلاً من العمل الفردي البائس.

في الأسبوع، ويفضل في نهاية دوام اليوم الأخير للطلبة في ذلك الأسبوع، يتم إعلان نتائج المجموعات وعدد مجموع النقاط التي حصل عليها كل فريق على امتداد المدرسة، على أن يتم مراعاة اجتماع الطلبة في هذا الإعلان حسب المراحل العمرية، ويقوم المرشد التربوي أو الموجه السلوكي بهذه المهمة بطريقة ممتعة للجميع، بحيث يشكر جميع الطلبة على إنجازهم، ويشكر جميع الفرق المدرسية على ما بذلوه من تقدم سلوكي، ويعلن عن أعلى مجموعة حصدت نقاطاً في هذا الأسبوع، ويعلن كذلك عن نتائج بقية المجموعات بطريقة محفزة على الإنجاز في الأسبوع القادم.

ولا يخفى على أحد لما لهذه الجلسة الأسبوعية لإعلان نتائج نقاط السلوك للمجموعات من أثر كبير على الطلبة؛ في تحفيزهم على التقدم السلوكي الإيجابي لتحصيل النقاط لهم ولمجموعاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى وصولهم إلى ما يسمى بمرحلة التمثل السلوكي، وكذلك لها أثر كبير في التنافس الإيجابي في الجانب السلوكي وتعزيز روح الفريق والتعاون وتشجيع الأقران على العمل بطرق ممتعة جاذبة وترفيهية.

- ولا بد من أن يتبع نقاط السلوك للمجموعات من مراقبة وتعزيز ومساءلة للمعلمين، من حيث التزامهم بتطبيقها بشكل فاعل في

كل حصة مدرسية. وكما قلنا فإن كل معلم يطلب منه أن يعطي نقاط سلوك للطلبة من ثلاث إلى خمس نقاط في كل حصة مدرسية، ويمكن بمعادلة بسيطة أن يتم احتساب النقاط لتي يمنحها المعلم لطلبته حسب عدد حصصه الأسبوعي، وبالتالي يمكن معرفة المعلم المقصر في إعطاء النقاط السلوكية من المعلم المميز في ذلك من المعلم الذي يغدق في إعطاء النقاط.

- هذه العمليات السابقة في نظام نقاط السلوك الجمعي يمنح المدرسة هوية تربوية واضحة يطبقها المعلمون كأداة موحدة أثناء تعاملهم مع مفهوم تعزيز سلوك الطلبة، ويكون المرشد التربوي أو الموجه السلوكي هو ضابط الأيقاع في كل ما سبق، سواء في تدريب المعلمين على هذه الأداة وكيفية استخدامها، أو في تعريف الطلبة عليها، إضافة إلى مهمته في التواصل مع الأهل وشرح هذه الآلية لهم، وتزويدهم بآليات تفعيلها في البيت، ويكون المرشد التربوي مسؤولاً عن متابعة مدى فاعلية المعلمين في التطبيق، ومسؤولاً أيضاً عن الاجتماع الأسبوعي لإعلان نتائج تحصيل المجموعات التربوية للنقاط.

- ومشكورة مؤسسة تقنيات الإبداع ومن خلال مشروعها «إيجابي» قامت بأتمتة جميع العمليات السابقة، واستطاعت أن تخرج



بتطبيق هاتفي يمكن الأهل من المشاركة في إعطاء النقاط من البيت لأبنائهم ضمن المعايير والنقاط السلوكية التي اعتمدها المدرسة حسب المرحلة العمرية للأبناء؛ وبالتالي كان هذا التطبيق الأول من نوعه والذي يمكن المدرسة والبيت من المشاركة الفاعلة بينهما في متابعة وتعزيز السلوك الإيجابي عند الطلبة والأبناء، كما طورت موقعًا إلكترونيًا يمكن المرشد التربوي والموجه السلوكي والإدارة المدرسية من متابعة جميع العمليات السابقة سواء للطلبة أو للمجموعات أو للمعلمين أو للأهل ضمن تقارير خاصة ولوحات تحكم.

كما طورت منظومة إلكترونية متكاملة لعمل الإرشاد التربوي والتوجيه السلوكي في المدرسة ضمن تقارير وخطط لمتابعة السلوكيات من الطلبة.

تقوم فكرة المجتمعات المدرسية على زيادة فاعلية المدرسة في توظيف مختلف المجتمعات والخبرات التي تتواجد بها، من تبادل الخبرات وتشارك المهام وتفعيل أكبر لدور كل من: المعلمين، والأهل، والطلبة، والكوادر الإدارية، والمرشدين التربويين والموجهين السلوكيين، وذلك من خلال مجتمعات على العالم الافتراضي، وتقسم المجتمعات المدرسية إلى:

- مجتمعات المعلمين الخاصة بالتخصص الواحد، والعامة في كل التخصصات.

- مجتمعات المعلمين والطلبة.

- مجتمعات الطلبة حسب مراحلهم العمرية.

- مجتمعات الأهل؛ وتضم جميع الأهل الذين يتنسب أبناؤهم للمدرسة.

- المجتمعات التربوية السلوكية.

- مجتمعات الخبراء.

هذه المجتمعات يمكن أن تكون على مستوى المدرسة، والأفضل أن تكون على مستوى الوطن، بحيث يتم تفعيلها كأحد أذرع تطوير المدرسة وتفعيل دور إيجابي للخبرات المتواجدة في كل

مدرسة على مستوى الدولة، ويمكن أن يعقد مؤتمر سنوي لكل من هذه المجتمعات المدرسية، ولقاءات لتفعيلها بشكل أكثر فاعلية، كما ويمكن أن يتم تطوير أدوات للمراقبة والتقييم والتطوير على آليات عملها، كما ويمكن زيادة فاعليتها من خلال صفحات إلكترونية خاصة بها، وذلك لتسهيل التواصل والتعامل بأريحية مع ما تطرحه من أنشطة وأفكار إبداعية، ومن أمثلة الأنشطة والمهام لهذه المجتمعات المدرسية:

أولاً: مجتمعات المعلمين والتي تتمتع بالقيام بالعديد من الأنشطة، ومنها تبادل الخبرات والمهارات والمعارف الخاصة بكل تخصص تدريسي، أو معارف ومهارات عامة يحتاجها جميع المعلمين، سواء على صعيد التعامل مع سلوك الطلبة من حيث تمتين السلوكيات المرغوبة، أم معالجة السلوكيات غير المرغوبة بطرق آمنة منتجة توجيهاً ذاتياً للسلوك عند الطلبة كما ذكرنا في الفكرة الثالثة من هذا الكتاب، أو على صعيد طرق التعلم الحديثة واستخدام التقنيات وأساليب التقييم المستمر.

ويمكن أن يكون تقديم الفائدة وتبادل الخبرات في هذه المجموعات من خلال فيديوهات متخصصة أو عامة، أو من خلال كتابة مقالات وقصص نجاح، أو مشاركة فيديوهات مفيدة لخبراء من

مختلف دول العالم حول الموضوعات التي يتم نقاشها داخل مجتمع المعلمين، إضافة إلى صور عن الأنشطة الإبداعية التي يقوم بها المعلم داخل مجتمع المدرسة.

وتمكّن هذه الفكرة وزارات التربية والتعليم من متابعة الأنشطة داخل هذا المجتمع، وانتقاء أفضل الخبرات منها، وتكريمها وتعزيز دورها القيادي داخل مجتمع المدرسة أو داخل وزارة التربية والتعليم نفسها، أو أن تطور قدراتها ومهاراتها التدريسية لتصبح قادرة على التدريب الفاعل بشكل محلي أو إقليمي أو حتى دولي.

ثانياً: مجتمعات المعلمين والطلبة، والتي تركز على قيام المعلمين بتوفير قاعدة بيانات ضخمة في المعارف والمهارات والأنشطة المختلفة، والتي تكون بين أيدي الطلبة، بحيث يتمكنون من الاستفادة منها وقتما شاءوا، سواء أكانت هذه الفائدة بتوضيح مبدع من المعلم لفكرة علمية، أو مهارة حياتية، أو سلوك تربوي، أو تطوير هواية وإبداع عند الطلبة، ويقوم الطلبة بمشاركة إبداعات المعلمين مع غيرهم من الزملاء والزميلات في كافة أرجاء الوطن، وتوفر على الطلبة التكلفة المالية الباهظة للاستفادة من المنصات التعليمية المختلفة، وتمكنهم من تطوير فكرة أن المعلم لديه خبرات تعليمية متخصصة، كما لديه هوايات ومهارات أستطيع أن أتعلمها منه.

ثالثاً: مجتمعات الطلبة والتي تضم الطلبة من مختلف المدارس حسب مراحلهم العمرية، بحيث يعرض فيها الطلبة أفكاراً علمية وشروحات دراسية تساعد الطلبة الآخرين على فهم أعمق للمعارف المتخصصة في الجانب العلمي لهم؛ فأفضل من يوصل المعلومة للطلاب الذي يستصعبها هو صديقه من نفس عمره، كما يتبادلون فيها المهارات والهوايات، ولقاءات خاصة عن كيفية تطوير العديد من المواهب والقدرات، ويستطيعون تحميل فيديوهات وصور خاصة بإنجازاتهم، مع أهمية وجود رقابة ذكية على المحتوى الذي يتم تحميله على هذه المنصات، حتى لا يقع الضرر بسبب ذلك، لا سمح الله!

ويمكن أن يكون هناك أنشطة جماعية للطلبة في هذا المجتمع مثل لقاء مع طلبة سابقين ذوي أبداع وتميز في مجالات مختلفة، أو لقاءات مع خبراء في النمو والسلوك وغيرها.

رابعاً: مجتمعات الأهل والتي تضم أولياء الأمور سواء على مستوى المدرسة أم على مستوى الوطن، وذلك بهدف تناقل الخبرات والمعارف والمهارات التي تختص بتطوير قدراتهم على التعامل الآمن مع الأبناء والبنات في مختلف مراحلهم العمرية من ناحية التعامل السلوكي، أو من ناحية التطوير العلمي وطرق الدراسة، أو من ناحية قدرات الأهل على تطوير مهارات الحياة عند الأبناء من

اتصال وتواصل، وحل المشكلات، وإدارة الوقت، واتخاذ القرار، والعمل الجماعي، والتفكير المبدع.

وكالعادة يمكن أن يكون هناك لقاءات مباشرة مع الخبراء في مختلف التخصصات التربوية، وكذلك مع نماذج ناجحة في التربية الوالدية والعلاقات الزوجية.

ويمكن للوزارة من خلال منظومات ذكية، تقوم على الذكاء الاصطناعي، أن تقوم بتحليل المعلومات على هذا المجتمع وتبني تصوراً لاحتياجات الأهل ونقاط قوتهم وضعفهم، وبالتالي تبني استراتيجيات متصلة بواقع الحاجات عند الأهل في تطوير قدراتهم وسد نقاط ضعفهم وشكاواهم من مدارس الأبناء.

خامساً: المجتمعات التربوية السلوكية؛ وهي مسؤولية قسم الإرشاد التربوي، بحيث يهدف هذا المجتمع إلى تبادل الخبرات الخاصة بعلم النفس التربوي، ورفع سوية وقدرة متسبيه في مجال التعامل مع السلوك الطلابي في مختلف مراحلهم العمرية، ونقل التجارب والخبرات المحلية والأقليمية والعالمية في هذا المجال، مع أهمية أن يكون هناك لقاءات داخل هذا المجتمع مع خبراء ومميزين فيه. ودوماً نقول: «إن هذا المجتمع يمكن الوزارة من قراءة الواقع

والميدان بإيجابياته وسلبياته واحتياجاته، وبالتالي تكون أقدر على تعديل البوصلة التربوية والسلوكية في المدارس».

سادساً: مجتمعات الخبراء، وتضم الخبرات المميزة من أولياء الأمور والمعلمين والطلبة المهتمين بتقديم خبراتهم للمدرسة وتطوير المعارف والمهارات لكل المكونات البشرية فيها.

ومن محظورات هذه المجتمعات:

- أن تكون مجتمعات لنقل السلبية، فلا بد من المراقبة والتقييم لنوعية الرسائل التي تبث داخل هذه المجتمعات، والتي يجب أن تكون رسائل ومشاركات إيجابية بعيدة عن انتقاد الواقع أو التركيز على المشكلات، بل يجب أن يكون المحتوى مملوءاً بالحلول والتقدم للأمام.
- أن يتم ذكر عيوب الأشخاص، سواء أكان معلماً أو إدارياً أو خبيراً أو مسؤولاً أو ولي أمر، وسواء أكان تلميحاً أو تصريحاً.
- الخروج عن الهدف الذي أسس هذا المجتمع من أجله، مثل إرسال عبارات تعزية أو أدعية أو غيرها من الأمور التي لا تصب في مصلحة تطوير المجتمع في شيء، نعم، هو أشبه بموقع تواصل اجتماعي، لكنه متخصص في تحقيق أهداف معينة.

- أن يكون المجتمع مكاناً للدردشة العامة بعيداً عن تحقيق التطوير المطلوب في كل مجتمع من المجتمعات.

وبفضل الله تعالى، فإن تطور الذكاء الاصطناعي وصل إلى مستوى يمكن وزارات التربية والتعليم من تحقيق هذا النوع من الرقابة بكل سهولة.



اسمحوا لي أن أخصّ بالحديث في هذا المقترح وزارة التربية والتعليم في بلدي التي أحب وأعشق؛ الأردن؛ مع إمكانية القياس على هذه الفكرة من جميع وزارات التربية والتعليم في جميع أوطاننا في الوطن العربي، والهدف منها أنها تعتبر خطوة على الطريق لتطوير وتحسين جذور التعليم، من خلال الاستفادة من ميزات هامة في الوقت المناسب والمتبقي.

### جوهر الفكرة:

منح التراخيص والموافقات اللازمة للمدارس التي ترغب بتدريس النظام التعليمي الأردني ولجميع المراحل العمرية -رياض الأطفال والأساسي والثانوي- في كافة دول العالم -وبالأخص في دول الوطن العربي- وعدم حصرها في المدارس التي تؤسس في الأردن فقط، وذلك ضمن الإجراءات والسياسات والأدوات اللازمة لذلك والضامنة للجودة والتطوير المرغوب.

فمن المتعارف عليه في العديد من وزارات التربية والتعليم، وفي العديد من دول العالم، أنها تضع السياسات والإجراءات والأدوات الضامنة لأفضل المخرجات المتوقعة وتمنح الإذن والتراخيص اللازمة للراغبين من المؤسسات التعليمية والمدارس في كل دول العالم أن تدرس مناهجها وتسير على نهجها، مثل نظام

التعليم البريطاني، والأمريكي والفرنسي، ونظام البكالوريا الدولية وغيرها من الأنظمة التعليمية العالمية.

ولا أخفيكم سرّاً أنني تفاجأت ومنذ سنوات بأن هناك طلب كبير جداً من العديد من المؤسسات التعليمية في أكثر من دولة من أجل الحصول على هذه التراخيص من الأردن، لكن كانت مفاجأتي أكبر بأن هذا النظام غير متاح في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

وعندما تواصلت معي عدد كبير من أصحاب هذه المؤسسات، سائلين عن أسس الحصول على هذه التراخيص، تفاجأوا بإجابتي؛ بأنه ليس هناك نظام يسمح بذلك، لكنني سألتهم عن سبب رغبتهم الملحة في ذلك، فكانت إجابتهم أن الشهادة المدرسية الأردنية ما زال لها احترامها وتقديرها في المؤسسات والجامعات العالمية، والأهم أن هناك احتراماً ورغبة شديدة من أولياء الأمور في الجاليات العربية في العديد من دول العالم للشهادة المدرسية الأردنية، وممن يفضلون أن يدرس أبنائهم ويحصلوا على شهادات عربية.

وفي المقابل، نجد العديد من وزارات التربية والتعليم العربية بدأت هذا المشوار، ووضعت نظاماً خاصاً لها في هذا المجال، وبدأت مشوار تدويل شهاداتها المدرسية للراغبين في الحصول على هذه التراخيص.

مع العلم، أن الخبراء الأردنيين يعتبرون من أكثر الخبراء تميّزاً في تطوير هذه الأنظمة بكافة تفاصيلها في برامج التعليم العالمية، جنباً إلى جنب، مع خبراء من دول عربية مختلفة وخبراء من دول أخرى. ويعتبر الخبير الأردني قادراً على رسم هذه السياسات والأنظمة ووسائل المراقبة والتقييم؛ كونها تعتبر جزءاً من عمله اليومي منذ عقود، وبالتالي؛ فليس على وزارة التربية والتعليم اختراع العجلة من جديد، بل الاستفادة من هذه الخبرات في البدء بمشروع تدويل الشهادة الأردنية ونشرها في كافة دول العالم؛ فالأرضية لمثل هذا المشروع جاهزة، متمثلة في رغبة الكثيرين من أصحاب هذه المؤسسات بالحصول على هذا الامتياز في الكثير من دول العالم، وسمعة الشهادة الأردنية موجودة، بل ومتراكمة عبر سنوات بشكل كاف، ليؤهلنا أن نبدأ هذه الخطوة؛ فالإمكانيات البشرية والخبرات اللازمة متوفرة بتميز وتفوق لوضع جميع التفاصيل التي يمكننا من النجاح، والتكلفة المالية لا تذكر مقابل الفوائد المالية والمعنوية المتحصلة منها.

ولا أخفيكم سراً أن موازنة وزارة التربية والتعليم تستهلك مبلغاً هائلاً من موازنة الدولة الأردنية، على الرغم من أنها قادرة على زيادة الدخل القومي الأردني من خلال هذه الفكرة التي أضعها بين أيديكم،

لتصبح بذلك من الوزارات الرائدة في تطبيق مفهوم الوزارة ريادية الأعمال، وأعتقد أنها، وضمن خطة خمسية من تطبيقها لفكرة تدويل الشهادة الأردنية، ستمكن من الاكتفاء المالي الذاتي، وسترفع من قدرات الكوادر فيها من تطبيق أعلى معايير التربية والتعلم في العالم، وسيعود للمعلم الأردني ألقه، وسيشار إليه بنان التفوق والتميز.

وأعتقد جازماً بأن الوقت الكافي لوضع السياسات والأطر العامة والتعليمات النازمة لهذه الفكرة وتفصيلاتها، وأدوات المراقبة والتقييم والتصحيح وضبط الجودة وغيرها، مما يلزم لبدء إعطاء الموافقات والتراخيص اللازمة، لن يستغرق في حده الأقصى أكثر من سنة، بشرط أن تأخذ وزارة التربية والتعليم بعين الاعتبار الجدية الكاملة في التطبيق والجرأة الكافية في اتخاذ هذا القرار، وتعمل على وضع إطار عمل ممنهج وحققي لجمع الخبرات الأردنية الدولية مع خبرات كوادر الوزارة في عمل تكاملي يخرج بما يلزم من تفصيلات لتحقيق هذه الرؤية.

### لماذا فكرة التدويل؟

هناك العديد من الفوائد والمكاسب الإيجابية التي سيتحصّل عليها نظام التعليم الأردني من جراء تطبيق فكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية، ومنها:

١. تحقيق الدخل المالي لوزارة التربية والتعليم والذي، سيكون كافياً لبدء وزارة التربية والتعليم - بعد ما يقارب من خمس سنوات من التطبيق الحقيقي الذكي والحكيم - الاعتماد على نفسها في جميع نفقاتها ومصروفاتها؛ وبالتالي ستخفف العبء عن موازنة الدولة الأردنية التي تعتبر مصاريف وزارة التربية والتعليم من أعلى المصاريف فيها.

وتتنوع مصادر الدخل في فكرة التدويل - كما هو شأن جميع المنظمات والدول التي تدوّل شهاداتها - إلى العديد من الخدمات التي تقدمها للمدارس التي تمنح الاعتماد منها، مثل:

أ. الرسوم المستوفاة من كل مدرسة تُمنح الاعتماد بناء على شروط خاصة في منحها هذا الاعتماد.

ب. رسوم سنوية على الطلبة الملتحقين بتلك المدرسة التي حصلت على الاعتماد في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

ت. المبالغ المالية مقابل شراء الطلبة للمناهج الأردنية.

ث. دفع تلك المدارس لتكاليف تدريب الكوادر المدرسية التعليمية منها والإدارية لضمان كفاءة تقديم تعليم أردني بأعلى المستويات.

ج. الدخل المالي المتحقق من المؤتمرات السنوية التي ستضم المدارس المعتمدة لتقديم خدمات التعليم بالشهادة الأردنية.

ح. بيع الوسائل التعليمية المختلفة -وبالأخص التقنية منها- للمدارس التي حصلت على الاعتماد.

خ. الدخل المالي المتحصل من التقدم لامتحانات الثانوية العامة في تلك المدارس.

د. الرسوم التي تدفعها مراكز الاختبارات للتقدم إلى امتحان الثانوية العامة في تلك الدول.

### التحليل الرباعي (SWOT Analysis) لهذه الفكرة؟

كما تعلمون فإن التحليل الرباعي (- strengths, weaknesses, SWOT Analysis opportunities and threats) لأي فكرة يقوم على أربع ركائز رئيسة وهي:

أولاً: ما نقاط القوة الكامنة في المؤسسة التي ستطبق الفكرة والتي تزيد من نسبة نجاحها؟ وكيف يجب أن تستثمرها بطرق فاعلة ومثلى وخطوات مدروسة من أجل الوصول إلى أعلى قدر ممكن من النجاح من خلال التوظيف الأمثل لهذه النقاط؟

ثانياً: ما نقاط الضعف الموجودة في المؤسسة التي ستطبق الفكرة، وربما تؤدي هذه النقاط إلى تأخير أو حتى فشل عملية التطبيق، وعليها بالتالي أن تحسن التخطيط الذكي بهدف تقوية أو تلافي هذه النقاط؟

ثالثاً: ما الفرص في البيئات العالمية، والتي تزيد من نسبة نجاح تطبيق المؤسسة للفكرة ويتحتم عليها استثمارها بأفضل طريقة ممكنة لتصل إلى أعلى درجات التميز في التطبيق الناجح للفكرة؟

رابعاً: وأخيراً، ما هي التحديات في البيئات المحيطة والتي قد تعطل نجاح المؤسسة من الوصول إلى هدفها المنشود من تطبيقها لهذه الفكرة، وعليها الانتباه لها من خلال التخطيط المسبق وتلافي أثرها قدر المستطاع ووضع البدائل المناسبة لها أو لتخطيها وتحويلها من تحديات إلى فرص؟

ولنبداً سوية بهذا التحليل الرباعي لنقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات لفكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية:

#### أولاً: نقاط القوة:

إن حديثي عن نقاط القوة في التعليم الأردني هو حقيقة لا يمكن إغفالها من عاقل؛ فهذه النقاط بنيت عبر عقود من الزمن من خلال خبرات صادقة في جعل التعليم الأردني في مكانة مرموقة، وفي المقابل، فإن حديثي عن هذه النقاط المميزة لا يلغي فكرة الحاجة إلى عملية تطوير شاملة وجذرية فيها لتواكب العصر الذي نعيش فيه، وتطلق طاقات أبنائنا وبناتنا في الاتجاه الصحيح في مسار النجاح، كما أن حديثي عن نقاط القوة، إنما يمثل بشكل كبير

اعتزازي بها، ومن ناحية أخرى يمثل رأي المجتمع العالمي في نجاح فكرة تدويل الشهادة الأردنية بالتحديد، فأنا الآن أنظر من هذه الزاوية تحديداً، وأؤمن إيماناً جازماً بأن فكرة التدويل هذه سيكون لها أثر كبير في الوصول إلى إحياء المدرسة بعد موتها.

وحقيقةً، هناك مجموعة من نقاط القوة الكامنة في ذات الشهادة المدرسية الأردنية - ولعل أغلبها يأتي من التاريخ الحافل لها فيما مضى - والتي عليها استثمارها بالطريقة المثلى كونها لاعب مهم وعامل أساسي في نجاح هذه الفكرة، ومنها:

١. الإنجازات التاريخية السابقة والحافلة في النجاحات فيما يتعلق بقدرة المعلم الأردني في قطاع التربية والتعليم -الذي يشهد له القاصي والداني من دول العالم أجمع- قد كوّن أرضية خصبة لرغبة الجاليات العربية في مختلف دول العالم في التحاق أبنائهم وبناتهم، ممن يبحثون عن شهادات عربية معتمدة من نظام تعليمي عربي في تلك الدول لأبنائهم، هذه الإنجازات السابقة ما زالت تحافظ على نظام التعليم الأردني في مقدمة الدول العربية من حيث الاحترام والتقدير الكبيرين عند هؤلاء الأهالي؛ لذلك نتوقع إقبالاً كبيراً في حال تم التدويل لها من مستثمري القطاع الخاص في المؤسسات التعليمية والمدارس في كافة دول العالم؛ كون



أولياء الأمور سيقبلون بشكل كبير عليها، وهذا مشاهد عند العديد من المستثمرين الذين يحلمون بأن تبدأ الأردن بتدويل الشهادة المدرسية الأردنية.

٢. قوة مؤسسة نظام التعليم الأردني؛ الأمر الذي يساعد على قبول اعتماده بسهولة في وزارات التربية والتعليم في تلك الدول والدوائر المعنية بذلك؛ وبالتالي سيتم اختصار الوقت والإجراءات المتعلقة بالاعتماد في العديد من دول العالم عند البدء بتطبيق فكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية، ناهيك عن احترام الجهات الرسمية للشهادة المدرسية الأردنية في دول العالم.

٣. وجود دوائر وأقسام جاهزة ومنظمة ومميزة داخل مركز وزارة التربية والتعليم الأردنية قادرة على تطبيق هذه الفكرة في مختلف دول العالم في حال اعتمادها، وليست بحاجة سوى لبعض التعديلات التي تناسب وهذه الفكرة.

٤. جهوزية الخبرات الأردنية المنتشرة مع العديد من المنظمات التعليمية الدولية والجهات والدول التي تطبق فكرة اعتماد شهادتها خارج حدودها، وهذه الخبرات الأردنية شاركت منذ عقود في وضع وتطوير ومأسسة المنظومات والسياسات والأدوات الضامنة لكفاءة هذه الشهادات عالمياً، وشاركت

وتشارك في تقييم المدارس حول العالم، وتمنح التراخيص لها، وتطلب التعديلات ضمن منهجيات شاركت هي في وضعها، وهي قادرة؛ بل توافقة لأن تعكس خبراتها في هذا الميدان على تدويل الشهادة المدرسية الأردنية، وهذه نقطة قوة في الخبرات التعليمية الأردنية، على الوزارة أن تعيها بشكل جيد وأن تستفيد منها في جميع عمليات التطوير وخاصة في تفاصيل هذه الفكرة.

٥. هناك مجموعة من الكوادر ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام من ذوي الكفاءة العالية والمدرّبة بشكل كبير، ولديها بالتالي؛ القدرات اللازمة في إنجاح وضع وتنفيذ أسس فكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية في مختلف دول العالم.

٦. الدعم الملكي الواضح لفكرة عودة وتعزيز الدور والمكانة الأردنية الإقليمية والعالمية في مجال التربية والتعليم في الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك والتي حملت عنوان: «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة»، والتي تحدّثت عنها في الصفحات السابقة، إنما هو دعوة ملكية -حسب اجتهادي- لتطبيق كافة الأدوات اللازمة والممكنة في هذا المجال، ومنها فكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية والتي تمكّن وزارة التربية والتعليم من تطبيق هذه الرؤية الملكية، حيث قال جلاله الملك في هذه الورقة

النقاشية السابعة: «ونطمح أيضاً لأن يكون للأردن تجربة تغري بنجاحها الآخرين، فيكون هو قائد مسيرة تحديث التعليم في العالم العربي، ورائد التحول إلى مجتمع المعرفة».

٧. وجود مناهج مدرسية منافسة على المستوى العربي؛ بل وتعد المناهج الأردنية - مع أُملي بتطويرها بشكل كبير وجذري - من أقوى المناهج العربية في مختلف التخصصات الدراسية ولمختلف المراحل العمرية والتي، يتم تجهيزها بشكل دوري في وزارات التربية والتعليم والمؤسسات المتخصصة بالمناهج في الوطن العربي، ولعل قوة هذه المناهج برأي الكثيرين من أولياء الأمور العرب في مختلف دول العالم، يعتبر سبباً رئيساً في أملهم بأن يدرس أبنائهم هذه المناهج في مدارس مرخصة في بلدانهم من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية لجميع المراحل الدراسية من الروضة وحتى الثانوية العامة.

٨. وجود عدد من الكوادر التعليمية في المدارس، وكذلك عدد من المدرسين في وزارة التربية والتعليم القادرين على المساهمة في إطلاق أول نجاحات تطبيق لهذه الفكرة؛ حيث لديهم القدرة على التواجد الحقيقي والمؤثر في الميدان لضمان جودة نجاح عملية التدويل للشهادة المدرسية الأردنية.

٩. استقرار الدولة الأردنية وقدرة مؤسساتها على التطوير الفاعل، وعلى امتداد تاريخها، الأمر الذي منح الأردن مكانة إقليمية وعالمية كبيرة، ويزيد احترام دول العالم للأفكار التي تصدر عن الأردن، ويجعله احتراماً خاصاً وكبيراً، فمعروف أن الأردني حينما ينوي ويخرج أي نظام، وفي أي قطاع من قطاعات الحياة؛ فإنه يتقن العمل الذي يقوم به، فعمل الأردني دوماً ما يوصف بأنه عمل احترافي.

#### ثانياً: نقاط الضعف:

هناك العديد من نقاط الضعف في التعليم الأردني، لكنني سأحدث هنا من زاوية رئيسة وهي الزاوية التي تختص بالتحليل الرباعي لفكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية وتؤثر عليها بشكل مباشر:

١. عدم وجود الجراءة على اتخاذ القرار داخل أروقة وزارة التربية والتعليم وضعف القدرة على الرؤية لمدى الفوائد المتحققة للأردن من تدويل الشهادة المدرسية الأردنية، وضعف واضح في بعض الخبرات من أصحاب القرار في الوزارة فيما يتعلق بأدق التفاصيل المتعلقة بهذا القطاع؛ الأمر الذي أدى ويؤدي إلى أن يسبقنا العديد من الدول العربية في ذلك، ونفقد يومياً امتيازات

البدء بهذه الخطوة، على الرغم من الجهوزية الأعلى والموثوقية الأكبر بالشهادة الأردنية من قبل أولياء الأمور وانتظارهم للإفراج عن هذا القرار والبدء بتطبيقه في أسرع وقت.

ولتجاوز هذه النقطة، يجب أن يكون هناك وزير للتربية والتعليم قادر على اتخاذ هذا القرار مشرفاً على تنفيذه وخبيراً في مجال التربية والتعليم ومدرّكاً لأبعاده وفوائده وعالمياً من أين وكيف تؤكل الكتف في هذا القطاع ووثاقاً من قراراته وقادراً على تحمل المسؤولية والتبعات، محاطاً بفريق خبير من داخل الوزارة من الخبرات الأردنية في مجال منح الاعتمادات الدولية، ولديه رؤية لتحقيق دخل قومي من خلال وزارة التربية والتعليم.

٢. عدم وجود خطة استراتيجية حقيقية داخل الوزارة، والاعتماد على سياسة حل المشكلات واعتبارها بمثابة الاستراتيجية التي تمثلها، وهنا لا بد أن أوجه شكراً خالصاً لمدى استجابة الوزارة لحل المشكلات وبالأخص فيما يتعلق بتعليم أبنائنا وبناتنا السوريين الذين لجؤوا للأردن، حيث كانت هذه مشكلة بل معضلة كبيرة جداً، فتعاونت الوزارة مشكورة مع منظمات عديدة على رأسها منظمة اليونيسف مشكورة، وأمّنت كل ما يلزم لذلك، وكذلك مشكلة كورونا وما أصاب التعليم فيها من مشكلات وويلات.

لكن يبقى السؤال القائم: هل هذا دور وزارة التربية والتعليم الأول والأخير؟ هل هذا هو دور وزير التربية والتعليم والصف القيادي الأول في الوزارة؟ أعتقد أن الإجابة هي: لا؛ ليس هذا دورهم، إذ يمكن أن تشكل لجنة طوارئ للتعامل مع هكذا ظروف طارئة، وتبقى الاستراتيجية والرؤى المستقبلية متبناة داخلها لتخطي حالة الضعف والابتعاد عن الدوران حول فكرة «طفاية الحريق» فقط. ولتجاوز هذه النقطة، فإنني أعتقد بأن الوزارة بحاجة لنخبة قيادية قادرة متمكنة وخبيرة بتفاصيل العمل، لا تغرق بمشاكل الواقع، وإنما تتعامل معها، وتنظر للمستقبل بتخطيط وحكمة.

٣. عدم الرغبة بالعمل، وتدنى مدى الإنتاجية عند بعض الإدارات في الوزارة، ونجد ذلك جلياً في تأجيل العمل، وعدم حمل المهمات على محمل الجدية الكافية، والاستفراد في القرار أحياناً، وغيرها من المشكلات المتعلقة بهذا المكوّن، ولذلك يجب وضع برنامج تأهيلي لهم، وتفعيل خطط العمل الحكيمة لهذه الفكرة ولغيرها، وربط الإنجاز العملي ذو الجودة العالية بمدد زمنية واضحة، ومحاسبة كل مقصر، إضافة إلى أهمية إشراك الخبرات من القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع خبرات وزارة التربية والتعليم في القيادة واتخاذ القرار ضمن منهجيات عمل واضحة وجليّة.

٤. البيروقراطية العالية في مراحل التنفيذ بعد اتخاذ القرار، الأمر الذي قد يؤخر أو يعطل أو يमित مثل هذه الفكرة في مهدها. ولتجاوز هذه النقطة؛ فيجب أن تتظافر جهود خبرات وزارة التربية والتعليم مع خبرات الخبراء المميزة في القطاع الخاص لإنجاح هذه الفكرة، من خلال خطة عمل محكمة وتقارير إنجاز مرتبطة بالجودة والوقت، مع الاهتمام بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ووجود إشراف كامل من أعلى الرتب في الوزارة بجدية حقيقية، وربط الإنجاز في هذا المشروع بنظام الرتب في الوزارة لكل من يحقق أعلى كفاءة إنجاز ضمن الخطط الموضوعة.

### ثالثاً: الفرص:

هناك مجموعة من الفرص الواضحة والتي تدعم نجاح فكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية وتمهد الطريق لها، ومنها:

١. انتشار ثقافة البحث عن شهادات دولية معتمدة بين أوساط أولياء الأمور العرب، فهذه الثقافة كانت محدودة جداً فيما مضى، لكن بعد العام (٢٠٠٠م) بدأت هذه الثقافة بالانتساع في مختلف دول العالم، وبدأ أولياء الأمور بالتفكير ملياً في البحث عن شهادات قوية تزيد من فرص أبنائهم في القبول الجامعي وتحقيق لهم مستوى تعليمياً مناسباً، وساعد على ذلك وجود أعداد كبيرة من

الجاليات العربية تعيش في دول مختلفة من العالم، وعدد كبير منها ما زال يبحث عن شهادات عربية قوية ومعتمدة من دولها.

٢. ثقة الجاليات العربية في كل أنحاء العالم بالشهادة المدرسية الأردنية، ولعلي هنا أركز على مدى اهتمام الجاليات العربية التي تعيش في دول الإقليم -وليس في الغرب- مثل: دول الخليج، المغرب العربي، بلاد الشام، والدول العربية في إفريقيا؛ بل وحتى أولياء الأمور الذين يحملون جنسيات هذه الدول ويعيشون في هذه البلاد سيكون لديهم اهتمام كبير بالشهادة المدرسية الأردنية لسمعتها وقوتها بين الشهادات العربية الأخرى، على الرغم من تحفظي وطلبي بأن يتطور التعليم الأردني من جذوره.

وأريد أن أشير هنا إلى حجم الفرصة الكبيرة من تدويل الشهادة الأردنية؛ حيث أن تعداد السكان العرب في الوطن العربي وصل في العام (٢٠٢٣م) إلى ما يزيد عن (٤٠٠) مليون نسمة، وهذا الرقم كبير جداً، وخاصة في حال تم العمل على تسويق الشهادة المدرسية الأردنية بطريقة فاعلة، وكان هناك دعوة لالتحاق الأبناء والبنات بالمدارس الأردنية بعد قبول تدويلها.

٣. اهتمام القطاع الخاص والمستثمرين في التعليم بهذه الفرصة الكبيرة جداً، وذلك بسبب معرفة هذا القطاع بمدى اهتمام وثقة



أولياء الأمور بأن يلتحق أبناءهم بمدارس معتمدة من وزارة التربية والتعليم الأردنية لجميع المراحل التعليمية، الأمر الذي يجعل من إقبال المدارس القائمة أصلاً والمدارس الجديدة التي ستُنشأ كبيراً جداً في حال تدويل الشهادة المدرسية الأردنية، ويمهد الطريق بشكل كبير لنجاح فكرة كهذه.

٤. وضوح وتقارب شروط منح القبول في العديد من وزارات التربية والتعليم والجهات اللازمة في أغلب الدول لاعتماد الشهادات المدرسية الراجعة، وتعتبر علاقة وزارة التربية والتعليم الأردنية بجميع الدول العربية وكذلك بالعديد من دول العالم علاقات قوية وتحترم الشهادة الأردنية بشكل كبير، وبالتالي؛ فلن يكون هناك من صعوبات تذكر في فكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية في أغلب الدول في حال أتقنا المتطلبات والاستعدادات المطلوبة للفكرة، وعلينا أن نستثمر هذه العلاقات، ونسعى إلى التدويل بأسرع وقت ممكن والحصول على ما يلزم لاعتمادها في العديد من الدول.

#### رابعاً: التحديات:

بلا شك، هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تطبيق فكرة تدويل الشهادة المدرسية الأردنية، وهذه التحديات وحلولها تتمثل فيما يلي:

١. الخوف من تطبيق نظام الامتحان الخاص بالثانوية العامة (التوجيهي الأردني) بكفاءة واقتدار دون حدوث أي تسريب للأسئلة أو مشكلات أخرى، ولتجاوز مثل هكذا مخاوف -والذي يعتبر الخوف الأكبر- أقول:

- هناك العديد من الأنظمة التعليمية العالمية التي نجحت، منذ عقود، بضبط كفاءة الامتحانات المدرسية التابعة لنظامها من خلال وضع أنظمة تفصيلية لذلك، وتطبق بكل كفاءة في مئات الدول.

- وضع أنظمة وشروط خاصة بالمدارس التي ستحصل على الشهادة المدرسية الأردنية مع الاستفادة من التجارب العالمية فيما يخص الامتحانات، وبالأخص الثانوية العامة، مثل: شروط خاصة بقاعات الامتحانات واعتماد مراكز امتحانات في المناطق التي تمنح حق الترخيص للشهادة الأردنية وآليات ضمان عدم تسريب الأسئلة، ووجود خزنة بشروط خاصة لوضع الأسئلة فيها، وغيرها من الشروط التي تتعلق بهذا الجانب، تماماً كما تفعل جميع الدول والمنظمات التي تعطي اعتمادات لشهاداتها المدرسية.

- الدراسة الكاملة -خلال زيارة الكشف للمدرسة- فيما يتعلق بتحقيقها لكافة الشروط وبالأخص شرط اعتمادها كمركز اختبار للثانوية العامة

- الاستفادة من الملحقيات الثقافية وموظفيها الموجودين في كل سفارة أردنية في جميع دول العالم في تحقيق الانضباط المطلوب وضمان أعلى معايير الجودة في تطبيق نظام امتحانات الشهادة الأردنية

- الاستعانة بالخبراء والخبرات في وزارة التربية والتعليم -وبالأخص في إدارة الامتحانات - في الإشراف والإدارة المتعلقة بتطبيق معايير امتحان الشهادة الأردنية، ويمكن أن يكون هناك غرف عمليات خاصة بمتابعة مجريات الاختبارات في كل مركز اختبار في جميع الدول التي تتواجد فيها مدارس مُنحت ترخيصاً خاصاً لأن تكون مركز اختبارات الثانوية العامة الأردني، أسوة بغرف العمليات التي تعقد في العديد من الدول التي تعطي شهاداتها المدرسية خارج حدودها.

- الاستعانة بالخبرات الأردنية الدولية التي تعمل في هذا المجال -ضمان جودة الامتحانات المدرسية- ومنذ عقود لمعرفة المخاطر وكيفية تجاوزها، ووضع الشروط الخاصة بهذا المكوّن، والخطط والمنهجيات وأدوات العمل التفصيلية لضمان الجودة المطلوبة وبقاء امتحان الثانوية العامة الأردني ضمن ألقه المعهود.

٢. التخوّف من جودة التعليم المقدّم في المدارس الأردنية الدولية

المرخصة، الأمر الذي يضر بسمعة الشهادة الأردنية بشكل عام، ولتجاوز هذا التحدي، لا بد أن نعلم أن الأنظمة العالمية التي أعطت وتعطي تراخيص للمدارس حول العالم وتمكّنها من تطبيق نظامها التعليمي؛ قد استفادت كثيراً من تنوع الخبرات من مختلف الدول التي تطبق نظامها، ووظفت هذه الخبرات في تطوير برامجها ومناهجها وأدواتها التعليمية، ولم تتردد أو تتراجع بسبب تخوف، من هذا القبيل، عن مسارها؛ بل وضعت جميع الأدوات اللازمة لضبط جودة التعليم المقدّم في المدارس التي حصلت على تراخيصها، وطلبت من تلك المدارس حصول معلميهها وكوادرها الإدارية على تدريب مستمر وخاص بأنظمتها التعليمية لضمان أفضل جودة تعليم ممكنة خارج حدودها، كما ووضعت شروطاً خاصة بالمباني ونوعية الإداريين والمعلمين، ولا تنفك هذه الأنظمة التعليمية الدولية من تطبيق خطط مراقبة وتقييم مستمرة، من خلال الاجتماعات والزيارات الدولية للمدارس قبل وأثناء وبعد الحصول على التراخيص منها؛ بهدف ضمان الجودة وضبطها بصورة لائقة.

ولا أعتقد أن تجاوز هذا التحدي صعب على الإطلاق، فيكفينا الاستفادة من خبرات غيرنا من الدول التي دوّلت شهادتها المدرسية،

وإجراء التطوير والتعديل والتكيف اللازم لتلك التجارب ولأدواتها، والتي ذكرت أمثلة عليها بهذا الخصوص آنفاً.

وبلا شك؛ فهناك الاستفادة الدائمة من الخبرات الأردنية الدولية في هذا المجال، للوصول إلى نظام جودة خاص بضبط كفاءة ما تقدّمه المدارس الأردنية الدولية خارج حدود الوطن، حيث؛ يعتبر الخبير الأردني من أفضل الخبراء في هذا المجال مع العديد من المنظمات التعليمية الدولية.

٣. وجود التنافس في منح العديد من الدول للتراخيص اللازمة لأنظمتها التعليمية في دول العالم، وهذا قد يحدّ من جدوى العمل على تدويل الشهادة الأردنية، ويصبح الجهد في هذا الاتجاه مضيعة للوقت.

وهنا أقول أن الشهادة المدرسية الأردنية ما زالت تحتل المركز الأول في الرغبة الشديدة عند الكثيرين -إن لم يكن عند جميع- من أولياء الأمور، يتبعه اهتمام خاص وكبير من أصحاب وإدارات المدارس العربية المنتشرة في العديد من دول العالم، ولذلك؛ فإنني أعتقد جازماً أن هذا التحدي يواجه شهادات مدرسية عربية أخرى أكثر مما يواجه الشهادة المدرسية الأردنية، وفي حال سمع الأهالي العرب في دول العالم أجمع، وأصحاب وإدارات المدارس أن وزارة

التربية والتعليم الأردنية قد بدأت -بالفعل- بإجراءات التدويل لشهاداتها المدرسية؛ فسيكون هناك أعداد كبيرة من المنتظرين للحصول على هذه التراخيص وتطبيق شروط الحصول على الاعتماد من الأردن.

لذلك على وزارتنا البدء الفوري بحكمة وخطى ثابتة بالاستفادة من الخبرات، والتخطيط الدقيق للمشروع، لأن؛ الوقت الذي يمضي لا يعود، وكفانا ما مضى من الوقت، وعلينا الثقة بأنفسنا أكثر.

أضع بين أيديكم بعض أفكار هذا الكتاب، التي قد تجد بعض هذه السطور غير مكتملة المعنى، أو غير مفهومة بشكل كامل، فهذا هو تمام القصد منها، وذلك كي تكون حافزاً لك لقراءة جميع أسطر كتاب «عندما تموت المدرسة»، وربما يتلو هذه القراءة قرارات ممنهجة للتغير المطلوب بحكمة ورؤيا واستراتيجية وأدوات عملية..... (للمزيد،، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

أقدم اعتذاري لكل إنسان أو مسؤول أو أي جهة فهمت كلامي بطريقة أشعرتهم بأنني أبالغ أو أتحدث بطريقة غير مناسبة، فأنا لا أقصد الإساءة لأحد؛ بل وضعت في هذه الصفحات إيجازاً لرأي تكوّن لديّ منذ أن بدأت العمل في قطاع التربية والتعليم عام ١٩٩٦ ولغاية الآن..... (للمزيد،، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

هناك العديد من الأسئلة برهن الإجابة سواء أكنّا كوادر تعليمية، أم كُنّا أولياء أمور، أو طلاباً وطالبات، أو مسؤولين، أو حتى خبراء في مجال التعليم، ونبحث سوية عن إجابة حقيقية لهذه الأسئلة، لكن ما من مجيب، وفي رأيي إن الإجابة تكمن في التغير المطروح في صفحات هذا الكتاب..... (للمزيد،، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

## فكرة:

لم أقصد بعنوان هذا الكتاب «عندما تموت المدرسة» بأن المدارس في الوطن العربي لا تؤدي دورها المطلوب منها فحسب -فكانها غير موجودة أصلاً-؛ بل قصدت كذلك أن يكون هناك تغيير كامل وجذري، وبطرق عملية مدروسة وحكيمة وخطط عمل واستراتيجيات توصلنا إلى تغيير شكل المدرسة الحالي إلى شكل مختلف يمكننا من أداء الأمانة لأبنائنا وبناتنا ولوطننا العربي في أقرب وقت ممكن، وأن نقدّم لها عمليات الإنعاش المطلوبة حتى ترجع للحياة من جديد.... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

## فكرة:

إن أكبر عائق نحو إعادة الحياة للمدرسة هو العقل البشري الذي يخشى التغيير، وضعف الهمة التي تخاف من مشقة العمل، وانعدام الثقة بالنفس التي تولد التردد في الوصول للحلول، والشخصية الضعيفة التي تقول: «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون»، وانعدام الإدارة الحكيمة والحوكمة السليمة التي تعطل العمل..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

## فكرة:

إنني أو من إيماناً راسخاً كاملاً بأن الوطن العربي قادر على أن



يخرج بنموذج تعليمي عالمي جديد..... (للمزيد،، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

## فكرة:

هناك سؤال محوري غاية في الأهمية يشكل منعطفاً هاماً -إن لم يكن الأهم- في حياة المدرسة في الوطن العربي؛ هذه الإجابة تشكّل الهدف في نهاية خارطة الطريق، فإما أن يبقى رأسها في الرمال فتغيب عن التطور ونقد الذات بهدف التحسين؛ وبالتالي نتوقع المزيد من التراجع والانحدار، أو ترفعه لترى النور وتصبح قادرة على تقييم واقعي حقيقي للضعف الذي تعاني منه، ثم تنطلق بإمكانياتها وتاريخها ومكانتها وقدرات خبرائها إلى تطوير الحلول المتسقة مع الحداثة، والتغير الذي يشهده العالم الآن، ومع الحاجات الجديدة اللازمة لأبنائنا وبناتنا في الأعوام القادمة؛ فتطور منظومة تعليمية جديدة وتغيّر من نهجها وخططها ومدخلاتها؛ لتعدّل المخرجات المتوقعة، وتعود لألقها الإقليمي ومنافستها العالمية

ذلك السؤال هو: هل يجب أن تقدّم المدرسة خدمات تعليمية؟ أم عليها أن تقدّم قيمة تعليمية تربوية تنهض بقدرات الأبناء والبنات والكوادر التعليمية، وتنهض كذلك بقدرات الآباء والأمهات من الناحية التربوية؟..... (للمزيد،، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

## فكرة:

ينتشر -وللأسف- في العديد من مدارس الوطن العربي مجموعة كبيرة جداً من أساليب التدجين، ومن أمثلة ذلك؛

عندما تجد أن العقاب هو أحد أهم ما يلوّح به المعلم أمام طلابه ليحافظ على انضباطهم ويهددهم به، فيوقف قدراتهم، ويعدم إبداعهم، ويزيد من قلقهم، ويرفع من توترهم، ويصبح عندهم الخوف من المعلم والمدرسة هو الأساس السائد؛ فهذا نوع من التدجين.

وعندما تجد أن نظام الامتحانات المدرسية وما يتبعه من تصنيف للطلبة على أنهم أذكياء أو أغبياء بناء على تحصيل علامات الامتحانات فقط، دون مراعاة لقدراتهم الأخرى ولأعمالهم طوال الشهر أو الفصل أو السنة؛ فهذا تدجين..... (للمزيد، لطفأً اقرأ الكتاب من بدايته)

## فكرة:

الفكرة والخدمة الرئيسة للبنك؛ تتمثل في إيداع النقود ومن ثم سحبها، وذلك دون أن يتأثر من يقوم بسحب النقود لك بهذه العملية، سواء أكان ذلك الساحب آلة صماء، أو موظف بنك، فهو لا يعلم لم أودعت النقود، ولماذا سحبتها، وسينساك الموظف عندما يستقبل

الزبون الذي يليك، والآلة لا تعرفك أصلاً، ولن تتعرف عليك إلا من إدخال رقمك السري، ولن تسألك لماذا تريد سحب النقود، المهم أن تعطيك النقود فحسب.

وهذا تماماً ما يحصل في العديد من مدارسنا، فهناك عدد كبير منها -والتي تطبق الأنظمة التعليمية المعتمدة في وزاراتنا- يقوم على فكرة التعلم البنكي، فيأتي المعلم (المودع) ليودع المعلومات بطريقة جبرية في عقول الطلبة، دون أي متعة، ودون أن يتفاعل الطلبة معها، ويخزنونها في عقولهم كما يتم تخزين رصيدك البنكي في حواسيب البنك، ثم يأتي يوم الامتحان ليستخرج -أو يستفرغ- الطلبة أمام معلمهم تلك المعلومات التي تم «بنككتها» فيهم، ثم ما يلبث الطلبة بنسيانها كما ينسى موظف البنك عملاءه، وكم سحبوا، ولم سحبوا هذه الأموال أو تلك المعلومات..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

## فكرة:

دعوني أطرح هذا السؤال عليكم!

ما الذي يقوم به مصنع المعلبات؟ دعونا نختار سوية مصنعا لتعليب الطماطم مثلاً، ما يقوم به بكل وضوح وباختصار، هو إحضار الطماطم إلى المصنع، ووضعها في غرف خاصة، ثم نقلها مرة أخرى

إلى غرف أخرى للبدء بهرسها حتى تصل إلى القوام المطلوب، ثم نقلها إلى مكان ثالث للبدء بحشوها داخل علب خاصة، وكل علبة منها لها شروط يتحكم بها المصنع، دون أن يكون لهذه الطماطم أي حول أو قوة، إنها مجرد مخلوقات لطيفة حمراء اللون، تتبع الأوامر فحسب، وفي حال خرجت أي «طمطماية» عن الخط، سيكون أمام العامل خياران، إما سحقها وهرسها، أو إجبارها على العودة إلى خط سير مصنع المعلبات، ولا يسمح لها بالحركة خارج خط الإنتاج الذي سينتهي بها بمرحلة التعليب، بعد أن يتغير شكلها وقوامها ومصيرها.

هل تعلمون شيئاً!! أعتقد بأنكم وأنتم تقرأون الأسطر السابقة قد وصلت لمرحلة تتخيلون فيها الطلبة داخل مصنع معلبات يسمى المدرسة، البعض منكم قال في نفسه: «معك حق، إن أولادنا داخل مصنع معلبات لمدة تزيد عن إثني عشر عاماً، ليخرجوا من بوابة المدرسة معلبين بما يريده المعلم، وبالنهج الذي تسير عليه وزارة التربية والتعليم، وقد وصلوا بهم إلى القوام المطلوب»..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

دعوني أطرح سؤالاً للجميع؛ للمعلمين، وللإداريين في

المدارس، ولأولياء الأمور، ولوزراء التربية والتعليم، وللجميع. هل نحن بحاجة لأن يبقى أبنائنا في المدرس لمدة إثني عشر عاماً ليتخرجوا في آخر المطاف وهم يتقنون بعداً واحداً في الحياة ألا وهو التذكر والحفظ واجترار المعلومات المحفوظة -وليتهم يتقنوه أصلاً-، أم أننا نريدهم أن يستفيدوا من كل لحظة في الإثني عشر عاماً تلك في تطوير جميع أبعادهم؟ في التحليل والتركيب والاستنتاج واتخاذ القرار، وفي إدارة الوقت والعمل الجماعي والاتصال والتواصل الحقيقي مع من حولهم، في الحب والعطاء والتفهم وإدارة المشاعر، في تنمية حقيقية لمواهبهم ورغباتهم وميزاتهم، في البحث عن المعرفة وصناعتها وتهذيبها ونقدها وابتكارها، في بناء علاقة آمنة مع أنفسهم ومع خالقهم ومع من حولهم من الأشخاص وما حولهم من الأشياء التي خلقها الله، في توظيف أفضل الطرق للاستفادة من هذه المعارف التي حولهم وتحويلها إلى حكمة، في اللعب والمرح والسرور والحماية من كل ما قد يؤثر عليهم سلبياً، سواء نفسياً أم جسدياً، في تطوير معارفهم ومهاراتهم في ريادة الأعمال والعمل التطوعي، في حل المشكلات التي يتعرضون لها بحكمة وعقل بعيداً عن الغضب والعنف، في تطوير الأنسنة لديهم وتعايشهم مع من حولهم باحترام رغم الاختلافات، في تطوير قدرتهم على أن يكونوا

متزنين ومتوازنين، مغامرين مقدامين، بعقل لا بتهور، وفي أن يكونوا خلوقين وخلاقين، ويستطيعون أن يضبطوا سلوكهم بطرق ذاتية دون أن تفرض عليه فرضاً، في أن يفكروا ما هو الصواب وما هو الخطأ، ويمتلكون القدرة على تطبيق الخير والصواب، ويتعدون عن الخطأ والضرر؟..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

أعلم أن بعض التربويين قد يخالفني الرأي في مجموعة من الأفكار في هذا الكتاب، ولكنني أعلم أن الكثير منهم سيخالفوني في هذه الفكرة بالذات، وبالمقابل، فأنا على يقين بأن وزارة التربية والتعليم في العديد من الدول سيخالفون أغلب أو جميع ما ذكر في صفحات هذا الكتاب، وحقيقةً، لا بأس بذلك، فجميع الآراء محترمة ومقدرة، لكن الأهم؛ أن نصل جميعاً، وبتعاون كامل، إلى أن نرى الطريق الذي يجعلنا نصل بأمانة إلى الأخذ بيد هذا الجيل والأجيال القادمة إلى المعنى الشامل للنجاح في الحياة.

ودون أن نطيل، فإن مصطلح التمدرس عند البعض يعني جميع العمليات والطرق و الأدوات التي تتم داخل المدرسة والغرف الصفية بهدف الوصول إلى التعلم المنشود.

لكنني أرى أن هذا المصطلح وتطبيقه بهذه الصورة؛ إنما كان

سبباً في موت المدرسة في هذا القرن، لأنه يعني كذلك؛ أن النهج والسياسات والمدخلات والعمليات والمخرجات التي يتم وضعها من قبل وزارات التربية والتعليم دون دراسة، والتعامل معها على أنها كتاب منزل، لا يجوز الحياد عن تعاليمه، ودون إشراك حقيقي لجميع عناصر التربية والتعليم وعلى رأسهم الطلبة وأولياء الأمور والخبراء التربويين والمؤثرون الإيجابيون في المجتمع؛ إنما هو تدرس وتمتدس وتموضع إجباري لنا على قبول كل ما يخرج عنها، وليس شرطاً أن يكون ما يخرج منها يجلب النجاح الذي نبتغي لأبنائنا وبناتنا، فلکم - إن شئتم - أن تطلعوا على جميع الأرقام التي تتحدث عن ضعف المخرجات النهائية بعد سنوات الدراسة والتي نشاهدها في أبنائنا وبناتنا، سواء على صعيد الخلل في الحاجات النمائية الأساسية لهم، أو على منظومة العلاقات، إضافة إلى ضعفهم الشديد في امتلاك وتطبيق المهارات الحياتية..... (للمزيد، لطفأً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

يعتبر تنفيذ وزارات التربية والتعليم للعديد من المشاريع التطويرية في البنية الإنسانية لمواكبة التطور والتحديث أحد أهم أعمالها، وتضع لذلك مبالغاً كبيرة في موازنتها، وتصرف عليها أرقاماً مالية من ميزانياتها، ولكن يبقى السؤال:

- ما أثر تلك المشاريع على تجويد وتطوير التعليم في واقع المدارس؟  
الإجابة هي ما نشاهده من تناسب عكسي بين عدد تلك  
المشاريع وبين جودة التعليم في المدارس، فكلما زاد عدد تلك  
المشاريع قلّ وانحدر مستوى التعليم.

أما السؤال الأخطر فهو:

- لماذا هذا التناسب العكسي؟..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من  
بدايته)

### فكرة:

بالنسبة لي فإنه من الحتمية بمكان أن تتطور المدرسة كذلك  
ضمن خطط مدروسة وآليات عمل ذكية وواضحة وأساليب تقييم  
لهذه العملية حتى تصل بنائية المدرسة إلى المستوى الذي نتطلع له  
كأولياء أمور وكدول وكطلبة وخبراء في التربية والتعليم.....  
(للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

أعلم أن المهمة المحتواة في هذه الفكرة -والتي اخترت أن تكون  
الأولى لأهميتها- ليست سهلة، فهي تعتبر ثورة حقيقية في مجال التربية  
والتعليم في جميع مدارس الأرض، لكنها الأساس الركين في إحياء



المدرسة في العصر الحديث، فيكفينا تخريج طلبة من أصحاب الكهف يتفاجؤون من الفرق الهائل بين ما تعلموه داخل أسوار المدرسة طوال الاثنتي عشرة سنة؛ وبين حقائق الحياة ومتطلباتها ومهاراتها الحقيقية، ودعونا نبدأ ومن خلال هذه الفكرة بإجبار المدرسة على تغيير ما تقدمه لأبنائنا وبناتنا تغييراً حقيقياً جذرياً من حيث المدخلات والمخرجات والسياسات والاستراتيجيات والأدوات، ودعونا نفكر جلياً بواقع الحياة القادمة ونعكسه على منظومات التربية والتعليم بسياساته وأنظمته وأفكاره وطرقه واستراتيجياته، ودعوكم من رأس النعامة المغروز في الرمل هروباً من الخطر القادم لنقنع أنفسنا بأننا في أمان من الخطر وفي مأمن من الفشل، فنحن قد وصلنا فعلاً إلى نقطة الفشل المتمثل بموت المدرسة بسبب استراتيجيات نعامية وطرق التوقع حول طرق وأساليب ومناهج لا تسمن ولا تغني من جوع الأبناء والبنات لإعدادهم للحياة إعداداً حقيقياً، واستثمار أمثل للسنوات الطويلة التي يقضونها في المدارس بلا جدوى في مواجهة الحياة بطرق تمكنهم من النجاح فيها..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

لا يختلف اثنان على أن التعلم التقني وإتقان صناعتها بمهارة قد أصبحت جزءاً مهماً للحياة ومن الحياة، ليس فقط في استخدامها؛ بل

كذلك في صناعتها، حتى أنها أصبحت تشكل دخلاً قومياً في العديد من دول العالم، وتعتبر بديلاً أساسياً للعديد من الحكومات لحل مشكلة البطالة الوظيفية، فبدلاً من التفكير بتأمين الدول لوظائف غير متوفرة فيها للشباب والشابات -وبغض النظر عن مستوى تعليمهم أو تخصصهم الجامعي-؛ أصبح التوجه إلى تعليم مهارات مثل: لغات البرمجة، والذكاء الصناعي، والأمن السبراني، والمعلومات الكبرى، وغيرها الكثير، وتصدير هذه الخبرات المحلية إلى جميع دول العالم، خاصة أن الطلب على صناعة البرمجيات بكل أنواعه أصبح مطلباً كبيراً في كل أسواق الأرض، واعتماد الدول على الدخل القومي من تصدير هذه الصناعة يعد من أكبر الدخول القومية الآن؛ بل هو في تزايد مستمر في السنوات القادمة..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

إلى متى هذا الشكل القائم؟ إلى متى هذه الدوامة الهرثة التي تكلف الأوطان غالياً؟ إلى متى استنزاف الطاقات والبنى التحتية وموازنات الدول؟

إلى متى ستبقى المدارس تخرج بشراً إلى الجامعة، والجامعة تخرج عاطلين عن العمل إلى المجتمع، وذلك لأن رَحِمَ وزارات التربية قد عجز عن أن ينجب مسؤولاً يفكر وبكل جرأة بإنجاح

حقيقي -وليس شكلياً- لفكرة التعلم المهني، وبقي شكل المدرسة ملتصقاً بكل فظاظة بالحشو المعلوماتي الذي يزيد ويضخم نسبة البطالة في المجتمعات.

أليس هناك حل؟ أليست الصناعات تتطور وتتكيف مع التغيرات؟ أليست المدرسة والتربية والتعليم صناعة؟ أليست هذه الصناعة بحاجة لتطوير من خلال الاستفادة من الحداثة التقنية لتجاوز مصائب شكل المدرسة القديم ووقف النزيف الذي يأكل الأخضر واليابس؟

أليس الوقت الآن هو أنسب وقت لنفض غبار التقليد، وإزاحة الخوف من التجديد، والاستفادة من كل ما هو نافع وجديد، وتصدر المشهد العالمي أو الإقليمي -على الأقل- لنقول للعالم: ها نحن ذا، قد بدأنا نصدر للجميع شكلاً جديداً للمدارس..... (للمزيد،، لطفأً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

في السنوات الخمس الأخيرة، شهدت العديد من المجتمعات العربية انتكاسة سلوكية مخيفة، نجدها في الشوارع والمحاکم والمحلات وفي طرق قيادة المركبات وفي الجامعات وداخل الأسر وفي كل مكان، فمن تحرش، إلى شتائم، إلى زيادة نسب الجرائم والانتحار، إلى العصبية في التعامل مع الآخرين، إلى التمر في كل

مكان، إلى التسكع هنا وهناك، وفرض الأتوات، ناهيكم عن ضعف التعاون وقلة الاحترام وانتشار الغيبة والنميمة والتحايل والكذب وعمليات النصب، وغيرها وغيرها من السلوكات الخطيرة والغريبة عن المجتمعات؛ فالوضع الأخلاقي والقيمي قد تجاوز مرحلة الخطر ليدخل في مرحلة الانهيار.

دعوني أبدأ هذه الفكرة بحقيقة ماثلة أمامنا ليلاً ونهاراً:

إن ما نشاهده من سلوكيات غير مقبولة في الشارع وفي كل مكان هو انعكاس لانتكاسة المدرسة في القدرة على تفعيل هوية تربوية بطرق عملية داخل أسوارها لمدة اثني عشر عاماً لكل ابن أو ابنة يعيش أو عاش بين جنبتها، هو موت حقيقي متمثل في عدم قيامها ببناء منظومات القيم الإنسانية والأخلاق الأساسية والسلوكات المرغوبة بطرق وأدوات موحدة يطبقها جميع الكادر التعليمي ويحاسبون على تقصيرهم في تطبيقها؛ قائمة على منهجيات علمية في تمتين السلوك المرغوب ومحو السلوكات غير المرغوبة..... (للمزيد، لطفأً اقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

تقوم فكرة المجتمعات المدرسية على زيادة فاعلية المدرسة في توظيف مختلف المجتمعات والخبرات التي تتواجد بها، من

تبادل الخبرات وتشارك المهام وتفعيل أكبر لدور كل من: المعلمين، والأهل، والطلبة، والكوادر الإدارية، والمرشدين التربويين والموجهين السلوكيين، وذلك من خلال مجتمعات على العالم الافتراضي، وتقسم المجتمعات المدرسية إلى:

- مجتمعات المعلمين الخاصة بالتخصص الواحد، والعامة في كل التخصصات.

- مجتمعات المعلمين والطلبة.

- مجتمعات الطلبة حسب مراحلهم العمرية.

- مجتمعات الأهل؛ وتضم جميع الأهل الذين يتسبب أبناءهم للمدرسة.

- المجتمعات التربوية السلوكية.

- مجتمعات الخبراء.

هذه المجتمعات يمكن أن تكون على مستوى المدرسة، والأفضل أن تكون على مستوى الوطن، بحيث يتم تفعيلها كأحد أذرع تطوير المدرسة وتفعيل دور إيجابي للخبرات المتواجدة في كل مدرسة على مستوى الدولة، ويمكن أن يعقد مؤتمر سنوي لكل من هذه المجتمعات المدرسية، ولقاءات لتفعيلها بشكل أكثر فاعلية، كما

ويمكن أن يتم تطوير أدوات للمراقبة والتقييم والتطوير على آليات عملها، كما ويمكن زيادة فاعليتها من خلال صفحات إلكترونية خاصة بها، وذلك لتسهيل التواصل والتعامل بأريحية مع ما تطرحه من أنشطة وأفكار إبداعية..... (للمزيد،، لطفأأقرأ الكتاب من بدايته)

### فكرة:

منح التراخيص والموافقات اللازمة للمدارس التي ترغب بتدريس النظام التعليمي الأردني ولجميع المراحل العمرية -رياض الأطفال والأساسي والثانوي- في كافة دول العالم -وبالأخص في دول الوطن العربي- وعدم حصرها في المدارس التي تؤسس في الأردن فقط، وذلك ضمن الإجراءات والسياسات والأدوات اللازمة لذلك والضامنة للجودة والتطوير المرغوب.

فمن المتعارف عليه في العديد من وزارات التربية والتعليم، وفي العديد من دول العالم، أنها تضع السياسات والإجراءات والأدوات الضامنة لأفضل المخرجات المتوقعة وتمنح الإذن والتراخيص اللازمة للراغبين من المؤسسات التعليمية والمدارس في كل دول العالم أن تدرس مناهجها وتسير على نهجها، مثل نظام التعليم البريطاني، والأمريكي والفرنسي، ونظام البكالوريا الدولية وغيرها من الأنظمة التعليمية العالمية.

ولا أخفيكم سرّاً أنني تفاجأت ومنذ سنوات بأن هناك طلب كبير جداً من العديد من المؤسسات التعليمية في أكثر من دولة من أجل الحصول على هذه التراخيص من الأردن، لكن كانت مفاجأتي أكبر بأن هذا النظام غير متاح في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

وعندما تواصلت معي عدد كبير من أصحاب هذه المؤسسات، سائلين عن أسس الحصول على هذه التراخيص، تفاجأوا بإجابتي؛ بأنه ليس هناك نظام يسمح بذلك، لكنني سألتهم عن سبب رغبتهم الملحة في ذلك، فكانت إجابتهم أن الشهادة المدرسية الأردنية ما زال لها احترامها وتقديرها في المؤسسات والجامعات العالمية، والأهم أن هناك احتراماً ورغبة شديدة من أولياء الأمور في الجاليات العربية في العديد من دول العالم للشهادة المدرسية الأردنية، وممن يفضلون أن يدرس أبناءهم ويحصلوا على شهادات عربية..... (للمزيد، لطفاً اقرأ الكتاب من بدايته)